استطلاع حول الوعي بحقوق الانسان في اليمن

UNFPA

وزارة حقوق الانسان

UNDP

استطلاع حول الوعي بحقوق الانسان في اليمن

Yemen Polling Center

SHIBAMPAC
Printing • Packaging • Promotional Gifts
(+967) 77 1010 932

الرسم في الغلاف الخارجي للفنان:
مازن شجاع الدين

تصدير

يطيب لنا ويسعدنا أن نقدم لهذا المسح الوطني الأول الخاص بمستوى الوعي العام عن حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية والذي ربما يكون الأول من نوعه على المستوى الإقليمي. هذا المسح يهدف لقياس مستوى الوعي لدى اليمنيين حول حقوق الإنسان ومواقفهم من إزاءها.

نُفذ هذا المسح في العام ٢٠١٠ قبل الاضطرابات السياسية الأخيرة التي اجتاحت البلد في العام ٢٠١١. وقد تم تنفيذه في إطار مشروع "تعزيز قدرات حقوق الإنسان الوطنية في اليمن" والذي نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبناءاً على ما ذُكر فلم يكن تقريباً من الممكن طباعة المسح ونشره خلال العام ٢٠١١ نظراً لعدم وضوح الوضع الإنساني والأمني في البلد وإن كان قد تقرر أن طباعة المسح لا يزال يمثل حاجة لفائدته كخط أساس هام لقياس الوعي الخاص بحقوق الإنسان والمواقف إزائها قبل حدوث الاضطرابات. كما سيكون إجراء مسح تكميلي لقياس أثار الانتفاضة الأخيرة على وعي الناس بحقوق الإنسان أهمية عظيمة.

إن نتائج المسح التكميلي يمكن قياسها على ضوء هذا المسح لتساهم في الهدف المنشود للحصول على بيانات مقارنة توفر معلومات لبرامج حقوق الإنسان وفي وضع السياسات المعنية بذلك في اليمن خصوصاً في المرحلة الانتقالية. كما ستساهم هذه المعلومات مساهمة هامة في عمل الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة المعنيين بحقوق الإنسان في اليمن ومن عدة طرق تشمل:

أ. توفر بيانات كمية حول مستوى الوعي بحقوق الإنسان لصنّاع السياسيات والباحثين والمؤسسات الأكاديمية والنشطاء وجهات أخرى على علاقة بحقوق الإنسان.

ب. ستوفر المعلومات مدخلات لحملات المناصرة وصياغة البرامج.

ت. كما سيكون هذا المسح مفيداً في تشكيل مبادرات حقوق الإنسان والاستجابات والأنشطة المرتبطة بها من خلال إظهار الأدلة والبراهين على المجالات التي تتطلب التطوير والتحسين.

تكشف القراءة الأولى لهذا المسح أن الوعي بحقوق الإنسان في اليمن لا يزال في بدايته الأولى حيث أفاد ما لا يزيد عن ٥٠٪ من المستطلعة آرائهم بأنه لم يسمعوا أو يقرءوا عن حقوق الإنسان من قبل وهذه الملاحظة تتجلى أكثر ما تتجلى عند النساء وكذلك المستطلعة آرائهم في المناطق الريفية. كما أن قراءة متأنية للمسح تكشف أن حقوق النساء لا يزال مستوى الاعتراف بها وإدراك استحقاقها ضعيفاً ومتدنياً، فعلى سبيل المثال أفاد ما يقل عن ٦٠٪ فقط من الذين شملهم المسح عن أنهم يدركون أهمية المساواة بين النساء والرجال، أما الآخرون الذين أفادوا بأن المساواة بين المرأة والرجل ليست هامة أو قليلة الأهمية فقد أشاروا إلى أسباب دينية وثقافية كمسوغ لهذه الرؤية. ويُظهر هذا المسح أن الحاجة الواضحة للمحافظة على العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية يكمن لها أن تعيق تحقق حقوق النساء. ووقفت نسبة اللذين ذكروا أنه ينبغي أن يكون لكل من الرجال والنساء المساواة في الحق في المشاركة في الشئون العامة عند ٣٧,٨٪ فقط، بينما عبر أقل من نصف المستجوبين عن رأيهم بأنه ينبغي أن ينطبق هذا التساوي في الحق على المشاركة السياسية كالحق في الترشح في السلطة المحلية والوطنية أو الترشح لرئاسة الجمهورية.

ومع أن هذا المسح لا يدعي أنه يمثل كافة وجهات النظر في المجتمع اليمني تمثيلاً كاملاً فهو – أي المسح– يقدم بعض المواقف والتصورات السائدة والتي يتمسك بها الكثير من اليمنيين إزاء حقوق الإنسان، وهو بهذا يكشف عن التحديات الضاغطة والمرتبطة بنشر وترويج حقوق الإنسان وحمايتها وتطبيقها في البلد. كما توفر النتائج مجموعة قيمة من البراهين التي يمكن أن تعزز من جهود الرقابة وتوفر معلومات للتدخلات الإستراتيجية وتلك الموجهة نحو المؤسسات القاعدية للتنمية القائمة على حقوق الإنسان ولاسيما التي

تهدف إلى إزالة انعدام المساواة في النوع الاجتماعي وكذلك معالجة تلك التصورات السائدة التي تعتقد بجهل المرأة وقصورها. إن منظومة الأمم المتحدة وشركاءها في الحكومة اليمنية وكذا المجتمع المدني والقطاع الخاص كلهم يشتركون في مسئولية الارتقاء بحقوق الإنسان لكافة الناس وللنساء على وجه أخص.

ندعو كافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في اليمن أن تستفيد من نتائج هذا المسح في عملها في مجال حقوق الإنسان وندعو كذلك كافة اليمنيين لتبني هذه النتائج عندما نعمل معاً من أجل التطبيق الكامل لحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية.

إن منظومة الأمم المتحدة العاملة في اليمن – كما يبرهن هذا المشروع وتدخلات أخرى – ستظل ملتزمة تمام الالتزام بدعم حكومة الجمهورية اليمنية لضمان الوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها اليمن بهدف التحقق الكامل لحقوق الإنسان ولكافة المواطنين في هذا البلد. إن هذا المسح الذي تحقق بدعم وزارة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ما هو إلا دليل واضح على ذلك الالتزام.

يجدر التنويه هنا أن وزارة حقوق الإنسان لم تبدي أي تحفظات على أي جزء من محتويات المسح إيماناً منها بأهمية الكشف والإفصاح عن كافة الحقائق بغرض مناقشتها في جو من الشفافية والوضوح.

أخيراً نود أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير للمركز اليمني لقياس الرأي العام لقيامهم بهذا المسح ولشركائنا ولوزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والخبير الاستشاري بيتر هوسكنج والباحثين الأكاديميين الذي شاركوا في جميع مراحل تنفيذ هذا المسح.

إسماعيل اولد شيخ أحمد
المنسق المقيم للأمم المتحدة

حورية مشهور
وزير حقوق الإنسان

تمهيد: الغرض من المسح

يتمثل الإنجاز الرئيسي لهذا السمح في أنه قد أوجد ولأول مرة في اليمن مجموعة نتائج يمكن الركون إليها في معرفة مستوى الوعي بحقوق الإنسان في أوساط عموم الناس في الجمهورية اليمنية.

تم إعداد الاستبيان لهذا المسح من خلال عملية تشاركية وشمولية فقد وُجهت الدعوة لمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني تعمل في مجال حقوق الإنسان وكذا إلى الوزارات الحكومية ذات الصلة وشركاء التنمية لحضور اجتماعين تشاوريين لتقديم مدخلات وإبداء الرأي والملاحظة على أسئلة هذا المسح.

يوفر هذا السمح ثروة من المعارف حول الوعي بحقوق الإنسان والمواقف نحوها وكذلك عن مؤسسات حقوق الإنسان في اليمن والمجالات التي بحاجة إلى تطوير في هذا الميدان. ولقد تلخص الهدف من إجراء هذا المسح في وضع اللبنة الأولى التي تُمهد لوضع سياسات وبرامج تُعنى بحقوق الإنسان من خلال توفير بيانات خط الأساس الأولي والتي يمكن الاستفادة منها في: أ) تحديد الاحتياجات والفجوات الهامة في حقوق الإنسان، ب) الرقابة والتقييم لأثر تدخلات حقوق الإنسان، ج) تتبع وتقصي التغيرات مع مرور الوقت. وعليه فقد تم تصميم أداة هذا المسح لتعزيز الفهم بمستوى وعي الناس بحقوق الإنسان وهو واحد من الجهود التي تبذل لتطوير قدرة وزارة حقوق الإنسان في اليمن بهدف والجهات ذات العلاقة على تحديد القضايا والتحديات المحيطة بتطبيق حقوق الإنسان في اليمن بهدف معالجتها والتعامل معها.

ويجدر أن نشير هنا وحتى يكون الأمر واضح منذ البداية أن هذا المسح لم يتوجه أو يرمي لقياس مدى تحقق أو تطبيق حقوق الإنسان في اليمن إن من قبل الحكومة أو منظمات المجتمع المدني. كما أن حالات الإساءة وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الأفراد أو المجموعات، الحكومية أو المدنية لم تدخل في الإطار العام لهذا المسح وإن وردت إشارات إليها فهي بمحض المصادفة.

غير أنه إذا كان هذا المسح يمثل خطوة هامة في الوصول إلى فهم أفضل عن مستوى الوعي بحقوق الإنسان في اليمن وهو الدراسة الشاملة الوحيدة التي نُفذت حتى الآن فإن أهميته والاستفادة من نتائجه يتوقف على الحكومة اليمنية والمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية، فهذا المسح ينفع كمنصة انطلاق لإجراء مسوحات أخرى في المستقبل. كما يمكن للحدود التي وقف عندها هذا المسح أن تشكل الأساس لوضع دراسات لاحقة تجيب على أسئلة وتتقصى قضايا لم تدخل في نطاق هذا المسح.

تم تنفيذ هذا المسح في العام ٢٠١٠ قبل تفجر الربيع اليمني في العام ٢٠١١، ولهذا فإن تنفيذ مسح تكميلي لقياس أثر هذا الربيع في رفع الوعي العام بحقوق الإنسان سيكون هاماً بل وأساسياً.

يؤسس هذا المسح لحقيقة واضحة وهو أن غياب الوعي بصورة كبيرة في أوساط عموم اليمنيين بحقوق الإنسان وكيف يمكن أن تتحقق يصحبه تقدير لا يكل ورغبة لا تفل للتمتع بالثمار التي تجلبها حقوق الإنسان.

إن الرسالة المستخلصة من نتائج هذا المسح لكافة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في اليمن شديدة الوضوح وهو أن مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان وبالمؤسسات التي تعمل على الارتقاء بهذه الحقوق وحمايتها لا يزال متدنياً للغاية. ولهذا ينبغي أن تتجه الجهود لتعزيز ونشر المعرفة العامة بحقوق الإنسان بالتزامن مع اصدار قوانين وسياسات لحقوق الإنسان وتنفيذ انشطة مرتبطة بها، ذلك أن الوعي بحقوق الإنسان وبالمؤسسات التي تعمل للارتقاء وحماية وانفاذ هذه الحقوق هو شرط مسبق لتطبيق وتحقق حقوق الإنسان والتمتع بها من قبل المواطنين في أي مجتمع كان.

المسوحات الموازية على مستوى العالم

نُفذت مسوحات سابقة حول الوعي العام بحقوق الإنسان في انحاء مختلفة من العالم. ويتمحور الهدف العام من إجراء هذه المسوحات في قياس مستوى وعي الجمهور وتصوراتهم حول حقوق الإنسان والقضايا المرتبطة بذلك. وقد ساهمت نتائج هذه المسوحات من حيث توفير المعلومات للجهات ذات العلاقة التي تسعى أن ترمي بسهمها في هذا الميدان وايجاد نقطة مرجعية ليتمكنوا بها في تقييم أثر أعمالهم.

ساهمت دراسة الأدبيات المتوفرة وكذا طلب للمعلومات تم

وضعه على موقع Huri–talk (شبكة معارف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في توفير معلومات قيمة عن مسوحات مماثلة تم تنفيذها في أرجاء مختلفة من العالم. وقد كانت الخبرات والدروس المستفادة من هذه المسوح ذات فائدة هامة في صياغة هذا المسح وخصوصاً في تحديد نطاقه ومنهجياته وتصميمه وأدواته وإعداد وثائقه وكذا في تكليف خبراء تتوفر لهم خبرة مباشرة في عمل مثل هذه المسوح.

إلا أن دراسة الأدبيات المتوفر والطلب الموضوع على الموقع لم يفلح في الحصول على معلومات حول أي مسح مماثل جرى تنفيذه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعليه يبدوا أن هذا المسح هو واحد من اوائل المسوح – إن لم يكن الأول من نوعه– على مستوى هذا الاقليم الذي يقيس مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان (التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية). ومن المؤمل أن يساهم هذا المسح في وضع وتنفيذ مسوحات مشابهة في سياقات أخرى مشابهة للسياق اليمني.

فيما يلي بعض المسوح التي تم الرجوع إليها عند تنفيذ هذا المسح:

اليمن: الوعي العام بمنظمات وقضايا حقوق الإنسان

في يوليو ٢٠٠٩ نفذ المركز اليمني لقياس الرأي العام أول مسح بحثي على الإطلاق حول قضايا حقوق الإنسان وكان محور اهتمام هذا المسح هو الوعي بحقوق الإنسان ومستوى تحققها وكذلك تصورات منظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا حقوق الإنسان. وقد تم إجراء ألف مقابلة شملت كافة مناطق اليمن في هذا المسح الذي سيوفر معلومات قيمة عن حقوق الإنسان للجان ذات العلاقة في اليمن وخاصة إذا ما تم الاستفادة منه معاً إلى جانب مسحنا هذا حول الوعي بحقوق الإنسان.

جزر المالديف: الجانب الحياتي "للحقوق". مسح خط الأساس عن حقوق الإنسان: تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المالديف هذا المسح نيابة عن مفوضية حقوق الإنسان. وهذا هو أول مسح عام عن حقوق الإنسان يُنفذ في المالديف وهو يحتوي على معلومات عن مستوى وعي المواطنين بمفوضية حقوق الإنسان في بلدهم. وستشكل معرفتهم بهذه الحقوق ومواقفهم إزائها أولويات المفوضية للسنوات اللاحقة. وقد لوحظ أن وضع حقوق الإنسان في المالديف قد شهد تطوراً هاماً منذ إجراء المسح وتعكف مفوضية حقوق الإنسان في هذا البلد على إجراء دراسات واسعة قائمة على "الحقوق" (تقييم سريع) لقضايا معينة تم تحديدها في المسح الأولي مثل العمل والإسكان والصحة.

أوغندا: مسح خط الأساس ٢٠٠٨: كلفت مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان تنفيذ مسح عن تصورات الجمهور لحقوق الإنسان ٢٠٠٨ وذلك لقياس مستوى الإنجاز الذي تحقق في ميدان حقوق الإنسان من جهة الوعي والممارسات، الفاعلين والتحديات والمخاطر. وقد عكست نتائج هذا المسح مدى فهم واستيعاب الناس وتمتعهم بحقوق الإنسان مثل الحق في الانضمام والتجمع وحقوق الأطفال والنساء ووظيفة المحاكم والسجون والشرطة ومفوضية الانتخابات وتطبيق عقوبة الإعدام. ويعرض هذا المسح لحقوق الإنسان من نواحي عدة لأشد التحديات أمام تطبيق هذه الحقوق ويُفترض أن يكون أداة إرشاد هامة للعمل الذي يتعين إنجازه من قبل كافة الجهات ذات العلاقة حتى تصبح حقوق الإنسان واقعاً معاشاً لجميع الناس.

المملكة المتحدة: التصورات العامة عن حقوق الإنسان، ٢٠٠٩. يستعرض التقرير الخاص بهذا المسح نتائج دراسة عن تصورات الجمهور عن حقوق الإنسان، وقد نفذ هذا المسح معهد موري (MORI) للبحوث الاجتماعية نيابة عن مفوضية تحقيق المساواة وحقوق الإنسان. وقد اشتملت هذه الدراسة على مسح كمي وبحث نوعي وهي تقدم إضاءات سريعة ومختصرة عن التصورات العامة للجمهور حول حقوق الإنسان وقت إجراء البحث. وقد كان الغرض من هذه الدراسة هو للبحث والتقصي في كيف يتصور الناس ويفهمون حقوق الإنسان وذلك حتى تتمكن المفوضية من بناء قاعدة أدلة قوية تحدد المشاكل المحيطة بحقوق الإنسان للمساعدة في أي استفسارات عنها من قبل المهتمين وكذلك لتوفير معلومات لواضعي السياسات.

الفهرس

1. الملخص التنفيذي 14
مقدمة 14
النتائج 14
الوعي 14
حول مؤسسات حقوق الإنسان 14
المواقف بشأن حقوق الإنسان بشكل عام 14
التصورات بشأن التمتع بحقوق الإنسان 15
التركيز: حقوق النساء والقضايا العائلية 15
التركيز: الرضى والوصول إلى الخدمات العامة، الحكم المحلي، الفرص الاقتصادية والحصول على المعلومة 15
2. مقدمة 16
نبذة حول استطلاع الوعي العام بحقوق الإنسان في اليمن 16
الأهداف والغايات 17
معلومات أساسية عن اليمن، السكان، الأمن، التنمية 17
المؤشرات السكانية في اليمن 18
الوضع الأمني في اليمن 18
التنمية في اليمن 19
3. منهجية الاستطلاع 20
الأهداف والغايات 20
التشاور 20
تصميم العينة 20
تدريب الباحثين 21
اختبارات الدلالة الإحصائية 21
ملاحظات على الجداول والأشكال 21
4. ملف البيانات الديمغرافية 23
5. الوعي العام بحقوق الإنسان 26
6. حول مؤسسات حقوق الإنسان 28
وزارة حقوق الإنسان: المعرفة والتقييم 29
المنظمات والمؤسسات الأخرى 30
الثقة بالمؤسسات والمنظمات 31
أسباب عدم الثقة 32
7. المواقف تجاه حقوق الإنسان بشكل عام 35
المواقف المتعلقة بالحقوق السياسية 36
المواقف المتعلقة بالحقوق المدنية 36
المواقف المتعلقة بالحقوق الاقتصادية 36
التركيز: عمالة الاطفال 37
المواقف تجاه الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية 37

المواقف من الفئات الاجتماعية المختلفة..... 38
8. تصورات تتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان 41
التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية في القضاء 42
التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى..... 43
التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية..... 44
التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاجتماعية 44
التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الثقافية 45
9. التركيز: حقوق النساء والقضايا العائلية 46
قضايا العنف المبني على الجنس..... 46
تنظيم الاسرة 46
المواقف تجاه المساواة بين الجنسين 46
قضايا العنف المبني على الجنس..... 47
تنظيم الأسرة 48
المواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين 49
10. التركيز: الرضى والحصول على الخدمات العامة والحكم المحلي والفرص الاقتصادية والمعلومات 54
النتائج الرئيسية: 54
الخدمات العامة 54
الحكم المحلي..... 54
الفرص الاقتصادية والوصول إليها 54
الحصول على المعلومة..... 54
الخدمات العامة 55
الحكم المحلي..... 55
الفرص الاقتصادية والوصول إليها 56
11. الخاتمة..... 58
الاتجاهات/المواقف 64
التمتع بحقوق الإنسان 64
توافق القانون اليمني مع التعهدات الدولية 78
تقارير عن قضايا حقوق الإنسان..... 84
مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان 84
الوعي العام بقضايا ومنظمات حقوق الإنسان..... 85
معرفة وتقييم حقوق الإنسان..... 85
فهم حقوق الإنسان..... 85
التقييم..... 86
منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان: الوعي،المواقف والمشاركة..... 89
مستوى الوعي 89
المواقف/الاتجاهات 90

فهرس خاص بالجداول

الجدول 4–1 23
الجدول 4–2 الجنس 23
الجدول 4–3 توزيع الحضر/شبه توزيع الحضر والريف 23
الجدول 4–4 العمر 23
الجدول 4–5 الحالة الاجتماعية 23
الجدول 4–6 هل لديك أولاد؟ 24
الجدول 4–7عدد الأولاد لكل أسرة 24
الجدول 4–8 المستوى التعليمي 24
الجدول 4–9 العمل 24
الجدول 4–10 24
الجدول 4–11 الدخل 25
الجدول 4–12 مستوى الارتياح من عدمه بالنسبة لمستوى الدخل 25
الجدول 5–1 إن كان المبحوث قد سمع أو قرأ عن حقوق الإنسان 26
الجدول 5–2 التقييم الشخصي للمعرفة بحقوق الإنسان 27
الجدول 5–3 المعرفة المثبتة بالنسبة لحقوق الإنسان 27
الجدول 5–4 توافق حقوق الإنسان مع الدين 27
الجدول 5–5 جوانب تعارض الدين مع حقوق الإنسان 27
الجدول 5–6 توافق حقوق الإنسان مع الثقافة اليمنية 27
الجدول 5–7 جوانب تعارض الثقافة اليمنية مع حقوق الإنسان 27
الجدول 6–1 هل سبق أن سمعت أو قرأت عن وزارة حقوق الإنسان؟ 29
الجدول 6–2 الوعي بمهام وزارة حقوق الإنسان 29
الجدول 6–3 مصادر معرفة وزارة حقوق الإنسان 30
الجدول 6–4 تقييم عمل الوزارة 30
الجدول 6–5 الأولويات المطلوبة من وزارة حقوق الإنسان 30
الجدول 6–6 في حال انتهكت أحد حقوقك، الى من ستلجأ؟ 31
الجدول 6–7 أسباب عدم طلب مساعدة من جهة/شخص ما 31
الجدول 6–8 هل تفضل تأسيس هيئة مستقلة لحقوق الإنسان؟ 34
الجدول 7–1 أبرز الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجه اليمن 35
الجدول 7–2 نسبة من قيموا الحقوق السياسية بأنها "مهمة" 36
الجدول التركيز7–1 هل تعتقد بأن الأطفال دون سن الـ14 يجب أن يعملوا 37
الجدول 7–3 أهمية المساواة بين الجنسين 38
الجدول 7–4 أهمية الحقوق المتساوية في الطلاق 38
الجدول 7–5 موقف المبحوثين فيما لو انتقل أحد أفراد الفئة المهمشة (الأخدام) للسكن في المنزل المجاور لبيتهم 39
الجدول 7–6 موقف المبحوثين فيما لو انتقل أحد أفراد مجتمع اللاجئين للسكن في المنزل المجاور لبيتهم 39
الجدول 7–7 موقف المبحوثين فيما لو أنتقل أحد الأشخاص من ديانة أخرى للسكن في المنزل المجاور لبيتهم 39
الجدول 7–8 موقف المبحوث فيما لو أنتقل أحد الأجانب للسكن بجوارهم 40

الجدول 7–9 موقف المبحوث فيما لو أنتقل أحد الجزارين، الحلاقين، بجوارهم 40
الجدول 8–1 الانتهاكات المتصورة للحقوق السياسية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 42
الجدول 8–2 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية في القضاء حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 43
الجدول 8–3 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 43
الجدول 8–4 الانتهاكات المتصورة للحقوق الاقتصادية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 44
الجدول 8–5 الانتهاكات المتصورة للحقوق الاجتماعية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 45
الجدول 9–1 سمعوا بالعنف المبني على الجنس حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 47
الجدول 9–2 فائدة المعلومات حول العنف المبني على الجنس 47
الجدول 9–3 قام شخص في المنطقة بعمل أنشطة لمناهضة العنف المبني على الجنس 48
الجدول 9–4 مستوى الوعي بالأنشطة التي نفذت في مخيمات النازحين حول مناهضة العنف المبني على الجنس 48
الجدول 9–5 المشاركة في أي انشطة لمناهضة العنف المبني على الجنس خلال الأشهر الستة الماضية 48
الجدول 9–6 تقييم المساواة بين الجنسين في مسألة تنظيم الأسرة 48
الجدول 9–7 لدى النساء الحق في تحديد وقت زيارة طبيب النساء 48
الجدول 9–8 للمرأة الحق في تحديد وقت الحمل 49
الجدول 9–9 للمرأة الحق في تحديد ما إذا كانت ترغب في أن تلد في المنزل أو المستشفى 49
الجدول 9–10 للمرأة الحق في استشارة الطبيب أثناء الحمل 49
الجدول 9–11 في حال حدوث أمر طارئ أو مضاعفات أثناء الحمل،يحق للمرأة السعي للحصول على الخدمة الطبية دون موافقة الزوج أو الاسرة / العائلة 49
الجدول 9–12 المواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات 50
الجدول 10–1 الخدمات العامة: نسبة من أفادوا بعدم الرضى/عدم التوفر حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر 55
الجدول 10–2 الحكم : نسبة الذين افادوا بعدم الرضا / عدم الوجود حسب الجنس والريف / الحضر 56
الجدول 10–3 الفرص الاقتصادية والوصول: نسبة من أفادوا بعدم الرضا/عدم التوفر بحسب الجنس وتوزيع الريف/الحضر 56
الجدول 10–4 المعلومة: نسبة من أفادوا بعدم الرضا/عدم التوفر 57
الجدول 11–1 تأييد المبحوثين لإضافة مواد حول حقوق الإنسان إلى المناهج الدراسية في اليمن 59
الجدول 1A–1 الثقة بالمحاكم/ القضاء/النيابة العامة 60
الجدول 1A–2 الثقة بالشرطة والأجهزة الأمنية 60
الجدول1A–3 الثقة بوزارة حقوق الإنسان 60
الجدول 1A–4 الثقة بمنظمات المجتمع المدني 60
الجدول 1A–5 الثقة بوسائل الاعلام 60
الجدول 1A–6 الثقة بالمنظمات الدولية 61
الجدول 1A–7 الثقة بأعضاء مجلس النواب 61
الجدول 1A–8 الثقة بأعضاء المجلس المحلي 61
الجدول 1A–9 الثقة بالشيخ/عاقل الحارة 61
الجدول 1A–10 فقدان الثقة بالقضاء/ النيابة العامة 61
الجدول 1A–11 أسباب فقدان الثقة بالشرطة والأجهزة الامنية 61
الجدول 1A–12 أسباب فقدان الثقة بمنظمات المجتمع المدني 61
الجدول 1A–13 أسباب فقدان الثقة بوسائل الاعلام 62
الجدول 1A–14 أسباب فقدان الثقة بالمنظمات الدولية 62
الجدول 1A–15 أسباب فقدان الثقة بأعضاء مجلس النواب 62
الجدول 1A–16 أسباب فقدان الثقة بأعضاء المجلس المحلي 62

الجدول A1–17: أسباب فقدان الثقة بالمشائخ/عقال الحارات 63
الجدول A2– 1 هل سبق وأن سمعت أو قرأت عن حقوق الإنسان؟ الاجابة "نعم" 64
الجدول A2– 2 تقييم مستوى المعرفة الشخصية بحقوق الإنسان ؟ الاجابة "متدني" "لا يعرف شيئا" 64
الجدول A2– 3هل تتعارض حقوق الإنسان مع الدين ؟ الإجابة "نعم تتعارض" "تتعارض أحيانا" 65
الجدول A2– 4 توافق حقوق الإنسان مع الثقافة اليمنية؟ الإجابة "نعم" 65
الجدول A2– 5 ترتيب الحقوق الاقتصادية. لمن أجاب بأنها "مهمة جدا" 66
الجدول A2– 6 ترتيب الحقوق المدنية المتعلقة بالقضاء . الإجابة " مهمة جدا" 67
الجدول A2– 7 ترتيب الحقوق المدنية الأخرى. الإجابة "مهمة " 68
الجدول A2– 8 ترتيب الحقوق الاجتماعية والثقافية. لمن قال بأن هذا الحق "مهم" 69
الجدول A2– 9 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق السياسية موزعة حسب المحافظة 70
الجدول A2– 10 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية في القضاء موزعة حسب المحافظة 71
الجدول A2– 11 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بغيرها من الحقوق المدنية موزعة حسب المحافظة 72
الجدول A2– 12 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية موزعة حسب المحافظة 73
الجدول A2– 13 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية حسب المحافظة 74
الجدول A2– 14 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الثقافية حسب المحافظة 75
الجدول A4– 1 تعهدات اليمن الدولية الخاصة بحقوق الإنسان 79
الجدول A4– 2 ملخص توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: الحقوق المدنية و السياسية 82
الجدول A4– 3 ملخص مدى توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 83
الجدولA4– 4 ملخص مدى توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: حقوق النساء والأطفال 83
الجدول A4– 5 ما الذي يتبادر الى الذهن عند تسمع بمصطلح حقوق الإنسان؟ 85
الجدول A4– 6 هل سمعت او قرأت عن القضايا التالية خلال الأشهر الستة الماضية؟ 86
الجدول A4– 7 الوعي بقضايا معينة خاصة بحقوق الإنسان في اليمن 86
الجدول A4– 8 تصور ما اذا كانت الحقوق السياسية والمدنية مكفولة ام لا 87
الجدول A4– 9 تصور ما إذا كانت الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مكفولة أم لا 88
الجدول A4– 10 ادراك المبحوثين لانتهاكات حقوق الإنسان 88
الجدول A4– 11 لمن لجأت؟ وهل استعدت حقوقك؟ 88
الجدول A4– 12 في حال انتهكت حقوقك،لمن ستلجأ طلبا للمساعدة؟ 89
الجدول A4– 13 التقييم الذاتي للوعي بأنشطة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان 89
الجدول A4– 14 مصدر الاخبار والمعلومات عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان 89
الجدولA4 – 15 المعرفة بمنظمات مجتمع مدني معينة تعمل بمجال حقوق الإنسان 90
الجدول A4– 16 تقييم اهمية منظمات المجتمع المدني بشكل عام 90
الجدول A4– 17 فاعلية منظمات المجتمع المدني العاملة 90
الجدول A4– 18 ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة عادلة وحرة 90
الجدول A4– 19 تصنيف مجالات القضية " المهمة" بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لتناولها 91
الجدول A4– 20 الأولوية الأولى لمنظمات المجتمع المدني 91
الجدول A4– 21 الأولوية الثانية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني 92
الجدولA4 – 22 كيف ينبغي على منظمات المجتمع المدني تناول هذه القضايا 92

فهرس خاص بالأشكال البيانية

الشكل 6–1 الثقة بالمنظمات والمؤسسات حسب الجنس 32
الشكل 6 – 2 أسباب عدم الثقة بالقضاء/النيابة 32
الشكل 6 – 3 أسباب عدم الثقة في الشرطة/الأمن 32
الشكل 6 – 4 أسباب عدم الثقة بوزارة حقوق الإنسان 33
الشكل 6 – 5 أسباب عدم الثقة بمنظمات المجتمع المدني 33
الشكل 6 – 6 أسباب عدم الثقة بوسائل الإعلام 33
الشكل 6 – 7 أسباب عدم الثقة بالمنظمات الدولية 33
الشكل 6 – 8أسباب عدم الثقة بأعضاء مجلس النواب 33
الشكل 6 – 9 أسباب عدم الثقة بأعضاء المجالس المحلية 34
الشكل 6 – 10 أسباب عدم الثقة بالمشايخ وعقال الحارات 34
الشكل 7 – 1 ترتيب الحقوق القضائية المدنية 36
الشكل 7 – 2 ترتيب الحقوق المدنية الاخرى 36
الشكل 7 – 3 ترتيب الحقوق الاقتصادية 36
الشكل 7 – 4 ترتيب الحقوق الاجتماعية والثقافية 37
الشكل 7 – 5 أسباب اعتبار المساواة بين الجنسين مهمة إلى حد ما أو غير مهمة 38
الشكل 7 – 6 أسباب اعتبار الحقوق المتساوية في الطلاق مهمة إلى حد ما أو غير مهمة 38
الشكل 8 – 1 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق السياسية 42
الشكل 8 – 2 التصورات بشأن انتهاك الحقوق المدنية في القضاء 42
الشكل 8 – 3 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى 43
الشكل 8 – 4 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية 44
الشكل 8 – 5 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاجتماعية 44
الشكل 8 – 6 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الثقافية 45
الشكل 9 – 1 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة في المسائل العائلية. 50
الشكل 9 – 2 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة أمام القضاء 50
الشكل 9 – 3 أسباب عدم المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق الميراث 51
الشكل 9 – 4 اسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق الوصاية على الاطفال 51
الشكل 9 – 5 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين المرأة والرجل في حقوق الطلاق 51
الشكل 9 – 6 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة في حق العمل 52
الشكل 9 – 7 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق التملك 52
الشكل 9 – 8 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق تحديد موعد الحمل 52
الشكل 9 – 9 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحق في المشاركة في الشؤون العامة 52
الشكل 9 – 10 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق الترشح للمجالس المحلية 52
الشكل 9 – 11 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالترشح للبرلمان 53
الشكل 9 – 12 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحق في الترشح للرئاسة 53
الشكل 10 – 1 الرضى/الحصول على الخدمات العامة 55
الشكل 10 – 2 الرضا/الوصول الى المؤسسات الحكومية 55
الشكل 10 – 3 الرضى/الوصول إلى الفرص الاقتصادية 56
الشكل 10 – 4 الرضى / الوصول/الحصول على المعلومة 56

1. الملخص التنفيذي

مقدمة

- يندرج استطلاع الرأي العام حول حقوق الإنسان في اليمن في نطاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز القدرات الوطنية حول حقوق الإنسان في اليمن. وهذا الاستطلاع هو الأول من نوعه في البلد ويعتبر الاستطلاع الاكثر شمولا بشأن حقوق الإنسان في اليمن وربما في المنطقة.
- ومن ضمن أهداف المشروع العامة تعزيز قدرة الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في تشجيع وحماية واحترام حقوق الإنسان في اليمن. كما أن الاستطلاع سيسهم في توفير بيانات أولية بحيث يمكن استخدامها في التعرف على الاحتياجات الملحة والفجوات وكذلك مقارنته مع نتائج الاستطلاعات التالية بغرض تقييم سير وتطور المشروع وأيضا تقييم تدخلات الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني.
- لأغراض الاستطلاع، تم تنفيذ 2498 مقابلة في كل محافظات الجمهورية باستثناء محافظة الضالع وجزيرة سقطرة بسبب الظروف الأمنية الاستثنائية وصعوبة الوصول على التوالي.
- احتوى الاستبيان – الذي صمم بالتشاور مع وزارة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والخبراء المحليين والدوليين وكذلك مستشار خارجي – على أسئلة تتعلق بالوعي والمعرفة والاتجاهات وكذا مدى تمتع المواطنين بحقوق الإنسان في اليمن.

النتائج

- في كل الموضوعات التي تضمنها الاستبيان، كان هناك اختلافات مهمة على مستوى الجنس وكذلك توزيع الريف والحضر.

الوعي

- النساء و المبحوثون في المناطق الريفية هم أقل وعيا بقضايا حقوق الإنسان.
- لم يستطع 74.4% من المبحوثين ذكر ثلاثة من حقوق الإنسان يشعرون بأنها مهمة.
- أفاد 7% بأن حقوق الإنسان تتعارض مع الدين أحيانا، في حين ذكر ما نسبته 21.7% بأن حقوق الإنسان تتعارض مع الثقافة اليمنية.

حول مؤسسات حقوق الإنسان

- تبين من الاستطلاع بأن الوعي بمؤسسات حقوق الإنسان متدني في أوساط النساء و المبحوثين في الريف بشكل عام.
- سمع أقل من نصف المبحوثين بوزارة حقوق الإنسان.
- قال ما نسبته 53.6% ممن سمعوا بوزارة حقوق الإنسان بأنها تقوم بعمل «جيد» أو «لا بأس به».
- يميل المبحوثون في الحضر إلى القول بأنهم لا يثقون كثيرا بقدرة المنظمات والمؤسسات على التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

المواقف بشأن حقوق الإنسان بشكل عام

- الحق في التعليم كان الحق الأكثر ذكرا من قبل المبحوثين عند سؤالهم عن أهم ثلاثة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان وتواجه اليمن حاليا.
- يرى اليمنيون بأن كل الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهمة.
- لم يحظ حق المساواة بين الجنسين والمساواة في الطلاق بمستوى عال من الأهمية لدى المبحوثين.
- عزا الأغلبية العظمى من المبحوثين ممن قالوا بأن

المساواة بين الجنسين مهمة إلى حد ما أو غير مهمة إلى أسباب دينية أو العادات والتقاليد.

- الأسباب الدينية والعادات والتقاليد كانت أيضا الأسباب التي تكررت على لسان المبحوثين الذين لا يؤيدون الحقوق المتساوية للرجل والمرأة بشأن الطلاق.

التصورات بشأن التمتع بحقوق الإنسان

- الحقوق السياسية –ذكر ما نسبته 7.2% من المجيبين على الإستبيان انتهاكات تتعلق بحق التصويت؛ وذكر 3.8% بأنهم حرموا من حق الترشح فيما قال 7.8% بأنهم حرموا من حق المشاركة في الشؤون العامة.
- الحقوق المدنية في القضاء – ذكر 8.9% من المبحوثين بأنهم تعرضوا للتعذيب والمعاملة غير الإنسانية أثناء وجودهم في المعتقل؛ وأفاد 6.6% بتعرضهم للاعتقال التعسفي وقال 5.6% بأنهم تعرضوا للحبس بسبب عدم قدرتهم على الإيفاء ببعض الالتزامات التعاقدية أو عدم القدرة على سداد دين؛ قال 6.7% بأنهم تعرضوا للسجن دون محاكمة وقال 4.8% بأنهم لم يحصلوا على محاكمة علنية، حرة وعادلة.
- غيرها من الحقوق المدنية – ذكر 10.1% من المبحوثين انتهاكات تتعلق بحرية الرأي والتعبير؛ وأفاد 7.6% بأنهم حرموا من حق التجمهر والاحتجاج السلمي؛ وقال 5.6% بأن الحكومة تستخدم الإعلام للتحريض على العنف.
- الحقوق الاقتصادية – قال 25% من المبحوثين بأنهم محرومون من العيش في مستوى معيشي لائق.
- الحقوق الاجتماعية – أفاد 34.5% بأنهم لم يحصلوا على الضمان الاجتماعي؛ وقال 33.5% بأنهم حرموا من حق الحصول على الرعاية الصحية؛ 27.9% من حق الحصول على الطعام والماء النظيف؛ وذكر 11.6% بأنه تم التمييز ضدهم من قبل الشرطة والمحاكم. ذكر 24.1% بأنه تعذر عليهم إكمال تعليمهم الابتدائي وذكر 8.1% بأنهم أجبروا على الزواج ضد رغبتهم، فيما قال 6.4% بأنهم حرموا حق تكوين أسرة، وقال 5.3% بأنهم حرموا حق المساواة في الطلاق.

التركيز: حقوق النساء والقضايا العائلية

- قضايا العنف المبني على الجنس – سبق لأقل من نصف المبحوثين أن سمعوا بمفهوم العنف المبني على الجنس.
- تنظيم الأسرة – أيد 65.7% من المبحوثين الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء في مسألة تنظيم الأسرة.
- المواقف بالنسبة للمساواة بين الجنسين – توجد اختلافات كبيره بين الرجال والنساء بخصوص المساواة بين الجنسين حول عدد من الحقوق السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والمدنية الثقافية، وتؤيد النساء إجمالا المساواة بين الجنسين وبنسب مرتفعة.
- الأسباب الدينية والعادات والتقاليد والثقافة هي الأسباب التي تكررت من قبل المبحوثين الذين لا يؤيدون فكرة المساواة بين الجنسين.

التركيز: الرضى والوصول إلى الخدمات العامة، الحكم المحلي، الفرص الاقتصادية والحصول على المعلومة

- يميل المبحوثون في الريف وبشكل كبير إلى القول بأنهم غير راضين عن الخدمات العامة الحكم المحلي والفرص الاقتصادية والحصول على المعلومات أو أنها غير متوفرة في مناطقهم.
- الخدمات العامة – المبحوثون إما غير راضين أو لا يحصلون على خدمات الرعاية الصحية (59.3%)، الكهرباء (59.1%)، مياه الشرب النظيفة (51.3%) أو مياه الري (66.2%).
- الحكم المحلي – عندما طلب من المبحوثين تقييم المجالس المحلية، المحاكم/القضاة والشرطة والأمن، توزع المبحوثون بشكل متساو بين من قالوا بأنهم راضون/راضون إلى حد ما ومن قالوا بأنهم غير راضين أو أن المؤسسة غير موجودة في منطقتهم.
- الفرص الاقتصادية – قال ما نسبته 74.3% بأنهم إما راضون أو أن هذه الفرص غير متوفرة وأفاد 52.2% بأن الخدمات المالية والمصرفية غير متوفرة في مناطقهم.
- الحصول على المعلومة – أفاد ما نسبته 50.6% من المبحوثين بأنهم إما «راضون» أو «راضون إلى حد ما» عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون كمصدر للمعلومات، في حين قال 36.9% و 23.9% على التوالي بأنهم لا يعرفون أو غير راضين بالنسبة لمستوى الحصول على المعلومات الحكومية.

2. مقدمة

ستعرض هذا التقرير نتائج أكبر استطلاع حول حقوق الإنسان تم إجراؤه في اليمن على الإطلاق وهو الاول من نوعه في المنطقة/ الإقليم. وعلى الرغم من أن المركز اليمني لقياس الرأي العام قد أجرى استطلاعا أصغر بعينة ممثلة للمجتمع اليمني في عام 2009 (النتائج الرئيسية لهذا الاستطلاع موجودة في الملحق رقم 4) وقامت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بتوثيق المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان، فإنه لم يسبق أن أجري استطلاع بهذا الحجم وهذا العمق. قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم إضافي من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتشاور المباشر مع وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، بالتعاقد مع المركز اليمني لقياس الرأي العام لتنفيذ هذا الاستطلاع. كما قام مستشار خارجي، بيتر هوسكنج، بتقديم المشورة والنصح خلال مراحل المشروع المختلفة.

والنتيجة النهائية لهذا المشروع هو توفير بيانات هي الاوسع حول حقوق الإنسان في أي بلد في المنطقة فيما يخص وعي الناس ومواقفهم من حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يتناول الاستطلاع وعي الناس حول وتقييمهم للمنظمات والمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان في اليمن بالإضافة إلى الوعي العام بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان من عدمه. ونتائج هذا الاستطلاع الواسع سوف تساعد في توجيه السياسات والبرامج في مجال حقوق الإنسان الخاصة بمنظمات الامم المتحدة، الوزارات الحكومية، منظمات المجتمع المدني، كما أنها ستستخدم كبيانات أولية بحيث يتم مقارنتها مع أي بيانات مستقبلية وكذلك تبرز الجوانب الملحة بشأن حقوق الإنسان في البلد.

نبذة حول استطلاع الوعي العام بحقوق الإنسان في اليمن

يندرج استطلاع الرأي العام حول حقوق الإنسان في اليمن في نطاق مشروع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لتعزيز القدرات الوطنية حول حقوق الإنسان في اليمن. وحصل الاستطلاع على دعم ومدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الإنسان في البلد. ومن ضمن أهداف المشروع المتعددة تعزيز قدرة الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في دعم وحماية واحترام حقوق الإنسان في اليمن. ويركز المشروع على ثلاثة أمور وهي موائمة القوانين اليمنية مع القوانين الدولية المتصلة بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها اليمن، تطوير استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان، ودعم منظمات المجتمع المدني. ويهدف المشروع بشكل خاص إلى تطوير استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان في اليمن بالإضافة إلى تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني في تشجيع وحماية حقوق الإنسان. و سوف يساعد هذا الاستبيان في تعزيز الأهداف والغايات الواسعة للمشروع عن طريق تقديم بيانات أولية يمكن استخدامها في عملية المقارنة مع الاستبيانات القادمة بهدف تقييم سير المشروع وكذلك تدخلات الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني. كذلك فإن الاستبيان يقدم معلومات غزيرة فيما يتعلق بالوعي والمواقف تجاه قضايا حقوق الإنسان، ومؤسسات حقوق الإنسان وكذلك مدى تمتع المواطنين بهذه الحقوق في اليمن.

أثناء إجراء الاستطلاع، لم يعمل المركز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقط، بل و مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتم التشاور مع منظمات المجتمع المدني وأكاديميين متخصصين. كما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد ساهم في تمويل هذا الاستطلاع و ساهم أيضا في وضع الأسئلة بشأن القضايا المتعلقة بالعنف المبني على الجنس والحقوق الإنجابية.

الأهداف والغايات

يكمن الغرض من هذا الاستبيان في استقصاء وعي الناس بحقوق الإنسان و معرفة تصوراتهم لحقوق الإنسان في اليمن. وهذا سوف يساعد وزارة حقوق الإنسان في بناء قاعدة معلومات لتحديد القضايا التي تحيط المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتالي المساعدة في رسم السياسات والانشطة.

تتمثل أهداف الاستبيان الرئيسية في:

1. تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وحمايتها.
2. تشجيع الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان.
3. تشجيع السلطات الحكومية على احترام حقوق الإنسان.

ولتحقيق هذه الأهداف و جعلها ذات فائدة لمجموعة كبيرة من الجهات ذات العلاقة والجهات المستفيدة، سعى الاستبيان لتحقيق سبعة أهداف خاصة أخرى.

1. قياس مستوى وعي المواطنين بحقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.
2. قياس مستوى معرفة الناس بوجود المؤسسات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان مثل وزارة حقوق الإنسان، المحاكم، الخ.
3. بناء قاعدة بيانات أولية (قاعدة للرأي العام) تجاه حقوق الإنسان والتي يمكن لوزارة حقوق الإنسان من خلالها مراقبة ورصد التغيرات مع مرور الوقت.
4. معرفة مواقف اليمنيين تجاه قضايا حقوق الإنسان و تطوير الفهم الدقيق للعوامل التي تقوم بتحريك هذه المواقف.
5. معرفة وتحديد المفاهيم السلبية الراسخة حول حقوق الإنسان وتحديد الاسباب التي تقف وراء هذه الآراء والمفاهيم.
6. قياس مدى اعتبار اليمنيين أن حقوقهم محمية.
7. قياس المواقف تجاه قضايا اسرية واجتماعية معينة تؤثر في مسألة التمتع بحقوق الإنسان في اليمن.

الأهداف طويلة المدى

حسب معرفة الباحث، فإن هذا الاستطلاع هو الاول من نوعه في اليمن وربما في الإقليم بالنسبة للشمول والمجالات التي تناولها فيما يتعلق بالوعي والاتجاهات وكذلك التمتع بحقوق الإنسان. يقدم التقرير الحالي فهما أشمل لقضايا حقوق الإنسان في اليمن. ويقف الاستطلاع على المجالات المختلفة التي تستطيع من خلالها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني تعزيز حقوق الإنسان بشكل أفضل، كما أنه يحدد الجوانب التي ما زالت بحاجة الى تحسين في مجال حقوق الإنسان في اليمن.

وكما ذكرنا سابقا، فإن هذا الاستبيان يعد استبيانا أوليا و يمكن إعادة تنفيذه لتقييم التقدم المحرز بشأن قضايا حقوق الإنسان. ومن خلال القدرة على قياس التقدم المحرز، فإن هذا سوف يساعد لاحقا الحكومة اليمنية ومنظمات حقوق الإنسان وكذلك الجهات المانحة على فهم أفضل للمبادرات الاكثر تأثيرا.

أخيرا، بينما يعد هذا الاستبيان خطوة مهمة للحصول على فهم أفضل لوضع حقوق الإنسان في اليمن بما فيها المجالات التي ما تزال بحاجة إلى تحسين، ورغم اتساع نطاق الاستبيان – الاستبيان يشمل الوعي والمواقف تجاه حقوق الإنسان، وكذلك مستوى تمتع المواطنين بالحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية – إلا أنه ما زال هناك بعض القصور. أحد جوانب القصور هذه يتمثل في أن هناك بعض قضايا حقوق الإنسان المهمة، والتي تستحق بحوثا أكثر و جهودا تقييمية أكبر، لم تحظ بالاهتمام الكاف في هذا الاستبيان. مثلا، قد يكون من المفيد عمل دراسات لاحقة حول كلا من الفئات الواسعة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغرض الحصول على معرفة معمقة حول الجوانب المرتبط بهذه الحقوق. علاوة على ذلك، مسائل بعينها من مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل وكذلك حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، برغم أن التقرير الحالي يتناولها، ستستفيد من خلال دراسات مركزة ومعمقة لهذه الحقوق. وعليه، وفي حين أن هذا الاستبيان يقدم أفضل المعلومات حول حقوق الإنسان على مستوى اليمن بشكل عام، فإن الحكومة اليمنية، ومنظمات حقوق الإنسان والجهات المانحة من غير شك سوف تستفيد بشكل أكبر من خلال إجراء مزيد من الدراسات حول قضايا وجوانب معينة تخص حقوق الإنسان.

معلومات أساسية عن اليمن: السكان والأمن والتنمية

قبل الخوض في قضايا حقوق الإنسان في اليمن ونتائج الاستبيان من المفيد إعطاء لمحة موجزة عن الوضع في اليمن، كون هذا الوضع حتما يؤثر على حقوق الإنسان في البلد. بالتحديد، المؤشرات السكانية، الوضع الامني، التنمية، والقضايا الثقافية يجب ان تساعد في فهم حقوق الإنسان في اليمن.

من الواضح بأن اليمن سوف تواجه الكثير من التحديات خلال السنين القليلة القادمة. سيصل عدد كبير من الشباب، والأميين إلى مرحلة البلوغ بحلول العقدين القادمين في دولة لازالت تواجه عددا من التحديات الامنية المهمة. علاوة على ذلك،

سيواجه الجيل القادم من اليمنيين معدلات بطالة مرتفعة، شحة في الموارد الطبيعية، وعالما متغيرا من حوله. ومع ذلك، ومع كل هذه التحديات، هناك فرصا أفضل لتطوير البلد.

المؤشرات السكانية في اليمن

تم إجراء آخر تعداد سكاني في اليمن في العام 2004 وكان تعداد السكان حينها 19.72 مليون نسمة. وفقا للتقديرات الحالية يقع عدد سكان اليمن ما بين 21 و 23 مليون نسمة. تعتبر اليمن واحدة من الدول ذات المعدلات المرتفعة بالنسبة لعدد السكان حيث يبلغ اكثر من 3% وتبلغ نسبة الخصوبة لدى النساء 6.2 طفل. وغالبية السكان هم من فئة الشباب، حيث أن نصف السكان تقريبا هم في سن 15 سنة أو أقل و نسبة 3% فقط أكبر من 65 سنة. متوسط العمر المتوقع ما زال منخفضا برغم الزيادة التي طرأت في الـ 15 سنة الماضية. متوسط العمر الحالي هو 62.5 سنة، ومتوسط عمر النساء هو 64.5 سنة بينما يبلغ متوسط عمر الرجال 60.6 سنة. وعلى الرغم من النمو السريع للسكان في المناطق الحضرية، إلا أن اليمن ما تزال ضمن الدول التي يعيش غالبية ساحقة من سكانها في المناطق الريفية، حيث يعيش ما بين 70% الى 75% من سكان اليمن في المناطق الريفية.

يدخل عدد كبير من اللاجئين من شرق أفريقيا ومن بعض الدول العربية إلى اليمن كل عام. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الموجودين في اليمن بـ 170854 لاجئا.

الوضع الأمني في اليمن

على الرغم من أن الوضع الأمني ليس محل الدراسة هنا، إلا أننا رأينا التعريج على القضايا الأمنية المهمة. يواجه اليمن خمسة من التحديات الكبيرة في الجانب الأمني. أولا، دخلت الحكومة منذ العام 2004م في نزاع عسكري متقطع مع جماعة الحوثي في صعدة. ثانيا، الاضطرابات في عدد من المحافظات الجنوبية والذي يتمحور حول احتجاجات وحركات انفصالية ادت الى أعمال عنف أحيانا. ثالثا، الإرهاب والمجموعات الإرهابية التي تنشط في بعض مناطق اليمن وتقوم بمهاجمة المصالح المحلية والاجنبية. رابعا، القرصنة والتي ما تزال مشكلة تؤرق البلد في سواحل البحر العربي والبحر الاحمر. خامسا، الصراع القبلي، والذي لا يتسبب عادة في سقوط عدد كبير من الضحايا، إلا أنه يشكل تحديا وتهديدا للجهاز الامني في الكثير من مناطق اليمن. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه الصراعات الكبيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية.

يتمحور الصراع المتقطع في المناطق الشمالية من البلاد مع مجموعة مسلحة تعرف بالحوثيين – سميت باسم قائد المجموعة الذي بدأ الحركة– حسين بدر الدين الحوثي. بدأ التوتر في صعدة في عام 2004 مع اندلاع الجولة الاولى من الحرب. ومنذ ذلك الحين، اندلعت الحرب ست مرات وفي فترات متقطعة، وقد تم الإشارة إلى هذه الحرب بـ»حرب صعدة» ودامت كل جولة من جولات الحرب لسنة أو أقل. الأسباب وراء هذه الصراع تتمثل بإتهام الحوثي بأنه حركة رجعية زيدية تحاول إعادة النظام الإمامي الذي حكم الشطر الشمالي من اليمن قبل العهد الجمهوري. ويرى آخرون أن الحوثي لديه أسباب عادية مثل دخوله في معارضة الحكومة كونها تهمل المحافظات الشمالية النائية وكذلك معارضته لسياسات الحكومة الخارجية.

وبصرف النظر عن اسباب الحروب السته التي اندلعت، فقد تسببت في أزمة إنسانية كبيرة، وزعزعت استقرار البلد والمنطقة، وكانت كلفة الحرب باهظة جدا. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد النازحين من منازلهم جراء حرب صعدة بـ 250,000 نازح. كما تسبب الصراع في إعاقة النشاط الاقتصادي للبلد وكلف الحكومة مبالغ طائلة تمثلت في الإنفاق على الجانب العسكري. اندلعت اخر جولات الصراع في أغسطس 2009 وظلت حتى فبراير 2010 وأمتد الصراع ليشمل المملكة العربية السعودية. نفذت المملكة العربية السعودية ضربات جوية خاطفة وقامت بعدد قليل من العمليات البرية بهدف تأمين حدودها الجنوبية مع اليمن و إجبار قوات الحوثي على التراجع بعيدا خلف الحدود.

خلال مراحل الصراع المختلفة، عادة ما كان يتم التوصل إلى تسويات لوقف إطلاق النار. وتم توقيع أخر اتفاقية لوقف إطلاق النار في فبراير 2010. مازال اتفاق اطلاق النار الأخير صامدا رغم الخروقات التي تحدث بين الفينة والأخرى والتي يتبادل الطرفان (الحكومة والحوثي) الاتهامات حولها. في يوليو2010، قامت الحكومتان اليمنية والقطرية بتجديد دعوتهما بشأن ضرورة الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار. في أغسطس 2010، قامت الحكومة القطرية برعاية جولة جديدة من المحادثات بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية في قطر، أملا في إحياء الاتفاق الذي توسطت فيه قطر بين الطرفين في العام 2008. ما زال وقف إطلاق النار صامدا حتي الآن برغم المواجهات المتقطعة والصراعات القبلية في صعدة والمحافظات المجاورة.

يتمثل التحدي الكبير الثاني الذي تواجهه اليمن في الاضطرابات وأعمال العنف في عدد من المحافظات الجنوبية. تكون تجمع فضفاض من مجموعات معارضة في الجزء الجنوبي من البلد عرف باسم الحراك الجنوبي.

مع أن هناك أهدافا مختلفة بعض الشيء لكل فصيل، إلا أن جميع المكونات المنضوية تحت مسمى الحراك الجنوبي تدعو إلى خدمات عامة اكثر، معاملة افضل والمزيد من الفرص الاقتصادية وهي من بين مطالب أخرى ينادون بها. في السنوات الاخيرة ، دعا الحراك الجنوبي او بعض فصائله إلى الانفصال التام عن الحكومة المركزية في الشمال. وقد وقعت العديد من الاحتجاجات والاشتباكات بين الحكومة والجماعات المعارضة في الجنوب والتي أودت بحياة المئات خلال السنوات الماضية مما تسبب في زعزعة أمن واستقرار البلد.

الارهاب هو التحدي الامني الثالث الذي تواجهه اليمن. القاعدة لديها وجود نشط في البلد وقد قامت بتنفيذ عشرات العمليات التي استهدفت المصالح اليمنية وقوات الأمن اليمنية، وكذا المصالح الأجنبية و بشكل اقل السياح. شهد العام 2009 ظهور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والذي يدعي بأنه تكون من خلال اندماج لمجموعات فرعية لتنظيم القاعدة في اليمن والسعودية. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، ما تزال الحكومة اليمنية تلاحق التنظيم في مناطق مختلفة يعتقد بأنها تشكل معاقل للتنظيم في محافظات مأرب، شبوة، الجوف وحضرموت.

القضية الامنية الرابعة التي تواجهها اليمن هي القرصنة. اليمن تبعد 30 كيلو متر عن القرن الأفريقي، ويقوم القراصنة الصوماليون في شرق أفريقيا بخطف السفن المارة بالقرب من المياه الإقليمية اليمنية. وقد رصدت الأمم المتحدة، والجهات المعنية بالنقل البحري الدولي 135 هجوما عام 2008م ونتج عنها خطف 44 سفينة و احتجاز 600 شخص كرهائن في المياه الدولية الواقعة قبالة سواحل شرق أفريقيا.

التحدي الأمني الأخير الذي نتطرق اليه هنا هو العنف القبلي. النزاعات القبلية قد تستمر لعقود وتودي بحياة عشرات الاشخاص. إضافة الى ذلك، تؤدي النزاعات القبلية إلى تقييد حرية الحركة والنشاط الاقتصادي، كما أن العنف القبلي كذلك يؤدي عادة إلى مخالفة القانون وتقويض الحقوق المدنية المكفولة دوليا.

التنمية في اليمن

مع تفاقم التحديات الأمنية، يواجه اليمن صعوبات جمة في عدد من الجوانب التنموية، حيث يعيش ما نسبته 45% من السكان بمتوسط دخل يومي أقل من 2 دولار امريكي في اليوم ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي 930 دولار. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فاليمن هي واحدة من الدول الأكثر فقرا في العالم العربي. علاوة على ذلك، هناك مشكلة البطالة التي تتباين تقديراتها إلا أنها مشكلة معترف بها، ولا سيما أن نصف السكان سيصلون الى سن العمل خلال العشرين سنة القادمة.

هناك العديد من المؤشرات التي تبين الحاجات التنموية الكبيرة في اليمن. تحتل اليمن المرتبة 133 من بين 169 دولة وفقا لمؤشر برنامج الامم المتحدة الانمائي للعام 2010. وبغض النظر عن الجانب التعليمي فإن اليمن لا يتوقع لها تحقيق اي من الاهداف التنموية للألفية مع حلول عام 2015.

وبرغم التوقعات بأن اليمن قد تحقق أهداف الألفية في جانب التعليم، تقدر نسبة الأمية في أوساط البالغين بين 54% (وفقا لبرنامج الامم المتحدة الانمائي) 61% (وفقا لبيانات البنك الدولي)، كما يقدر برنامج الأمم المتحدة الانمائي معدل الالتحاق بالتعليم الاساسي، الثانوي والتعليم العالي بحوالي 55%.

وبغض النظر عن هذه المؤشرات، فاليمن حاليا أو يتوقع لها أن تواجه مشاكل مهمة مرتبطة باستنزاف الموارد الطبيعية. الاكثر اهمية هو نقص كبير في المياه في البلد خصوصا وأنه يتوقع أن تكون صنعاء أول عاصمة في العالم يتم التخلي عنها كعاصمة للبلاد بسبب نقص المياه. كذلك احتياطيات النفط والتي توفر معظم ميزانية الحكومة هي أيضا يتوقع لها النضوب بحلول العقد القادم.

بشكل عام، المؤشرات السكانية والمشاكل الامنية واحتياجات التنمية في اليمن تشكل تحديا كبيرا خلال العقود القادمة. ولأن اليمن سيواصل معالجة هذه القضايا والمشاكل فإن قضايا حقوق الإنسان – وبشكل رئيسي – ما تزال تشكل محورا رئيسيا في محاولة لمعالجة هذه القضايا.

3. منهجية الاستطلاع

الأهداف والغايات

كما هو موضح في المقدمة، للاستطلاع الحالي ثلاثة اهداف رئيسة:

1. تعزيز الوعي والفهم والحماية لحقوق الإنسان
2. تشجيع الممارسات الجيدة المتصلة بحقوق الإنسان
3. تشجيع السلطات الرسمية على الالتزام بحقوق الإنسان

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وجعل الاستطلاع ذا فائدة لكل الشركاء، سعى الاستطلاع لتحقيق الأهداف الخاصة التالية:

1. قياس مستوى وعي المواطنين بحقوق الإنسان المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.
2. قياس مستوى معرفة الناس بوجود المؤسسات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان مثل وزارة حقوق الإنسان، المحاكم، الخ.
3. بناء قاعدة بيانات أولية (قاعدة للرأي العام) تجاه حقوق الإنسان والتي يمكن لوزارة حقوق الإنسان من خلالها مراقبة ورصد التغيرات مع مرور الوقت.
4. معرفة مواقف اليمنيين تجاه قضايا حقوق الإنسان و تطوير الفهم الدقيق للعوامل التي تقوم بتحريك هذه المواقف.
5. معرفة وتحديد المفاهيم السلبية الراسخة حول حقوق الإنسان وتحديد الاسباب التي تقف وراء هذه الآراء والمفاهيم.
6. قياس مدى اعتبار اليمنيين أن حقوقهم محمية.
7. قياس المواقف تجاه قضايا أسرية وإجتماعية معينة تؤثر في مسألة التمتع بحقوق الإنسان في اليمن.

التشاور

أثناء تصميم الاستبيان والعينة، تم التشاور مع عدد من الشركاء والمستفيدين والخبراء المعنيين بحقوق الإنسان في اليمن. وتم التعاقد مع المركز اليمني لقياس الرأي العام (منظمة محلية تملك خبرة واسعة في مجال بحوث العينة) لتنفيذ المشروع. قامت وزارة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتقديم بعض المدخلات لكل من الاستبيان والعينة. علاوة على ذلك، نظم برنامج الأمم المتحدة لقاءين مع منظمات المجتمع المدني الناشطة في اليمن بغرض الحصول على مدخلاتهم في الاستبيان. كما أن السيد بتر هوسكنج، مستشار خارجي، قدم المشورة والنصح أثناء مراحل تنفيذ المشروع المختلفة بما في ذلك تصميم الاستبيان والعينة وإعداد التقرير النهائي.

تصميم العينة

يعتبر الاستطلاع أداة مهمة من أجل الحصول على فهم أفضل لآراء ووعي وفهم ومواقف مجتمع ما. ومن أجل عمل ذلك، يتم اختيار مجموعة صغيرة أو عينة من المجتمع بحيث يمكن لاحقا تعميم النتائج على المجتمع بشكل كامل. وحتي تكون هذه التعميمات دقيقة، يجب أن يكون للعينة بعض الخصائص. يجب أن تكون العينة (1) ممثلة وأن (2) يتم اختيارها بشكل عشوائي. فمثلا عينة صغيرة من 1000 مبحوث يمكن أن تكون كافية للحصول على نتائج ممثلة موثوقة في عدد من البلدان. يتم في بعض البلدان الكبيرة من مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتجاوز سكانها 300 مليون نسمة استخدام عينة من 1000 مبحوث لتمثيل المجتمع الأمريكي.

وبالنسبة لهذا الاستطلاع، تعتبر العينة (2498 مبحوث) أكثر من كافية لتمثيل المجتمع اليمني بشكل دقيق. غطت عينة المشروع كل محافظات الجمهورية باستثناء جزيرة سقطرى

والتي تبعد مئات الكيلومترات عن البر الرئيسي لليمن وعدد سكانها لا يمثلون سوى أقل من 0.5% من مجموع سكان اليمن، كما تم استبعاد محافظة الضالع والتي تعذر الوصول إليها بسبب الظروف الأمنية الاستثنائية أثناء تنفيذ الاستبيان والمتمثلة في المواجهات بين الحكومة اليمنية والمحتجين. بالإضافة إلى ذلك، تعذر الوصول إلى بعض أجزاء محافظة صعدة بسبب العنف القبلي والصراع بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية. وبسبب تعذر الوصول إلى كل مناطق محافظة صعدة، تم أجراء مقابلات مع النازحين في مخيماتهم المقامة في محافظتي حجة وصعدة. وعليه، فعينة صعدة لم تكن عشوائية بشكل كامل وقد لا تكون ممثلة.

ولضمان تحقق مبدأ العشوائية، طور المركز اليمني آلية لضمان الأختيار العشوائي لنقاط العينة (الحارات في المدن والمحلات)، والأختيار العشوائي للمنازل داخل وحدات العينة وكذا الأختيار العشوائي للمبحوثين في كل منزل. لغرض الوقوف على تفاصيل تصميم العينة والطرق المستخدمة في جمع البيانات، يرجى الرجوع إلى ملحق رقم 2.

تدريب الباحثين

بعد الانتهاء من أعداد الاستبيان وسحب العينة، تم استدعاء الباحثين من كل المحافظات المستهدفة للحضور إلى صنعاء بغرض المشاركة في الدورة التدريبية التي دامت لثلاثة أيام. شمل التدريب مراجعة للممارسات الأخلاقية المتعارف عليها في بحوث الرأي العام، موجزا عن حقوق الإنسان من خلال مادة مقدمة من خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخارجي السيد بيتر هوسكنج ، أهداف المشروع، والعينة. كما تم تدريب الباحثين على الاستبيان بشكل كامل ومراجعة نقاط العينة وطريقة المشي واختيار المنازل وكذلك اختيار المبحوثين. علاوة على ذلك، قام المبحوثون بعمل مقابلات تمثيلية مع بعضهم بإشراف طاقم التدريب في المركز بالإضافة إلى عمل مقابلات تجريبية مع المبحوثين في مدينة صنعاء. وبالتأكيد لم تتضمن النتائج النهائية البيانات المتوفرة من المقابلات التجريبية.

اختبارات الدلالة الإحصائية

تم عمل جداول التبويب المزدوج واختبارات مربع كاي لكل الأسئلة بغرض معرفة الفوارق على مستوى الجنس، توزيع الريف والحضر وشبه الحضر. تم فقط الاعتداد بالنتائج المهمة ذات الدلالة الاحصائية. يمكن أن تتضمن التقارير المستقبلية والتحليل الفوارق بين المبحوثين على مستوى التعليم والدخل والفئات العمرية. بالإضافة إلى ما ذكر سابقا، تم جمع بيانات ديمغرافية حول الحالة الاجتماعية، وإن كان لدى المبحوث أولاد والمهنة لكن لم يشملها التحليل في التقرير الحالي لعدد من الأسباب:

أولا: الاختلافات الكبيرة في الإجابات على مستوى الجنس وكذلك توزيع الريف والحضر كانت متوقعة (مذكورة لاحقا في هذا التقرير). واليمن بلد محافظ حيث تسود فيه الأدوار التقليدية بالنسبة للنوع الاجتماعي وهناك القليل من النساء ممن يعملن في مهن ودائما ما يكون تحصيلهن التعليمي أقل. علاوة على ذلك، تتباين الخدمات وحضور الحكومة والبني التحتية بشكل كبير بين الريف والحضر.

ثانيا، الحصول على فهم أفضل لمواقف وآراء المبحوثين التفاضلية تجاه حقوق الإنسان حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر سوف يمثل نقطة بداية جيدة لوزارة حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرها بغرض تطوير برامجها وعملياتها التي تستهدف المجتمعات المختلفة.

ثالثا، تم تصنيف إجابات المبحوثين وفق المحافظة في الملحق رقم 4 وهذا التصنيف يعطى فهما أفضل لآراء ووعي المبحوثين حسب المحافظة/التوزيع الجغرافي. وكتابة تقرير حول النتائج المتوفرة في هذا الملحق ستضيف طولا إلى الطول الحالي للتقرير وستكون الفائدة المرجوة منه قليلة للشركاء.

رابعا، وبشكل مماثل، عمل تحليل للبيانات الديمغرافية الأخرى التي لم يشملها التقرير ستزيد من طول التقرير إلى حد بعيد. وهذا الاستطلاع يعتبر نقطة البداية لفهم مواقف ووعي الناس بالنسبة لحقوق الإنسان في اليمن. عمل بحوث إضافية باستخدام البيانات المتوفرة من هذا الاستطلاع وغيره من الاستطلاعات سيعطي الشركاء فهما أفضل حول وضع حقوق الإنسان في اليمن، ولكن هذا يقع خارج نطاق التقرير الحالي.

وقد ثبت بأن الاختلافات على مستوى الجنس وتوزيع الريف والحضر هي اختلافات مهمة وتغطي كل جوانب الاستطلاع. وعليه، فمعرفة هذه الاختلافات سوف يساعد وزارة حقوق الإنسان، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في توجيه أنشطتها.

ملاحظات على الجداول والأشكال

يحتوي التقرير عددا من الجداول والأشكال. وفي أغلب الجداول، سوف يجد القارئ نجمة أو نجمتين بجانب بعض الأرقام. وأسفل الجداول، هناك ملاحظة تقول «×ح<05. و ××ح<01.". ويقصد بهذا ببساطة الإشارة إلى وجود فوارق دالة إحصائيا بين المبحوثين من الذكور والإناث من ناحية

وبين المبحوثين في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية من ناحية ثانية. ووفقا لما هو متعارف عليه في العلوم الاجتماعية التقليدية، فأن قيم ح بين 05 . فأقل تعتبر دالة إحصائيا.

مربع كاي هو اختبار إحصائي أساسي ويستخدم على نطاق واسع ويسمح للباحث بمعرفة إن كان هناك دلالة إحصائية بين المتغيرات المختلفة وفي حالتنا هذه الفروق على مستوى الجنس بين الرجال والنساء من ناحية ومن يقطنون في الحضر وشبه الحضر والريف من ناحية أخرى. وعند حساب مربع كاي باستخدام برنامج إحصائي، يمكن للشخص تحديد احتمال ما إذا كان المبحوثون سيجيبون بطريقة معينة في حال عدم وجود تباينات بينها وبين غيرها. هذا هو ما نسميه قيم ح. عندما تكون قيمة ح في اختبار كاي هي 05. لإجابات الرجال والنساء فعندها يمكن القول بأن لا توجد اختلافات في الإجابات، وقيمة إحصائية بهذا الحجم لا تتكرر سوى في 5%. وهذا يعتبر مؤشرا قويا بأن هناك تباينا في إجابات الرجال والنساء.

وهناك أيضا ملاحظة مهمة حول الجداول والأشكال. في حين أن العينة الكلية للاستطلاع كانت 2498، فإن عددا من الجداول تشير إلى أن عددا أقل من الحجم الكلي للعينة أجاب عن هذا السؤال. بعض الأسئلة تحوي انتقالات ولذلك فإن من أجابوا بخيار معين على السؤال السابق يطرح هذا السؤال عليهم. مثلا، أحد الأسئلة يقول "هل سبق وأن سمعت أو قرأت عن ما تقوم به وزارة حقوق الإنسان؟" والسؤال التالي قد يكون «كيف تقيم عمل وزارة حقوق الإنسان؟» وعليه فمن المنطقي أن تطرح السؤال التالي على المبحوث الذي سبق له أن سمع أو قرأ عن وزارة حقوق الإنسان.

4. ملف البيانات الديمغرافية

إجمالا، تم إجراء 2498 مقابلة في المحافظات المستهدفة كما يلخص ذلك الجدول 4-1. وتم توزيع العينة بشكل متساو بين المبحوثين ذكورا وإناثا في الفئة العمرية 18 عام فأعلى. شكل سكان الحضر ما نسبته 23% من إجمالي العينة وشكل سكان المناطق الريفية ثلثي المبحوثين تقريبا (66%) و توزعت النسبة الباقية (11%) على المناطق شبه الحضرية (الجدولان 4-2 و 4-3 على التوالي). علاوة على ذلك، توزعت العينة بشكل واسع على مختلف الفئات العمرية مع ارتفاع في عدد المبحوثين ضمن الفئات العمرية الشابة والتي تعكس النسبة الكبيرة للشباب في المجتمع اليمني (الجدول 4-4). عند تصميم العينة، تم الاستعانة ببيانات أخر تعداد سكاني في اليمن والذي أجري في العام 2004 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء.

الجدول 4-1

المحافظة	النسبة
مدينة صنعاء	% 8.4
عدن	% 2.8
تعز	%11.5
الحديدة	%10.4
حضرموت	%5.0
إب	%10.2
ذمار	%6.4
لحج	%3.5
أبين	%2.8
شبوة	%2.8
المهرة	%2.8
مأرب	%2.8
الجوف	%2.8
المحويت	%2.8
ريمة	%2.8
عمران	%4.2
صعدة	%3.3
محافظة صنعاء	%4.5
البيضاء	%2.8
حجة	%7.1
الإجمالي	%100

الجدول 4-2 الجنس

الجنس	النسبة المئوية
ذكر	%50
أنثى	%50
الإجمالي	%100

الجدول 4-3 توزيع الحضر/شبه توزيع الحضر والريف

حضر/ شبه حضري/ ريف	النسبة المئوية
منطقة حضرية	%23.2
منطقة شبه حضرية	%10.7
منطقة ريفية	%66.1
الإجمالي	%100

الجدول 4-4 العمر

الفئة العمرية	النسبة المئوية
25-18	%35.9
35-26	%28.4
45-36	%18.8
46+	%16.9
الإجمالي	%100

شكل المتزوجون غالبية المبحوثين (71.5%) فيما شكل العزاب ما نسبته ربع المبحوثين تقريبا (23.7%) وتوزعت النسبة الباقية على الأرامل (3.2%) و المطلقين (1.6%). تبين الجداول 4-5 و 4-6 هذه النتائج. ويبين الجدول 4-6 عدد الأولاد في كل أسرة

الجدول 4-5 الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	النسبة المئوية
عازب	%23.7
متزوج	%71.5
أرمل	%3.2
مطلق	%1.6
الإجمالي	%100

الجدول 4-6 هل لديك أولاد؟

لديه أولاد	النسبة المئوية
نعم	%68
لا	%32
الإجمالي	%100

الجدول 4-7 عدد الأولاد لكل أسرة

عدد الأولاد	النسبة المئوية
صفر	%32
واحد – ثلاثة	%26.6
أربعة – ستة	%24
سبعة – تسعة	%12.5
عشرة فأكثر	%4.6
الإجمالي	%100

طلب من المبحوثين تحديد آخر مستوى تعليمي وصلوا إليه. وظهرت اختلافات كبيرة على مستوى الجنس، حيث كانت مستويات التحصيل أعلى بين الذكور. ويتضح ذلك جليا في نسب الأمية. أفادت أكثر من نصف النساء (50.2%) بأنهن لا يقرأن ولا يكتبن مقابل 15% من الرجال. وتزداد نسب المتعلمين بشكل كبير في المناطق الحضرية وشبه الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. تظهر نتائج ذلك بالتفصيل في الجدول 4-8.

الجدول 4-8 المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الجنس**		التوزيع على مستوى توزيع الحضر والريف			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه حضري	ريف	
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	%15.1	%50.2	%19.0	%27.7	%38.2	%32.6
يقرأ ويكتب	%10.0	%6.1	%6.6	%7.1	%8.7	%8.0
دون الابتدائية	%4.8	%9.6	%6.6	%7.5	%7.4	%7.2
أكمل الابتدائية	%6.2	%4.6	%5.2	%6.0	%5.3	%5.4
دون المتوسط	%6.0	%4.7	%4.1	%6.4	%5.6	%5.4
أكمل المتوسط	%6.2	%2.9	%6.0	%4.9	%3.9	%4.5
دبلوم بعد الإعدادية	%1.9	%4.	%1.2	%1.9	%1.0	%1.2
دون الثانوية العامة	%8.9	%3.2	%7.6	%7.1	%5.3	%6.0
أكمل الثانوية العامة	%19.5	%11.6	%18.8	%20.2	%13.6	%15.5
دون الجامعة	%10.7	%3.4	%10.7	%3.7	%6.3	%7.0
خريج جامعة	%10.3	%3.1	%13.0	%6.7	%4.5	%6.7
ماجستير/دكتوراه	0.5%	0.2%	1.2%	0.7%	0.0%	0.4%
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

كما تم سؤال المبحوثين عن ما اذا كانت لديهم وظيفة يحصلون منها على دخل. وبوجود اختلافات واسعة، على الرغم من أنها متوقعة، قال أغلب المبحوثين (57.4%) بأنه ليس لديهم وظيفة يحصلون منها على دخل. وفي حين لدى ثلاثة أرباع الرجال وظائف، أقل من عشر النساء لديهن وظائف. يبين الجدول 4-9 أدناه النتائج بالتفصيل.

الجدول 4-9 العمل

	الجنس**		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
موظف	%75.8	%9.4	%42.6
غير موظف	%24.2	%90.6	%57.4
ع=2498	%100	%100	%100

وكانت المهن الأكثر تكرار بالنسبة لمن قالوا بأنهم يعملون لقاء أجر (1,064 مبحوثا) الزراعة، الصيد وقطع الأخشاب (26.2%)، يليها المتخصصون مثل المحامين، الأطباء والمهندسين (19%).

يعرض الجدول 4-10 أدناه للنتائج بالتفصيل.

الجدول 4-10

الوظيفة	النسبة ضمن قالوا بأنهم يعملون
متخصص (محامي، طبيب، عالم، مهندس، ممرضة)	%19.0
مدير/إداري في وظيفة عامة أو شركة خاصة	%2.7
موظف مكتبي (مثلا سكرتير أو سكرتيرة)	%3.8
بائع/مندوب مبيعات	%2.1
مالك شركة	%15.3
خدمات عامة/صناعة الخدمات	%9.4
قطاع البناء/مهن (مثلا سباك، كهربائي)	%10.4
التصنيع/عامل في مصنع	%2.8
النقل	%3.6
عامل تصليح/ميكانيكي	%2.0
الزراعة، الصيد وقطع الأخشاب	%26.2
أخرى	%2.7
ع=1,064	%100

وعندما طلب من المبحوثين تقدير الدخل الشهري الإجمالي للأسرة من خلال كل مصادر الدخل بما فيها الوظيفة/العمل، الحوالات وغيرها، كان هناك تباينات طفيفة. ذكر العدد الأكبر من المبحوثين (30.5%) بأن دخلهم الشهري يقع بين 20,000 و 39,000 ريال يمني (تقريبا 100 إلى 200 دولار أمريكي). أفاد عُشر المبحوثين بأن دخلهم الشهري يتجاوز 80,000 الف ريال (تقريبا 400 دولار أمريكي). يميل الرجال في المناطق الحضرية إلى القول بأنهم يحصلون على دخل أعلى ولم تكن الاختلافات على مستوى الجنس متوقعة. وبما أن معظم النساء لا يعملن أو يتحكمن في الموارد المالية للأسرة، فإنهن أقل معرفة بالدخل الشهري للأسرة. يوضح الجدول 4-11 النتائج بالتفصيل.

الجدول 4-11 الدخل

متوسط الدخل بالريال اليمني	الجنس**		توزيع الريف/الحضر			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه حضري	ريف	
أقل من 20,000 ريال	%15.6	%25.6	%7.9	%20.6	%25.1	%20.6
من 20,000 - 39,000 ريال	%25.3	%35.7	%30.2	%29.2	%30.8	%30.5
40,000 – 59,999 ريال	%26.9	%19.5	%26.9	%24.3	%21.7	%23.2
60,000 - 79,999 ريال	%16.0	%7.9	%17.4	%9.4	%10.5	%12.0
80,000 – 99,999 ريال	%5.1	%4.0	%5.5	%3.7	%4.4	%4.6
أكثر من 100,000 ريال	%6.5	%4.0	%7.6	%8.2	%3.9	%5.2
رفض الإجابة	%4.6	%3.3	%4.3	%4.5	%3.7	%3.9
ع=2498	%.100	%100	%100	%100	%100	%100

ربما ما يهم اكثر من مستوى الدخل هو مدى شعور المبحوث بالارتياح بالنسبة لمستوى الدخل الذي يحصل عليه. ونسبة من قالوا بأنهم "يتدبرون أمرهم" مع مستوى الدخل الحالي (44.4%) تفوق قليلا نسبة من قالوا بأنهم "يعيشون بصعوبة" من خلال دخلهم الحالي (43.9%). ذكر الرجال الذين يعيشون في الحضر أو المناطق شبه الحضرية بأنهم يجدون مشقة في العيش من خلال مستوى دخلهم الحالي. يعرض الجدول 4-12أدناه للنتائج بالتفصيل.

الجدول 4-12 مستوى الارتياح من عدمه بالنسبة لمستوى الدخل

مستوى الارتياح	الجنس**		توزيع الحضر والريف			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه حضري	ريف	
أعيش بارتياح	%9.4	%13.6	%11.1	%12.0	%11.6	%11.5
أتدبر أمري من خلال الدخل الحالي	%44.3	%44.6	%56.1	%45.7	%40.1	%44.4
أعيش بصعوبة	%46.2	%41.6	%32.5	%42.3	%48.2	%43.9
لا يعرف	0.2%	0.2%	0.3%	0.0%	0.1%	0.2%
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

5. الوعي العام بحقوق الإنسان

النتائج الرئيسية:

- النساء و المبحوثون في المناطق الريفية هم إجمالا أقل وعيا بقضايا حقوق الإنسان.

الوعي بحقوق الإنسان – تقييم شخصي

- أكثر من نصف المبحوثين بقليل (53.4%) سمعوا أو قرأوا عن حقوق الإنسان من قبل.
- أفاد ما نسبته أقل من ثلث المبحوثين (31%) بأن لديهم معرفة متوسطة أو عالية بحقوق الإنسان.

الوعي بحقوق الإنسان – تقييم موضوعي

- لم يتمكن ثلاثة أرباع المبحوثين تقريبا (74.4%) من تحديد ثلاثة من حقوق الإنسان التي يشعرون بأنها مهمة.

تعارض حقوق الإنسان مع الدين والثقافة

- ضمن المبحوثين الذين سمعوا أو قرأوا عن حقوق الإنسان، لا يرى الغالبية العظمى (82.4%) بأن هناك تعارض بين حقوق الإنسان والدين، في حين ذكر العشر تقريبا (8.5%) بأنهم لا يعرفون إن كان هناك تعارض أم لا.
- يعتقد أكثر من خمس المبحوثين (21.7%) ممن سمعوا أو قرأوا عن حقوق الإنسان بأن حقوق الإنسان تتعارض مع الثقافة اليمنية، وتزيد نسبة من يعتقد ذلك إلى الضعف بين النساء.
- يشعر المبحوثون الذين يعتقدون بان حقوق الإنسان تتعارض مع الثقافة اليمنية بأن حقوق النساء هي جزء من هذا التعارض.

كان أحد أهداف الاستطلاع هو الحصول على مؤشرات حول مستوى المعرفة بحقوق الإنسان. ووجد بأن مستوى المعرفة والوعي العام بحقوق الإنسان متدنية، وبخاصة في أوساط النساء و المبحوثين في الريف. تم طرح مجموعة من الأسئلة على المبحوثين بغرض الحصول على فهم دقيق لمستوى معرفة ووعي المواطنين بحقوق الإنسان. وقد سئل المبحوثون أولا إن كانوا قد سمعوا أو قرأوا عن حقوق الإنسان، وأجاب الغالبية (53.4%) بالإيجاب. ثانيا، طلب من المبحوثين تقييم معرفتهم بحقوق الإنسان. أفاد الثلث منهم تقريبا (31%) بأن معرفتهم متوسطة أو واسعة. ثالثا، تم سؤال المبحوثين عن أهم ثلاثة حقوق من وجهة نظرهم. استطاع أكثر من ربع المبحوثين بقليل (25.6%) ذكر ثلاثة من حقوق الإنسان بشكل صحيح.

يوضح الجدول 5-1 أدناه إجابات المبحوثين حول ما إذا كان المبحوث قد سمع أو قرأ عن حقوق الإنسان. تقل نسبة من سمع أو قرأ عن حقوق الإنسان بشكل كبير جدا في أوساط المبحوثين في الريف وبين النساء.

الجدول 5-1 إن كان المبحوث قد سمع أو قرأ عن حقوق الإنسان

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
نعم	%65.9	%40.8	%69.9	%60.3	%46.4	%53.4
لا	%34.1	%59.2	%30.1	%39.7	%53.6	%46.6
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

*ح < .05 / **ح < .01

مرة اخرى، معرفة المبحوثين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية بحقوق الإنسان هي أعلى مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية وكذلك النساء. يوضح الجدول 5-2 أدناه النتائج بشكل كامل.

الجدول 5-2 التقييم الشخصي للمعرفة بحقوق الإنسان

	الجنس**		توزيع الحضر والريف**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
عالية	%4.6	%1.8	%4.3	%4.5	%2.7	%4.3
متوسطة	%34.6	%18.7	%31.4	%36.0	%23.5	%26.7
متدنية	%24.5	%17.6	%32.0	%16.5	%18.0	%21.1
لا يعرف شيئا	%36.3	%61.8	%32.3	%43.1	%55.9	%49.0
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

*ح < .05 / **ح < .01

بشكل مماثل لنتائج التقييم الذاتي، تُظهر النساء و المبحوثون في المناطق الريفية مستويات متدنية من المعرفة بالنسبة لحقوق الإنسان، كما هو موضح في الجدول 5-3 أدناه.

الجدول 5-3 المعرفة المثبتة بالنسبة لحقوق الإنسان

	الجنس**		توزيع الحضر والريف**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
نعم	%30.6	%20.5	%36.7	%30.3	%20.9	%25.6
لا	%69.4	%79.5	%63.3	%69.7	%79.1	%74.4
ع=2496	%100	%100	%100	%100	%100	%100

*ح < .05 / **ح < .01

أحد أهداف الاستطلاع الأخرى كان معرفة القيم والعادات الاجتماعية والثقافية المتأصلة التي تتعارض مع حقوق الإنسان. بغرض تحقيق ذلك الهدف، أحتوى الاستطلاع أسئلة تقيس اتجاهات الناس بالنسبة لوجود أي تعارض محتمل بين الدين وحقوق الإنسان وكذلك بين العادات والتقاليد اليمنية وحقوق الإنسان.

لا ترى الغالبية العظمى من المبحوثين (82.4%) أي تعارض بين الدين وحقوق الإنسان، وبنسبة أقل في أوساط النساء ممن قلن بأن هناك تعارضا. يبين الجدول 5-4 أدناه النتائج بالتفصيل.

الجدول 5-4 توافق حقوق الإنسان مع الدين

	الجنس**		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
تتعارض حقوق الإنسان مع الدين	%2.7	%1.2	%2.1
أحيانا تتعارض	%5.2	%4.3	%4.9
لا تتعارض حقوق الإنسان مع الدين	%81.9	%83.3	%82.4
لا علاقة لحقوق الإنسان بالدين	%3.3	%2.	%2.1
لا يعرف	%6.9	%11.0	%8.5
ع=1333	%100	%100	%100.00

ووجه سؤال لمن قال بأن هناك تعارضا بين الدين وحقوق الإنسان عن الجوانب التي تتعارض فيها حقوق الإنسان والدين. ويبين الجدول 5-5 عدد الأشخاص الذين أتفقوا على جانب معين للتعارض، ولم تذكر النسبة لكل منها لأن عدد من ذكر هذه الأسباب قليل جدا.

الجدول 5-5 جوانب تعارض الدين مع حقوق الإنسان

جوانب التعارض	الإجمالي
المساواة بين الرجال والنساء	22
احترام التعليم الديني	4
حقوق الطفل	2
حق النساء في تبوء مناصب سياسية	5
حرية النساء في الملبس	11
حق النساء في العمل مع الرجال (الاختلاط في مكان العمل)	15
حرية النساء في الحركة بشكل منفرد (بدون مرافق/محرم)	4
قانون سن أدنى الزواج	5
حرية النساء بشكل عام	9
حرية النساء في الخُلع	3
أخرى	8

بشكل مماثل، لا ترى غالبية المبحوثين (65.7%) أي تعارض بين الثقافة اليمنية ومبادئ حقوق الإنسان ومع ذلك أكثر من خمس المبحوثين (21.7%) يرون بأن الثقافة اليمنية تتعارض مع الدين. وتمثل نسبة النساء اللواتي يعتقدن بتعارض الدين مع الثقافة اليمنية ضعف نسبة الرجال الذين يرون تعارض الثقافة اليمنية مع حقوق الإنسان (الجدول 5-6).

الجدول 5-6 توافق حقوق الإنسان مع الثقافة اليمنية

	الجنس**		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
تتعارض	%16.9	%29.4	%21.7
لا تتعارض	%72.4	%54.9	%65.7
لا يعرف	%10.7	%15.7	%12.6
ع=1332	%100.00	%100	%100.00

ويكمن الموقف الأهم بالنسبة لتعارض حقوق الإنسان مع الثقافة اليمنية في أوساط النساء في أن كل المبحوثين (100%) ممن يعتقدون بوجود تعارض يرون التعارض في نطاق حقوق النساء. يشرح الجدول 5-7 أدناه الجوانب التي قال المبحوثون بأن الثقافة اليمنية فيها ما يتعارض مع حقوق الإنسان.

الجدول 5-7 جوانب تعارض الثقافة اليمنية مع حقوق الإنسان

جوانب التعارض بين الثقافة اليمنية وحقوق الإنسان	الإجمالي
حقوق النساء	%100 (289)
المساواة	%2.1 (6)
عادات الثأر وحمل السلاح	%1.7 (5)
أخرى	%7.6 (22)
	ع=289

6. حول مؤسسات حقوق الإنسان

النتائج الرئيسية

- هناك تدن في وعي المبحوثين بمؤسسات حقوق الإنسان بشكل عام، ويتجلى ذلك بشكل أكبر في أوساط النساء وبين سكان المناطق الريفية.
- تميل النساء في المناطق الحضرية إلى التعبير عن ثقة أقل في قدرة المنظمات والمؤسسات على حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وزارة حقوق الإنسان (المعرفة والتقييم)

- لم يسبق لأغلبية المبحوثين أن سمعوا أو قرأوا شيئا عن وزارة حقوق الإنسان في اليمن . ويتجلى ذلك بشكل أوضح بين النساء و المبحوثين في المناطق الريفية.
- هناك القليل فقط من المبحوثين ممن لديهم فهم جيد لعمل وزارة حقوق الإنسان في اليمن.
- التلفزيون هو أكثر المصادر التي عن طريقها عرف المبحوثون وزارة حقوق الإنسان، وبخاصة الرجال و المبحوثون في المناطق القريبة من المدن (شبه الحضرية).
- من بين المبحوثين الذين سبق لهم ان سمعوا عن وزارة حقوق الإنسان هناك اغلبية بسيطة منهم يشعرون بان عمل الوزارة هو مرض او جيد.
- حماية حقوق الإنسان يجب ان تكون في طليعة أولويات وزارة حقوق الإنسان بحسب رأي معظم المبحوثين .

الثقة بالمؤسسات والمنظمات الاخرى

- قالت أغلبية بسيطة بأنها سوف تلجأ الى القضاء أو الشرطة /الأمن في حالة انتهكت حقوقهم بينما أفاد اكثر من ربع المبحوثين بأنهم سيلجأوون الى جهات غير حكومية (الأسرة، الشيخ أو عاقل الحارة).
- بالرغم من الرغبة الكبيرة لدى المبحوثين في اللجوء الى الدولة لطلب المساعدة في مشاكل حقوق الإنسان إلا أنهم عبروا عن عدم ثقتهم بالمنظمات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بحل مشاكل حقوق الإنسان، الأمر الذي لا ينسحب على المشايخ وعقال الحارات.
- اسباب مختلفة وراء عدم الثقة بالمؤسسات والمنظمات. في الأسفل الأسباب الرئيسية التي ذكرها المبحوثون بجانب كل منظمة/ مؤسسة:
  - » وزارة حقوق الإنسان – محاباة الحكومة
  - » القضاء/ النيابة – الفساد
  - » الشرطة/ الأمن – الفساد
  - » أعضاء مجلس النواب – الفساد
  - » أعضاء المجالس المحلية – الفساد
  - » المنظمات الدولية – تعمل ضد مصالح العالمين العربي والإسلامي
  - » منظمات المجتمع المدني – محاباة الحكومة
  - » المشائخ وعقال الحارات – التمييز ضد بعض المواطنين
  - » وسائل الإعلام – محاباة الحكومة
- تؤيد أغلبية كبيرة من المبحوثين (76.1%) انشاء مؤسسة مستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان، بينما (5.1%) فقط لا تؤيد ذلك. نسبة 18.8% لا تعرف ما اذا كانوا يؤيدون وجود مثل هكذا مؤسسة أم لا.

يتمحور أحد أهداف الاستبيان في جمع بيانات حول معرفة وتقييم عمل المؤسسات والمنظمات المرتبطة بحقوق الإنسان. ولأسباب عملية بحتة، شمل الاستبيان عددا قليلا من المنظمات. حصلت وزارة حقوق الإنسان حصلت على

اهتمام خاص بالإضافة إلى عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية مثل الشرطة، الأمن، منظمات المجتمع المدني و المشايخ و عقال الحارات. وعقال الحارات هم قيادات مجتمعية معترف بها رسميا وعادة ما يقومون بحل الخلافات أو التوسط في حال نشوب نزاع ما.

وزارة حقوق الإنسان

المعرفة والتقييم

أقل من نصف المبحوثين بقليل سبق وأن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان. لم يسبق لنسبة كبيرة من النساء و المبحوثين أن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان؛ حيث أفادت ما نسبته 27.8% من النساء بأنهن سمعن أو قرأن عن وزارة حقوق الإنسان، مقابل ثلاثة من بين كل خمسة رجال (61.3%) ممن قالوا بأنه سبق لهم أن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان.

الجدول 6-1 هل سبق أن سمعت أو قرأت عن وزارة حقوق الإنسان؟

	الجنس**		ريف او حضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
نعم	%61.3	%27.8	%55.3	%56.6	%38.9	%44.6
لا	%38.7	%72.2	%44.7	%43.4	%61.1	%55.4
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

تم طرح سؤال مفتوح على المبحوثين الذين أجابوا بأنه سبق لهم أن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان حول طبيعة الاعمال التي تقدمها الوزارة. وتباينت الإجابات على هذا السؤال كثيرا، وكانت الإجابات الأكثر حضورا تتعلق بحماية أو الدفاع عن حق معين من حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان بشكل عام. عدد كبير من المبحوثين (37.2%) اغلبهم من النساء قالوا انهم لا يعرفون ماهية عمل الوزارة.

الجدول 6-2 الوعي بمهام وزارة حقوق الإنسان

		الجنس**		الإجمالي
		ذكر	أنثى	
حقوق الإنسان بشكل عام	مراقبة حقوق الإنسان بشكل عام/إلزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان	%7.5	%2.9	%6.0
	حماية حقوق الإنسان	%16.3	%10.4	%14.5
	تعليم حقوق الإنسان	%1.4	%2.0	%1.6
	الدفاع عن الحريات الممنوحة للمواطنين	%1.7	%3.	%1.3
	الدفاع عن المظلومين	%10.1	%5.5	%8.6
حق معين من حقوق الإنسان	حماية حقوق اللاجئين والمعوزين	%4.7	%2.3	%4.0
	مراقبة اوضاع السجون	%8.9	%3.2	%7.1
	مراقبة قضايا المرأة	%2.0	%4.6	%2.8
	مراقبة قضايا الأطفال	%1.4	%3.5	%2.1
إجابات أخرى	تقديم الخدمات الأساسية	%5.4	%16.5	%8.8
	لا شيء	%3.3	%0.	%2.3
	أخرى	%3.1	%5.2	%3.8
	لا يعرف	%34.2	%43.6	%37.2
	ع=1,111	%100	%100	%100

بهدف مساعدة وزارة حقوق الإنسان على معرفة أفضل وسيلة للتواصل مع الرأي العام، تم طرح سؤال على المبحوثين بحيث يحوي عددا من المصادر التي يمكن أن يكون المبحوث قد سمع من خلالها عن وزارة حقوق الإنسان. وكما كان متوقعا، فإن التلفزيون هو أكثر المصادر التي من خلالها سمع الكثير من المبحوثين عن وزارة حقوق الإنسان في اليمن، رغم ذلك، فإن ما يزيد عن ثلث المبحوثين بقليل سمعوا عن الوزارة من خلال التلفزيون (35.9%). علاوة على ذلك، النساء والمبحوثون في المناطق الريفية هم أكثر من لم يسمع بوزارة حقوق الإنسان من أي من المصادر المذكورة.

الجدول 6-3 مصادر معرفة وزارة حقوق الإنسان

	الجنس		توزيع الريف والحضر			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
التلفزيون	49.4%**	22.5%**	47.2%**	49.4%**	29.8%**	35.9%
الإنترنت	1.3%	.1%	.0%	1.5%	.8%	.7%
المذياع	18.7%**	5.4%**	6.2%**	16.1%**	13.4%**	12.0%
الصحف/المجلات	14.3%**	2.0%**	8.6%	10.5%	7.6%	8.2%
جلسات المقيل	1.7%*	.8%*	2.8%	1.9%	.6%	1.2%
مناسبات اجتماعيه أخرى	1.4%**	.4%**	1.4%	.4%	.8%	.9%
الأقارب/الأصدقاء	2.5%**	.6%**	2.4%	.7%	1.4%	1.6%
المشاركة بإحدى فعاليات وزارة حقوق الإنسان	.2%	.1%	.2%	1.1%	.0%	.2%
أخرى	1.0%*	2.1%*	1.6%	3.4%	1.3%	1.6%
ع=2498						

من بين المبحوثين الذين أجابوا بأنه سبق لهم أن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان، قال ما يزيد عن نصف المبحوثين (53.6%) بأن أداء الوزارة جيد أو لا بأس به. وذكر واحد من بين كل خمسة مبحوثين (19.6%) بأن الوزارة لا تقوم بعمل جيد، وقال أكثر من ربع المبحوثين (26.7%) بأنهم لا يعرفون إن كانت الوزارة تقوم بعمل جيد أم لا. النساء، وبنسبة تصل إلى الضعف، اعطوا أعلى درجة من الرضى عن عمل الوزارة، ومع ذلك فنسبة أكبر لا يعرفن كيف يقيمن عمل الوزارة . ومرة أخرى، يميل المبحوثون في المناطق الريفية أكثر من غيرهم إلى القول بأن الوزارة "لا تقوم بعمل جيد".

الجدول 6-4 تقييم عمل الوزارة

	الجنس**		توزيع الحضر و الريف**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
جيد	14.0%	28.6%	17.6%	27.8%	16.8%	18.5%
لا بأس به	37.6%	29.5%	30.1%	36.4%	37.3%	35.1%
غير جيد	26.3%	4.9%	17.6%	8.6%	23.2%	19.6%
لا أعرف	22.1%	37.0%	34.8%	27.2%	22.6%	26.7%
ع=1111	100%	100%	100%	100%	100%	100%

وبغرض الحصول على معرفة أكبر بالقضايا التي يريد المواطنون من وزارة حقوق الإنسان أن تركز عليها، تم طرح سؤال مفتوح على المبحوثين حول ماهية الأولويات التي يجب على وزارة حقوق الإنسان أن تعمل عليها. رأى أغلب المبحوثين (47.8%)، وخاصة من الرجال في المناطق الحضرية، بأن الاولوية القصوى يجب أن تعطى لحماية حقوق الإنسان.

الجدول 6-5 الأولويات المطلوبة من وزارة حقوق الإنسان

	الجنس**		توزيع الريف الحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
حماية حقوق الإنسان	57.0%	38.7%	55.0%	47.9%	45.3%	47.8%
استقبال والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان	5.1%	2.6%	6.6%	6.8%	2.4%	3.9%
تقديم النصح للحكومة بشان قضايا حقوق الإنسان	1.7%	1.2%	1.0%	2.6%	1.4%	1.4%
تشجيع /تعليم حقوق الإنسان	2.6%	3.6%	4.8%	4.5%	2.2%	3.1%
مساعدة المواطنين/ تقديم المشاريع التنموية	4.0%	9.2%	4.2%	4.2%	7.9%	6.6%
أخرى	11.4%	8.8%	8.8%	14.3%	9.9%	10.1%
لا يعرف	18.2%	35.9%	19.6%	19.6%	30.9%	27.1%
ع=2,491	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المنظمات الجهات الأخرى

تم سؤال المبحوثين أيضا عن الجهة التي سيلجأون إليها في حال تعرض حقوقهم للانتهاك. وعلى الرغم من أن أغلبية بسيطة أجابوا بأنهم سوف يلجأون إلى مؤسسات الدولة مثل المحاكم/القضاء (29.3%)، الشرطة/الأمن (22.3%)، أو وزارة حقوق الإنسان (3.6%)، قال ما نسبته نصف المبحوثين تقريبا (45.1%) بأنهم سوف يلجؤون إلى جهات أخرى (غير الجهات الحكومية). ضمن هذه النسبة (45.1%)، ذكر المبحوثون الجهات التالية شيخ القبيلة (10.4%)، كبير العائلة (17.8%) أو لا أحد (11.7). كذلك فإن النساء و المبحوثين في المناطق الريفية كانوا أقل رغبة في طلب الحصول على المساعدة من مؤسسات الدولة، ما يعني أن هناك بعض المسائل التي تحول دون طلبهم المساعدة من الجهات الحكومية في حال انتهكت حقوقهم.

الجدول 6-6 في حال انتهكت أحد حقوقك، الى من ستلجأ؟

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
المحاكم/ القضاء	%34.5	%24.1	%26.3	%35.0	%29.5	%29.3
وزارة حقوق الإنسان	%3.8	%3.4	%5.6	%3.8	%2.9	%3.6
الشرطة/ اجهزة الامن	%31.4	%13.0	%31.7	%25.9	%18.4	%22.3
شيخ القبيلة/ عاقل الحارة	%10.3	%10.5	%4.2	%7.5	%13.1	%10.4
كبير العائلة	%5.1	%30.5	%14.8	%10.9	%19.9	%17.8
لا أحد	%9.2	%14.2	%13.2	%9.8	%11.5	%11.7
أخرى	%5.6	%4.2	%4.2	%7.1	%4.8	%4.9
ع=2483	%100	%100	%100	%100	%100	%100

تم سؤال الـ 300 مبحوث الذين قالوا بأنهم لن يطلبوا مساعدة من أي جهة عن السبب. أجاب ثلاثة تقريبا من كل خمسة (59.2%) بأنهم لا يثقون بأي منظمة أو شخص. وهذه الإجابة كانت حاضرة بشكل خاص بين المبحوثين من الذكور. وذكر خمس المبحوثين (20.1%) بأنهم لا يعرفون إلى من يلجأون، وتشكل النساء سته أضعاف المبحوثين ضمن هذه الفئة. تزيد نسبة الرجال الذين قالوا بأنهم سوف يحلون المشكلة بأنفسهم بعشر مرات عن النساء.

الجدول 6-7 أسباب عدم طلب مساعدة من جهة/شخص ما

	الجنس**		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
لا أعرف ما هي الجهة/الشخص التي يمكن أن أذهب إليها	%5.2	%29.9	%20.1
لا أثق بأي جهة أو شخص	%67.8	%53.4	%59.2
أشعر بأنني لن أستطيع استرداد حقوقي	%2.6	%10.9	%7.6
سوف أقوم باسترداد حقي بنفسي	%23.5	%2.9	%11.1
أخرى	%0.	%1.1	%7.
رفض الاجابة	%9.	%1.7	%1.4
ع=289	%100	%100	%100

الثقة بالمؤسسات والمنظمات

تضمن الاستبيان أيضا سلسلة من الأسئلة حول مدى ثقة المبحوثين بمساعدة الجهات والمنظمات التي يلجأون إليها طلبا للمساعدة في حال انتهكت حقوقهم. وكانت الإجابات كالتالي "واثق جدا" "واثق الى حد ما" "غير واثق". من المثير للاهتمام أن واحدا من بين كل عشرة مبحوثين قال بانه سوف يلجأ إلى شيخ القبيلة أو عاقل الحارة في حال انتهكت حقوقه (10.4% جدول 6-6)، وكان هذا هو الخيار الوحيد الذي شعر غالبية المبحوثين حياله بالثقة العالية "واثق جدا" بشأن التعامل مع همومهم (أنظر الجدول 1-9A في الملحق رقم 1). وقال ما نسبته أقل من ثلاثين بالمئة من المبحوثين بأنهم واثقون جدا بأن وزارة حقوق الإنسان سوف تتعامل مع مشاكلهم (أنظر الجدول 1-3A في الملحق رقم 1).

ظهرت اختلافات كبيرة بين المبحوثين من الذكور والإناث و بين المبحوثين في المناطق الريفية والحضرية. حيث تميل النساء أكثر إلى الشعور بالثقة تجاه السلطة القضائية والنيابات وكذلك الشرطة/أو الأمن ووسائل الاعلام، فيما يميل المبحوثون الذكور إلى الشعور بالثقة بشكل أكبر تجاه الجهات الاخرى. لدى المبحوثين في المناطق الريفية معرفة أقل بالمنظمات المختلفة كما عبروا عن ثقة أقل بتلك المنظمات. يوضح الشكل 6-1 النسب المختلفة للإجابة "واثق جدا" التي حصلت عليها المؤسسات والمنظمات موزعة حسب الجنس. النتائج كاملة لسلسلة الأسئلة المرتبطة بهذا الجزء مبينة في الملحق رقم 1.

الشكل 6-1 الثقة بالمنظمات والمؤسسات حسب الجنس

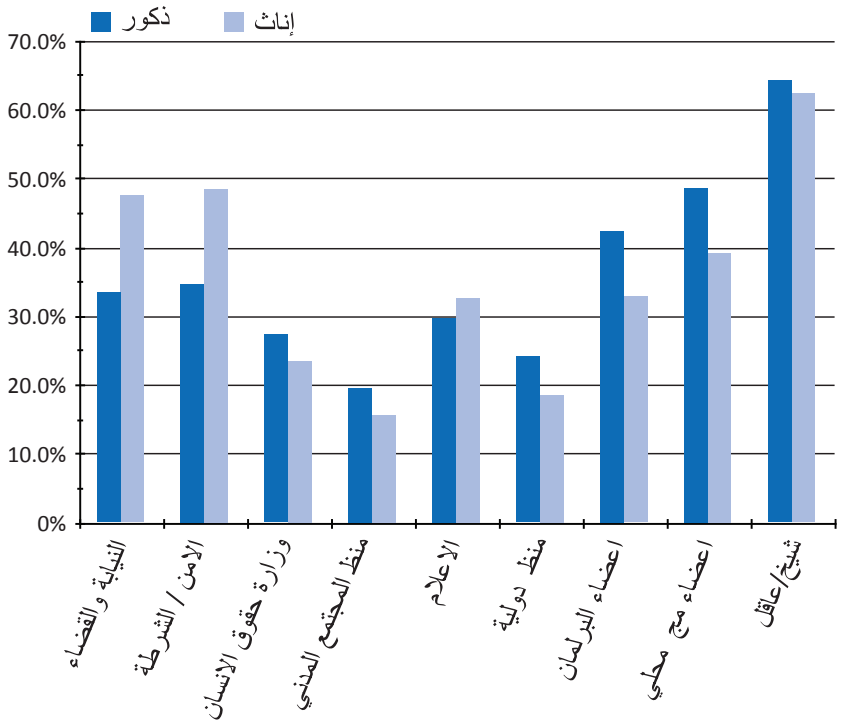

أسباب عدم الثقة

تم سؤال المبحوثين الذين أجابوا بـ "واثق إلى حد ما" أو "غير واثق" تجاه المنظمات والمؤسسات المختلفة عن السبب وراء ذلك. وتباينت الإجابات بشكل كبير من منظمة إلى أخرى. في الأسفل الأشكال التي تشرح هذه الاختلافات ويمكن الاطلاع على التفاصيل في الملحق 1.

بالنسبة للقضاء والنيابة، فإن نصف المبحوثين الذين قالوا بأنهم لا يثقون كثيرا أوضحوا بأن السبب هو الفساد، أكثر من قال ذلك هم الرجال و المبحوثون في المناطق الحضرية. ذكر ما نسبته 29% من المبحوثين بأن السبب في انعدام ثقتهم بالقضاء والنيابة يتمثل في الوقت الطويل الذي تأخذه القضايا في المحاكم والنيابة. وأكثر من قال بهذا هم من سكان الحضر.

الشكل 6-2 أسباب عدم الثقة بالقضاء/النيابة

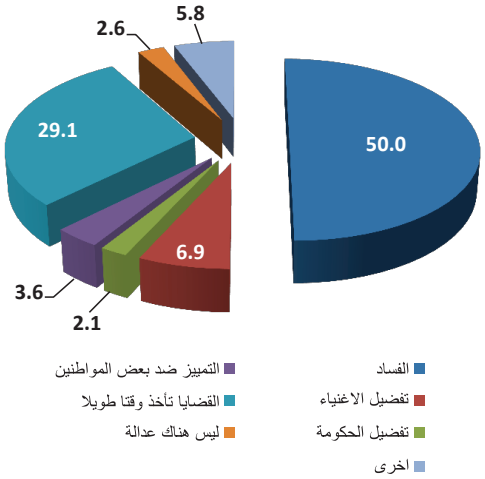

ذكر ثلثا المبحوثين "الفساد» على أنه السبب وراء عدم الثقة بالشرطة وأجهزة الأمن عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع قضايا حقوق الإنسان. مرة أخرى، كانت النسبة الأكبر في أوساط الرجال حيث يرون أن الفساد هو السبب الذي يجعلهم لا يثقون في الشرطة والأمن. السبب الأخر الذي تجاوزت نسبة من ذكروه 10% هو أن الشرطة والأمن تحابي الأغنياء (12.4%).

الشكل 6-3 أسباب عدم الثقة في الشرطة/الأمن

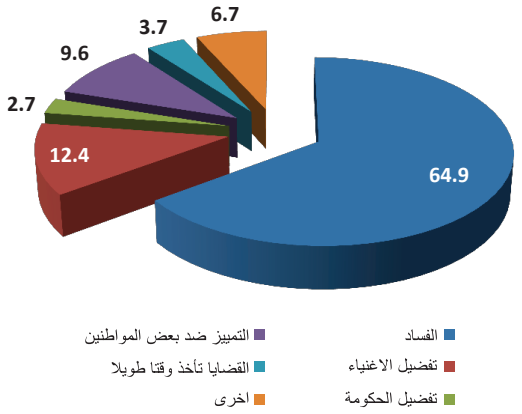

تباينت أسباب عدم الثقة بوزارة حقوق الإنسان كثيرا، وحلت الإجابة الوزارة «تحابي الحكومة» أولا وبنسبة (25.6%). وبالنسبة للأسباب الأخرى، ذكر عدد كبير من المبحوثين بأن الوزارة غير نشطة بما فيه الكفاية وأن القضايا التي ترفع اليها تأخذ وقتا طويلا حتى يتم الاستجابة إليها وكانت النسبة على التوالي (16.3% و 15.1%).

الشكل 6-4 أسباب عدم الثقة بوزارة حقوق الإنسان

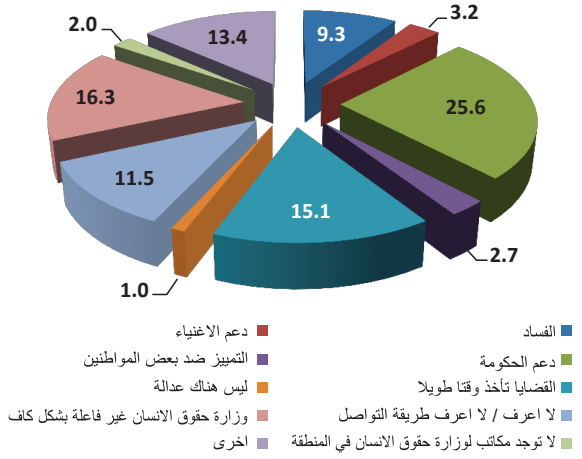

مرة أخرى، «محاباة الحكومة» هو السبب الذي تردد كثيرا في أوساط المبحوثين بالنسبة لعدم الثقة بمنظمات المجتمع المدني. وشكلت نسبة الرجال الذين ذكروا ذلك خمسة أضعاف نسبة النساء. من جهة أخرى، تميل النساء وكذا المبحوثون في الريف إلى القول بأنهم لا يثقون في منظمات المجتمع المدني لأنها فاسدة.

الشكل 6-5 أسباب عدم الثقة بمنظمات المجتمع المدني

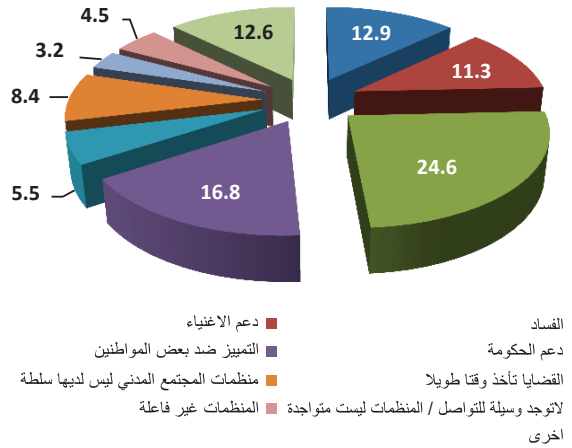

مرة أخرى أيضا، محاباة الحكومة كان السبب وراء عدم الثقة بوسائل الإعلام لدى أكثر المبحوثين، وبخاصة الرجال و المبحوثين في المناطق الريفية. وفي سياق متصل، أكثر من خُمس المبحوثين (20.7%) غالبيتهم من النساء يعزون سبب عدم الثقة بوسائل الإعلام إلى انعدام المصداقية والاستقلالية. بشكل مماثل، ترى نسبة كبيرة من النساء بأن الفساد هو السبب الذي يجعلهن يفقدن الثقة في وسائل الإعلام.

الشكل 6-6 أسباب عدم الثقة بوسائل الإعلام

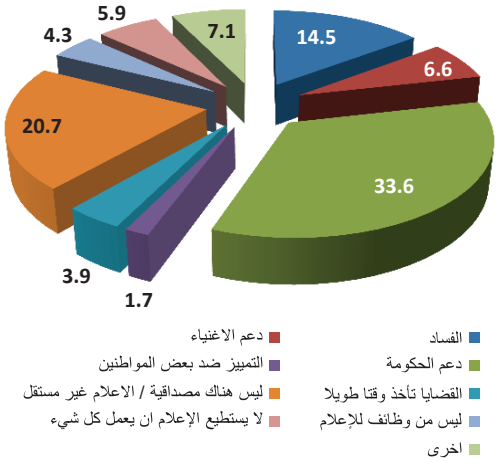

من بين 396 مبحوثا ممن أجابوا بأنهم «يثقون إلى حد ما» أو «لا يثقون بالمنظمات الدولية» في حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، أفاد واحد من كل خمسة منهم (19.7%) بأن السبب يكمن في أن المنظمات الدولية تعمل ضد مصالح العالمين العربي والإسلامي أو لأنه يتم التحكم فيها من قبل القوى الغربية. وعزى ما نسبته 15.9% من المبحوثين السبب إلى أن القضايا تأخذ وقتا طويلا لديها حتى تتفاعل معها، ويسود هذا الاعتقاد بشكل أكبر بين الرجال. وقالت نسبة عالية من الذكور أيضا أن هذه المنظمات تحابي الحكومة (14.4%).

الشكل 6-7 أسباب عدم الثقة بالمنظمات الدولية

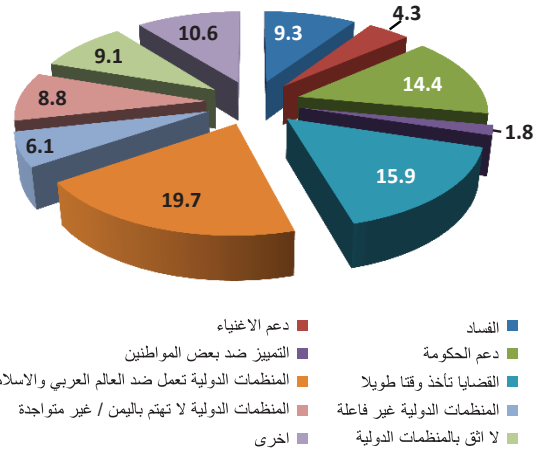

أكثر الأسباب تكرارا في أوساط المبحوثين وراء فقدان الثقة بأعضاء مجلس النواب هو الفساد وبنسبة 26.3%. وهذا الاعتقاد يسود بشكل أكبر بين المبحوثين في الريف. ومن بين الأسباب الأخرى التي ذكرها المبحوثون التمييز ضد بعض المواطنين (14%)، وهذا الموقف يتفق عليه المبحوثون في الريف ، فيما تميل النساء أكثر إلى القول بأن النواب لا يفعلون شيئا أو أنهم لا يهتمون (14.1%).

الشكل 6-8 أسباب عدم الثقة بأعضاء مجلس النواب

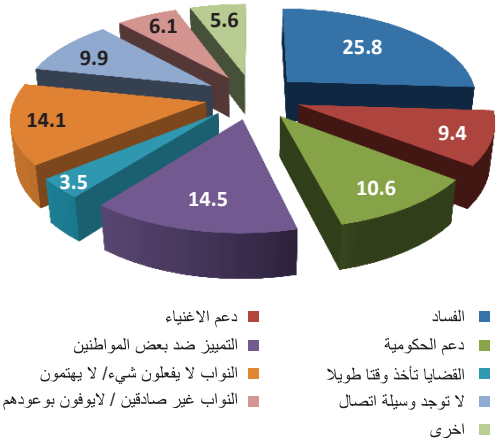

الشكل 6-10 أسباب عدم الثقة بالمشايخ وعقال الحارات

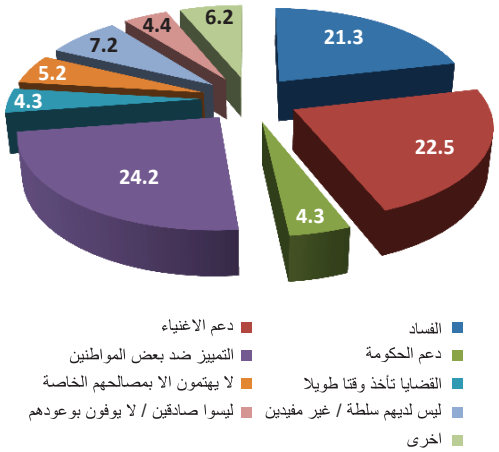

كما جاء الفساد في المرتبة الأولى بالنسبة للأسباب التي تجعل المبحوثين يفقدون الثقة في عضو المجلس المحلي الذي يمثلهم (28.3%)، ويتجلى هذا الموقف بشكل أكبر بين الرجال و المبحوثين في الريف. علاوة على ذلك، أكثر من خمس المبحوثين بقليل (20.5%) ذكروا بأن «التمييز ضد بعض المواطنين» هو السبب وراء فقدانهم الثقة في عضو المجلس المحلي. وذكر ما نسبته 12.5%، غالبيتهم من النساء، أن أعضاء المجالس الملحية يحابون الأغنياء.

الشكل 6-9 أسباب عدم الثقة بأعضاء المجالس المحلية

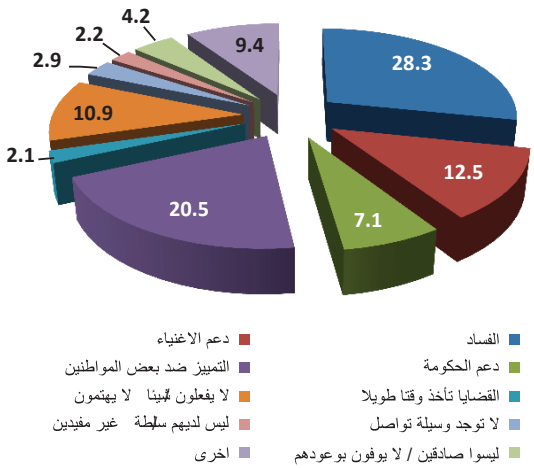

انقسم المبحوثون الذين عبروا عن عدم تقتهم بقدرة المشايخ وعقال الحارات على حل المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان بشأن الأسباب التي تدعوهم لذلك. قال رُبع المبحوثين (24.2%) تقريبا، وأغلبهم من المناطق الريفية، بأن المشايخ وعقال الحارات يحابون بعض المواطنين على حساب غيرهم. وذكر خمس المبحوثين محاباة المشايخ وعقال الحارات للأغنياء (22.5%)، فيما ذكر خمس المبحوثين تقريبا وأغلبهم من الذكور(21.8%) أن الفساد هو السبب وراء عدم ثقتهم بالمشايخ وعقال الحارات.

السؤال الأخير فيما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان كان حول رأي المبحوثين بالنسبة لتأسيس هيئة مستقلة لحقوق الإنسان؛ ما يعني أن هذه الهيئة غير مرتبطة بالحكومة. أيد أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (76.1%) فكرة تأسيس هيئة مستقلة لحقوق الإنسان. قال خمس من لم يجيبوا بـ «نعم» على هذا السؤال بأنهم لا يعرفون، فيما عارض الفكرة 5% فقط..

الجدول 6-8 هل تفضل تأسيس هيئة مستقلة لحقوق الإنسان؟

	الجنس**		ريفي او حضري**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
نعم	%86.1	%66.1	%85.3	%82.0	%71.9	%76.1
لا	%4.5	%5.7	%5.7	%5.2	%4.8	%5.1
لا يعرف	%9.4	%28.2	%9.0	%12.7	%23.2	%18.8
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

7. المواقف تجاه حقوق الإنسان بشكل عام

النتائج الرئيسية

أهم الجوانب الخاصة بحقوق الإنسان

عند طلب تحديد أهم ثلاثة جوانب فيما يتعلق بحقوق الإنسان كان الحق في التعليم هو الأكثر ذكرا من قبل المبحوثين.

- المواقف المتعلقة بحقوق الإنسان
- ترى الاغلبية الساحقة من اليمنيين أن الحقوق السياسية و المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مهمة.
- حظيت الحقوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين و الحقوق المتساوية في الطلاق على اهتمام أقل.
- دوافع التصورات بشأن المساواة بين الجنسين وأن المساواة في الحقوق بشأن الطلاق غير متكافئة
- من بين المبحوثين الذين أفادوا بأن المساواة بين الجنسين إما مهمة إلى حد ما فقط أو غير مهمة،ذكرت أغلبية كبيرة أسبابا دينية بالإضافة الى العادات/التقاليد.

وبالمثل كانت الأسباب الدينية والعادات/التقاليد أهم الاسباب الخاصة بفهم أن الرجال والنساء لا يجب أن يكونوا متساويين في حق الطلاق. كان من ضمن أهداف الاستطلاع معرفة مواقف اليمنيين تجاه حقوق الإنسان والحصول على تصور وفهم واضحين للأسباب التي تدعو المبحوثين لتبني تلك المواقف. وقد تم استخدام مجموعة متنوعة من الأسئلة بغرض معرفة مواقف اليمنيين تجاه حقوق الإنسان.

أولا،طلب من المبحوثين تحديد أهم ثلاثة جوانب متعلقة بحقوق الإنسان. الجدول7-1 يقدم قائمة بـ 14 حق من الحقوق الأكثر ذكرا من قبل المبحوثين الذين سمعوا أو قرأوا عن حقوق الإنسان. وجاء الحق في التعليم في المرتبة الأولى وبنسبة تزيد مرتين عن أي حق أخر (42.4%). وحل الحق في الحصول على مستوى معيشي لائق (20.6%) تاليا، يليه الحق في الحصول على الخدمات الصحية (20.1%) ومن ثم العمل (18.1%) و حرية الرأي والتعبير (18%) وبنسب متقاربة.

الجدول 7-1 أبرز الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجه اليمن

حقوق الإنسان	المجموع
الحق في التعليم	42.4%
مستوى معيشي لائق	20.6%
الحق في الخدمات الصحية	20.1%
الحق في العمل	18.1%
حرية الرأي والتعبير	18%
الحماية ضد الملاحقة القضائية التعسفية	13.4%
الحق في التعويض المناسب	10.4%
الحق في الأمن	10.2%
المعاملة المتساوية أمام المحاكم/القضاء	8.8%
الحق في الحصول على الخدمات العامة (المستشفيات،النقل،الخ)	7.8%
الحق في العدل	5.3%
حقوق الطفل	4.2%
الحق في المشاركة السياسية	4.1%
ع= 1333	

وبصرف النظر عن السؤال الخاص بأهم حق من حقوق الإنسان بالنسبة لليمنيين،فقد تضمنت الدراسة سلسلة من الأسئلة لقياس الأهمية النسبية لمجموعة متنوعة من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. ومقابل كل حق من هذه الحقوق، طلب من المبحوثين تحديد ما اذا كانوا يشعرون بأن هذا الحق مهم جدا،مهم إلى حد ما أو غير مهم. وبعدد قليل من الاستثناءات، يميل اليمنيون إلى القول بأن كل فئات حقوق الإنسان مهمة. يتم النظر إلى المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة عموما، بالإضافة الى تلك المتعلقة بالطلاق، على أنها أقل أهمية. إضافة الى ذلك، لا يحظى حق حرية العقيدة، بما في ذلك الحق في التحول بين الأديان بأهمية كبيرة لدى الكثيرين. لاتوجد الكثير من التباينات ذات الدلالة

الإحصائية على مستوى الجنس والتوزيع الريفي/الحضري. ونعرض النتائج بالتفصيل أدناه.

المواقف المتعلقة بالحقوق السياسية

يعتبر تأييد الحق في انتخاب القيادة السياسية، تشكيل الأحزاب السياسية، وتولي منصب في الحكومة قويا في اليمن. وعلى الرغم من أن الرجال و المبحوثين في الريف يميلون الى اعتبار الحق في انتخاب القيادات السياسية وتشكيل الأحزاب السياسية مهمة بدرجة عالية، فإن أغلبية كبيرة من كل الفئات تؤيد هذه الحقوق.

الجدول 7-2 نسبة من قيموا الحقوق السياسية بأنها «مهمة"

	الجنس		الحضر او الريف			المجموع
	ذكور	إناث	حضر	شبه	ريف	
الحق في انتخاب القيادة السياسية ع = 2200	92.2%**	88%	86.4%	95.5%**	90.8%	90.2%
الحق في تشكيل الأحزاب السياسية ع=2061	83.7%**	71.8%	69.0%	83.8%**	80.9%	78.4%
الحق في تولي مناصب في الحكومة ع=2250	95.9%	94.1%	94.3%	97.2%	94.9%	95.0%

المواقف المتعلقة بالحقوق المدنية

و كما هو الحال بشأن الحقوق السياسية، ترى الأغلبية الساحقة من المبحوثين أن جميع الحقوق المدنية المتعلقة بالقضاء مهمة. و بالنسبة لمن لم يعتبروا هذه الحقوق مهمه، كانت الإجابة الاكثر تكرارا "لا أعرف"، بحيث كانت أكثر من " مهمة الى حد ما" أو "غير مهمة". وعليه، من الواضح أن التأييد قوي بالنسبة لهذه الحقوق.

الشكل 7-1 ترتيب الحقوق القضائية المدنية

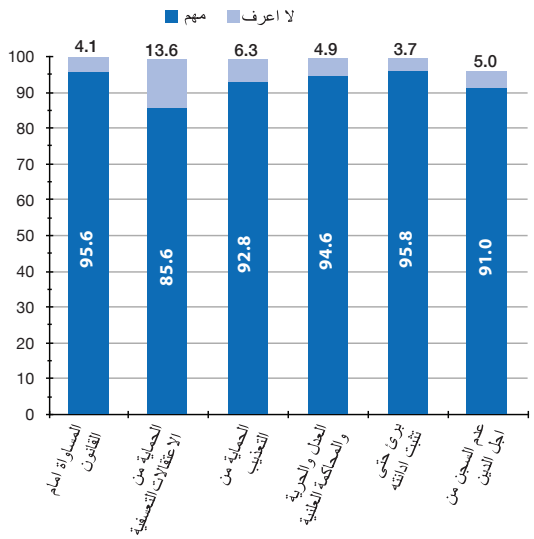

وبالمثل، اعتبر غالبية المبحوثين جميع الحقوق المدنية الاخرى مهمة و مرة اخرى، فإن أولئك الذين لم يعتبروا هذه الحقوق مهمة قد فعلوا ذلك بسبب عدم المعرفة بأهمية ذلك الحق من عدمها.

الشكل 7-2 ترتيب الحقوق المدنية الاخرى

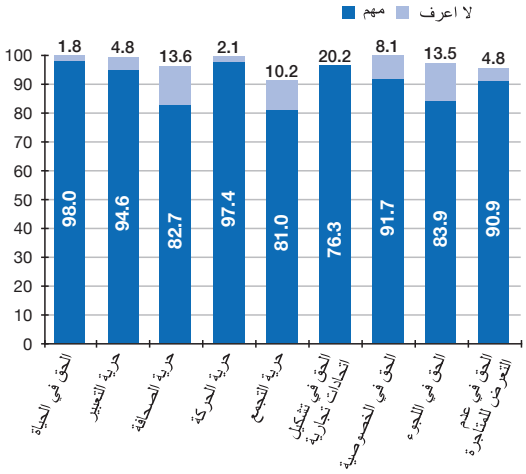

المواقف المتعلقة بالحقوق الاقتصادية

يظهر التأييد القوي لجميع الحقوق الاقتصادية التي سئل عنها المبحوثون في الشكل التالي 7-3. وكانت أهمية الحقوق الاقتصادية مستشعرة على مستوى الجنس وتوزيع الريف والحضر.

الشكل 7-3 ترتيب الحقوق الاقتصادية

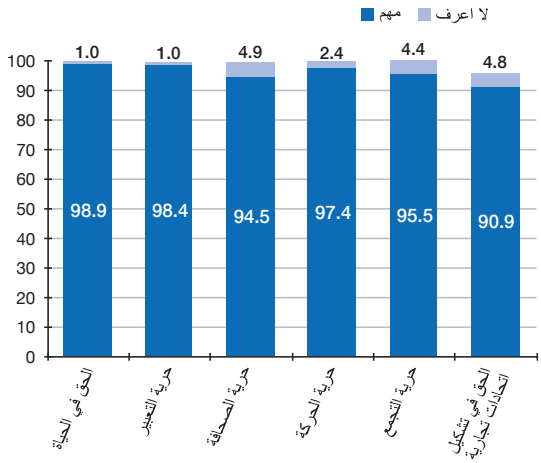

التركيز: عمالة الاطفال

تناول اثنان من الأسئلة في الاستبيان موضوع عمالة الاطفال بشكل خاص. ولأغراض الدراسة،فإن عمالة الاطفال حددت بمن يعملون دون سن الـ 14.

وكما يبين جدول التركيز 7-1 أدناه، فإن ما نسبته 13.6% من المبحوثين يعتقدون بأن الأطفال تحت سن 14 يجب ان يعملوا، ويؤيد المبحوثون في المناطق الريفية هذه الفكرة بشكل كبير.

جدول التركيز 7-1 هل تعتقد بأن الأطفال دون سن الـ 14 يجب أن يعملوا؟

	توزيع الحضر والريف**			المجموع
	الحضر	شبة حضرية	ريف	
نعم	%10.6	%13.5	%14.6	%13.6
لا	%89.4	%86.5	%85.4	%86.4
ع=2479	%100	%100	%100	%100

رغم تأييد 13.6% من المبحوثين لعمل الأطفال، ترى نسبة قليلة جدا (0.8%) بأن العمل أهم من الدراسة، ويبين ذلك جدول التركيز 7-2. ومرة أخرى، تلقى هذه الفكرة رواجا بين المبحوثين في المناطق الريفية الذين يرون بأنه يجب أن يعمل الأطفال دون سن الـ 14 عاما.

جدول التركيز 7-2 أيهما أهم بالنسبة للأطفال دون سن 14: الدراسة أم العمل؟

	توزيع الحضر والريف**			المجموع
	الحضر	شبه حضري	ريف	
الدراسة	%96.4	94.8	%91.1	%92.7
العمل	%5.	%4.	%1.0	%8.
كلاهما	%3.1	%4.9	%8.0	%6.5
ع=2489	%100	%100	%100	%100

**ح<01.

تم سؤال المبحوثين أيضا عن السبب الذي يجعلهم يعتقدون بأنه يجب على الأطفال دون سن الـ 14 العمل بدلا عن الذهاب إلى المدرسة.

كما يشير التركيز: شكل 7-1، تعتقد الأغلبية الكبيرة (69.2%) أن ذلك يعتمد على حجم الدخل الذي يحصل عليه الأطفال العاملون تحت سن الـ 14 والـذي يجبرهم على مغادرة المدارس. ما يزيد عن واحد من أصل عشرة (11.5%) يرون أن السبب في ذلك يعود إلى إهمال الأسرة (مثلا: الهجران/ التفكك الأسري) والذي يدفع الأطفال الى مغادرة المدرسة من أجل العمل.

شكل التركيز7-1 أسباب مغادرة الاطفال دون سن 14 المدارس من اجل العمل

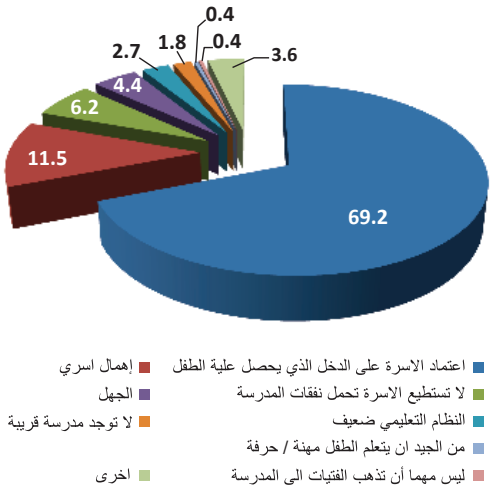

المواقف تجاه الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية

يدور الكثير من الجدل حول بعض الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية. و تحديدا، تحظى أربعة حقوق ثقافية واجتماعية بتأييد ضعيف مقارنة بغيرها من الحقوق: المساواة بين الجنسين، حقوق متساوية في الطلاق والحق في الحصول على الجنسية اليمنية حتى وإن كان أحد الأبوين غير يمني،والحق في الحصول على الجنسية اليمنية للزوج أو الزوجة الأجنبية. وفيما يتعلق بمسألة الجنسية، فإن النسبة الكبيرة من المبحوثين ممن لم يعرفوا هذا الحق على انه مهم قد أفادوا بأنهم لا يعرفون ما إذا كان هذا الحق مهما أم لا. وعليه، فالموضوع هنا يتعلق بغياب المعرفة بشأن موضوع الجنسية أكثر منها معارضة للحق في الحصول على الجنسية. ويعرض التقرير فيما يلي الفوارق الرئيسية في إجابات المبحوثين عن الأسئلة الخاصة بالمساواة بين الجنسين والحقوق المتساوية في الطلاق موزعة حسب النوع وتوزيع الريف والحضر وكذا البحث في الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج.

الشكل 7-4 ترتيب الحقوق الاجتماعية والثقافية

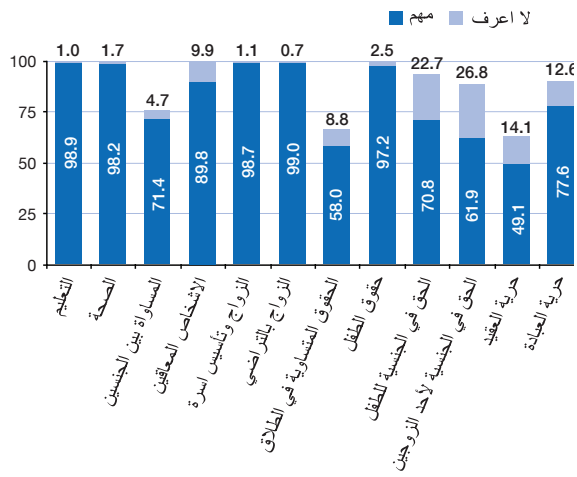

يشعر أقل من ثلاثة أخماس المبحوثين تقريبا (59.4%) بأنه من المهم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق. وكما هو متوقع، كانت النساء أكثر إدراكا لأهمية هذا الحق. بالإضافة الى ذلك، قال المبحوثون في المناطق الريفية انهم لا يعرفون ما إذا كانت مسألة المساواة بين الجنسين مهمة أم لا.

الجدول 7-3 أهمية المساواة بين الجنسين

	الجنس **		توزيع الحضر والريف **			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه الحضر	الريف	
مهم	%42.9	%75.7	%59.3	%66.2	%58.4	%59.4
مهم الى حد ما	%14.6	%10.2	%13.7	%14.1	%11.7	%12.4
غير مهم	%38.5	%8.5	%25.4	%16.3	%23.8	%23.4
لا أعرف	%4.0	%5.5	%1.6	%3.4	%6.1	%4.8
ع= 2483	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وقد تم سؤال من قالوا بأن المساواة بين الجنسين إما مهمة إلى حد ما أو غير مهمة عن السبب. أشار ثلاثة أخماس المبحوثين (59.9%) إلى أسباب دينية أو التعليم الديني كسبب لتمسكهم بهذا الرأي. وأفاد (17%) من المبحوثين بأن العادات والتقاليد كانت سببا لاعتبار أن المساواة بين الجنسين إما مهمة إلى حد ما أو غير مهمة.

الشكل 7-5 أسباب اعتبار المساواة بين الجنسين مهمة إلى حد ما أو غير مهمة

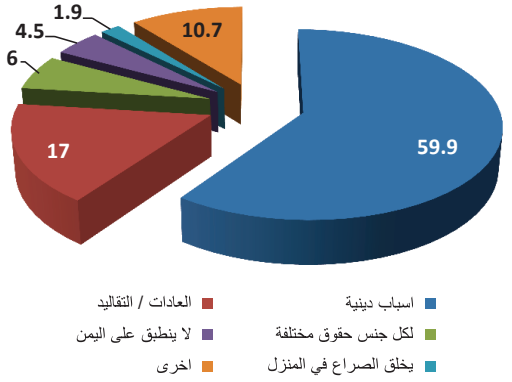

أكثر من نصف المبحوثين بقليل (50.7%) أفادوا بأن الحقوق المتساوية في الطلاق مهمة. وترتفع نسبة النساء اللواتي يؤمن بهذا الحق إلى الضعف مقارنة بالرجال (68.3% و33% على التوالي). إضافة الى ذلك، يرى المبحوثون في المناطق الريفية وبصورة أقل بأن الحقوق المتساوية في الطلاق مهمة.

الجدول 7-4 أهمية الحقوق المتساوية في الطلاق

	الجنس **		توزيع الحضر والريف **			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه الحضر	الريف	
مهم	%33.0	%68.3	%57.1	%68.9	%45.5	%50.7
مهم الى حد ما	%6.8	%8.9	%9.2	%1.5	%8.5	%7.9
غير مهم	%53.9	%11.3	%29.5	%22.7	%35.1	%32.5
لا أعرف	%6.3	%11.5	%4.2	%6.8	%10.9	%8.9
ع=2472	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومرة اخرى، الدين هو السبب الأساسي الذي يحول دون المساواة بين الرجل والمرأة بشأن الحق في الطلاق من وجهة نظر المبحوثين، حيث أعتبر هذا الحق مهما إلى حد ما أو غير مهم. وحلت العادات والتقاليد تاليا.

الشكل 7-6 أسباب اعتبار الحقوق المتساوية في الطلاق مهمة إلى حد ما أو غير مهمة

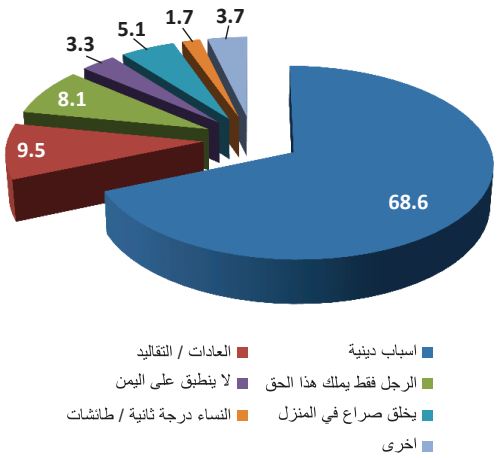

المواقف من الفئات الاجتماعية المختلفة

تمثل أحد أهداف الاستطلاع في قياس مواقف واتجاهات المبحوثين بالنسبة لبعض القضايا الأسرية والاجتماعية والتي تؤثر في مسألة التمتع بحقوق الإنسان. وفي حين تم تناول القضايا الأسرية في جزء آخر من هذا التقرير، فإننا هنا نتناول الإجابات الخاصة بالكيفية التي يتعامل فيها المبحوث مع الفئات الاجتماعية المختلفة في حال كانوا يقطنون أو انتقلوا للسكن بجانب منزل المبحوث. سئل المبحوثون عن ردة فعلهم في حال سكن أحد أفراد الفئات المهمشة أو لاجئ من بلد أخر، أو شخص يعتنق ديانة أخرى أو أجنبي أو شخص ينتمي إلى فئة الجزارين أو الحلاقين أو الحدادين أو المزمرين في المنزل المجاور لمنزلهم. تظهر النتائج بأن غالبية المبحوثين قد يعاملوا الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات الأجانب واللاجئين أو الأشخاص الذين ينتمون لديانة أخرى بشكل مختلف. علاوة على ذلك، قالت أغلبية كبيرة من المبحوثين

بأنهم لن يعاملوا الأخدام والجزارين والحلاقين والحدادين والمزمرين كما يعاملون الأشخاص الذين لا ينتمون لهذه الفئات. وينطبق هذا الأمر بشكل كبير على المناطق الريفية، ويشير إلى الحاجة برفع الوعي بموضوع التمييز على المستوى الاجتماعي هي من الأهمية بمكان.

وعند سؤال المبحوثين عن ردة فعلهم في حال انتقل أحد أفراد الفئات المهمشة المعروفة بالأخدام للسكن في المنزل المجاور لمنزلهم، قالت أغلبية بسيطة بأن تعاملهم لن يكون مختلفا وسيعاملونهم معاملة أي شخص أخر. ومع ذلك، أفاد نصف المبحوثين تقريبا بأنهم سيعاملونهم بشكل مختلف وبطريقة ما. مثلا، قال ما نسبته 10.7% من المبحوثين بأنهم سيعملون على منع انتقال الأخدام للسكن بجوارهم وقال 10.4% بانهم سوف يتجنبوهم ولن يتعاملوا معهم وقال 11.3% بأنهم سيعاملهم باحترام ولكن بحدود. ويعرض الجدول 7-5 للنتائج بالتفصيل.

الجدول 7-5 موقف المبحوثين فيما لو انتقل أحد أفراد الفئة المهمشة (الأخدام) للسكن في المنزل المجاور لبيتهم

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أعاملهم معاملة أي شخص أخر	%53.5	%53.2	%58.4	%48.9	%52.3	%53.4
أعاملهم باحترام لكن في حدود معينة	%12.4	%10.1	%13.5	%12.0	%10.3	%11.3
أتعامل معهم بحذر	%6.7	%7.2	%8.8	%8.6	%6.0	%7.0
أمنع أسرتي من التعامل معهم	%1.4	%3.6	%1.6	%3.8	%2.7	%2.5
أتجنبهم	%7.9	%13.0	%11.7	%11.3	%9.8	%10.4
أعمل على منع انتقالهم للسكن بجواري	%16.5	%4.9	%3.5	%9.8	%13.5	%10.7
لا يعرف	%1.4	%8.1	%2.6	%5.6	%5.4	%4.7
ع=2,488	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المواقف حول اللاجئين هي الأكثر تمييزا 36.5% من المبحوثين فقط إجاب بأنه سيعاملهم كما يعامل أي شخص أخر. 15% من المبحوثين تقريبا قالوا بأنهم سوف يعملون على منعهم من الانتقال للسكن بجوارهم وأفاد 15.4% بأنهم سوف يتجنبونهم وقال 14.6% بأنهم سوف يعاملونهم باحترام لكن في حدود. وقال ما يزيد عن عشر المبحوثين (11.4%) بأنهم سوف يعاملونهم بحذر.

الجدول 7-6 موقف المبحوثين فيما لو انتقل أحد أفراد مجتمع اللاجئين للسكن في المنزل المجاور لبيتهم

	الجنس**		توزيع الريف/الحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أعاملهم معاملة أي شخص أخر	%31.4	%41.6	%48.2	%41.8	%31.5	%36.5
أعاملهم باحترام لكن في حدود معينة	%13.4	%15.8	%20.4	%17.5	%12.1	%14.6
أتعامل معهم بحذر	%11.7	%11.2	%10.0	%14.1	%11.5	%11.4
أمنع أسرتي من التعامل معهم	%2.0	%2.2	%1.7	%1.1	%2.4	%2.1
أتجنبهم	%14.2	%16.8	%13.3	%13.3	%16.6	%15.5
أعمل على منعهم من الانتقال للسكن بجواري	%25.9	%5.0	%4.5	%9.1	%20.3	%15.4
لا يعرف	%1.4	%7.4	%1.9	%3.0	%5.5	%4.4
ع=2,466	%100	%100	%100	%100	%100	%100

برز الدين كموضوع حساس جدا؛ ففي حين قال ربع المبحوثين تقريبا (24.7%) بأنهم قد يعاملوا أي شخص من ديانة أخر بنفس الكيفية التي يعاملون فيها أي شخص آخر، قالت نسب مقاربة منهم بأنهم سوف يتجنبونهم (27.4%) أو يحاولون منعهم من الانتقال للسكن بجوارهم (21.3%). علاوة على ذلك، قال عشر المبحوثين تقريبا (9.8%) بأنهم سوف يعاملونهم بحذر وأفاد (9.1%) بأنهم سوف يعاملونهم باحترام لكن في حدود معينة.

الجدول 7-7 موقف المبحوثين فيما لو أنتقل أحد الأشخاص من ديانة أخرى للسكن في المنزل المجاور لبيتهم

	الجنس**		توزيع الريف/الحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أعاملهم كما أعامل أي شخص أخر	%26.4	%23.0	%38.8	%34.2	%18.1	%24.7
أعاملهم باحترام، لكن في حدود معينة	%9.4	%8.9	%13.5	%12.5	%7.0	%9.1
أتعامل معهم بحذر	%8.3	%11.3	%12.1	%9.1	%9.1	%9.8
أمنع أسرتي من التعامل معهم	%2.4	%3.7	%1.9	%2.3	%3.6	%3.1
أتجنبهم	%19.8	%35.0	%23.9	%25.5	%29.0	%27.4
أعمل على منعهم من الانتقال للسكن بجواري	%32.1	%10.5	%7.8	%12.5	%27.5	%21.3
لا يعرف	%1.6	%7.5	%2.1	%3.8	%5.6	%4.6
ع=2,460	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ولن تتغير المعاملة بالنسبة للجار الاجنبي. ثلث المبحوثين تقريبا (31.9%) سيعاملون الأجنبي معاملة أي شخص أخر،

لكن خمس المبحوثين (20.2%) سوف يتجنبونه وأفاد ما يزيد عن العشر بأنهم سوف يعملون على منعهم من الانتقال للسكن في المنزل المجاور لمنزلهم (15.4%)، فيما 13.4% سوف يعاملونهم بحذر وسوف يعاملهم 12.2% باحترام لكن في حدود معينة.

الجدول 7-8 موقف المبحوث فيما لو أنتقل أحد الأجانب للسكن بجوارهم

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أعاملهم كما أعامل أي شخص أخر	%33.5	%30.3	%49.1	%42.3	%24.1	%31.9
أعاملهم باحترام لكن في حدود معينة	%11.4	%12.9	%15.9	%13.2	%10.7	%12.2
أتعامل معهم بحذر	%13.3	%13.5	%12.8	%12.1	%13.8	%13.4
أمنع أسرتي من التعامل معهم	%1.4	%3.2	%1.4	%3.8	%2.4	%2.3
أتجنبهم	%15.0	%25.3	%13.5	%15.8	%23.3	%20.2
أعمل على منعهم من الانتقال للسكن بجواري	%24.1	%6.7	%5.0	%9.4	%20.0	%15.4
لا يعرف	%1.2	%8.0	%2.4	%3.4	%5.6	%4.6
ع=2,462	%100	%100	%100	%100	%100	%100

مقارنة بغيرهم من الفئات الاجتماعية التي شملها الاستطلاع، يميل المبحوثون إلى معاملة الأشخاص الذين يعملون في مهن تعتبر تقليديا ضمن المهن الدنيا على المستوي الاقتصادي والاجتماعي مثل الجزارين والحلاقين والحدادين والمزمرين كما يعاملون أي شخص أخر وبدون حذر أو تحفظ. وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (71.3%)بأنهم سيعاملون الأشخاص ضمن هذه الفئات معاملة أي شخص أخر.

الجدول 7-9 موقف المبحوث فيما لو أنتقل أحد الجزارين، الحلاقين، بجوارهم

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أعاملهم كما أعامل أي شخص أخر	%70.6	%72.0	%76.7	%75.2	%68.8	%71.3
أعاملهم باحترام لكن في حدود معينة	%11.0	%10.4	%11.2	%11.3	%10.4	%10.7
أتعامل معهم بحذر	%4.7	%3.8	%4.7	%4.5	%4.1	%4.3
أمنع أسرتي من التعامل معهم	%7.	%6.	%5.	%0.	%9.	%7.
أتجنبهم	%4.8	%6.2	%4.7	%4.9	%5.9	%5.5
أعمل على منعهم من الانتقال للسكن بجواري	%7.4	%2.7	%1.6	%2.3	%6.7	%5.0
لا يعرف	%7.	%4.4	%7.	%1.9	%3.3	%2.6
ع=2,492	%100	%100	%100	%100	%100	%100

تمثل أحد أهداف الاستبيان في استقصاء آراء اليمنيين بشأن مدى التمتع بحقوق الإنسان. وبغرض تقييم آراء المبحوثين بهذا الصدد، تم سؤال المبحوثين عما إذا كانوا هم أو أحد أفراد أسرهم قد تعرضوا لانتهاكات بالنسبة لأي حق من حقوقهم السياسية، المدنية، الاقتصادية أو الاجتماعية والتي بلغ عددها 44 حقا من حقوق الإنسان التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن. من المهم أن ندرك هنا بأن هذه البيانات تعكس آراء المبحوثين بشأن تعرض حقوقهم أو حقوق أحد أفراد أسرهم للانتهاك.. عملية تحديد ما إذا كانت حقوق الشخص قد تعرضت للانتهاك فعلا هي عملية مضنية وتستغرق وقتا طويلا و يجب أن يتم استقصاء كل حالة على حدة عن طريق متخصصين في مجال حقوق الإنسان. مع ذلك فان هذه النتائج تقدم رؤية حول تصورات اليمنيين للجوانب التي يرون أن حقوقهم تنتهك فيها. وللقيام بذلك، فإن هذا الجزء من التقرير يحدد أهم جوانب حقوق الإنسان التي تتطلب مزيدا من البحث والاستقصاء.

في جوانب الحقوق الاجتماعية والحقوق الاقتصادية، ذكر المبحوثون نسبا مرتفعة لما يعتبرونه انتهاكا لحقوقهم في هذين الجانبين. وقد هذا كان متوقعا لآن تحقيق واحترام هذه الحقوق يتوقف بدرجة أساسية على الموارد والثروات أكثر من مجرد اعتماده على الحماية البسيطة. على سبيل المثال، أفاد ربع المبحوثين بالضبط (25%) بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرم من العيش عند مستوى معيشي لائق. توفير مستوى معيشي لائق يتطلب موارد مالية ضخمة. ربما يعزى غياب الحق في مستوى معيشي لائق إلى عجز أو شحة الموارد والثروات أكثر من كونه انتهاك متعمد لهذا الحق. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحقوق السياسية والحقوق المدنية، مثل الحرمان من حق التصويت أو الوصول إلى الفرص الاقتصادية، أو التعرض للتعذيب والعقاب المهين واللاإنساني، هي حقوق يجب حمايتها من قبل مؤسسات الدولة.

الجزء المتبقي من هذا القسم يتناول التصورات بشان انتهاكات الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

8.تصورات تتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان

النتائج الرئيسية

الانتهاكات المُدرَكة للحقوق السياسية

- ما نسبته7.2% من المبحوثين، أكثرهم من النساء، أفادوا بتعرض حقهم في التصويت للانتهاك.
- شكلت النساء و المبحوثون في المناطق الريفية غالبية من قالوا بأنهم أو أحد أقاربهم قد حرموا من حقهم في الترشح (3.8%).
- شكل الرجال والمبحوثون في الريف النسبة الأعلى من المبحوثين الذين قالوا بأنهم حرموا من حقهم في المشاركة في الشؤون العامة (7.8%).

تصورات لانتهاكات تتعلق بالحقوق المدنية في السلطة القضائية

- تقريبا واحد من بين كل عشرة مبحوثين قالوا بأنهم أو أحد أفراد أسرتهم تعرض للتعذيب أو العقاب المهين واللاإنساني بنسبة (8.9%).
- تقريبا واحد من بين عشرين مبحوث قالوا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم :
- تعرض للاعتقال التعسفي (8.9%)
- تعرض للحبس لأنه لم يستطع الوفاء بدين عليه (6.6%)
- تعرض للحبس من دون محاكمة (6.7%)
- حرم من حق المحاكمة العلنية العادلة (4.8%)
- المبحوثون الذكور كانوا أكثر من قالوا بأن حقوقهم المدنية المتصلة بالقضاء قد تعرضت للانتهاك.

تصورات لانتهاكات الحقوق المدنية الاخرى

- وفقا للمبحوثين، انتهاكات حرية الرأي والتعبير (10.1%)، الحق في التظاهر السلمي (7.6%) استخدام الإعلام من قبل الحكومة للتحريض على العنف (5.6%) هي ضمن الحقوق المدنية الأخرى التي يعتقد المبحوثون بأنه قد تم انتهاكها بمعدلات مرتفعة.
- المبحوثون الذكور شكلوا النسبة الاكبر بين المبحوثين الذين عبروا عن الانتهاكات الاخرى المتصلة بالحقوق المدنية باستثناء النقل غير المشروع للأشخاص عبر الحدود الدولية.

تصورات لانتهاكات تتعلق بالحقوق الاقتصادية

- المبحوثون من الذكور وكذا المبحوثون في المناطق الريفية يشكلون أغلبية من قالوا بأنهم تعرضوا للحرمان من مستوى معيشي لائق (25%).
- المبحوثون في المناطق الحضرية يشكلون معدلا مرتفعا فيما يتعلق بانتهاكات حق الحصول على إجازات، الحق في الحصول على راتب عادل/ ظروف عمل آمنة والحق في الإضراب.
- المبحوثات الاناث تحدثن عن حرمانهن من الحق في الحصول على إجازات، حق التملك، الإجبار على العمل في الطفولة بمعدلات عالية.
- تحدث المبحوثون الذكور عن انتهاكات لحق الإضراب، والحرمان من الدفع المتساوي/ وعدم وجود بيئة عمل آمنة.

تصورات لانتهاكات الحقوق الاجتماعية

- تحتل مسألة التمتع بالحقوق الاجتماعية مستويات متدنية، مقارنة مع غيرها من الحقوق.
- يتصور المبحوثون في المناطق الريفية بأنهم يتمتعون بالحقوق الاجتماعية، باستثناء التمييز من قبل الشرطة /المحاكم، بنسب متدنية، مقارنة مع المبحوثين الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

- يشكل المبحوثون الذكور أغلبية من قالوا بأنهم محرومون من حق الضمان الاجتماعي (34.5%) ، وغالبية من قالوا بأنهم محرومون من الرعاية الصحية (33.5%) وكذلك من قالوا بأنهم لا يحصلون على الطعام ومياه الشرب النقية (27.9%) ومن قالوا أيضا بأنهم كانوا عرضة للتمييز من قبل الشرطة والمحاكم (11.6%).
- بالمثل، شكلت النساء أغلبية المبحوثين الذين قالوا بأنهم لم يتمكنوا من إكمال التعليم الأساسي (1%.24)، وأغلبية من قالوا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم أرغم على الزواج (8.1%) وكذلك غالبية من قالوا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم حرموا من حق تكوين أسرة (6.4%) ، وأيضا غالبية من قالوا بأنهم لاحظوا انتهاكا لحق الطلاق (5.3%).

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق السياسية

تضمن الاستبيان ثلاثة حقوق سياسية وهي: الحق في التصويت في الانتخابات العامة، الحق في الترشح في الانتخابات و الحق في المشاركة في الشؤون العامة. كما يوضح الشكل 8-1، ذكر 7 إلى 8 بالمئة من المبحوثين بأنهم قد حرموا من حقهم في التصويت والمشاركة في الشؤون العامة. وأفاد 4% من المبحوثين أيضا بانهم قد حرموا من حق الترشح لمنصب حكومي.

الشكل 8-1 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق السياسية

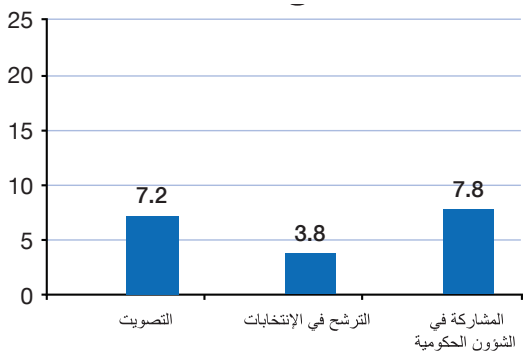

كانت هناك تباينات في إجابات المبحوثين حسب الجنس وكذا توزيع الريف والحضر بالنسبة لما يعتقدون بأنهم تعرضوا لانتهاك حقوقهم السياسية. تميل النساء بشكل أكبر إلى القول بأنهن أو أحد أفراد أسرهن قد حرموا من حق التصويت في الانتخابات العامة أو حق الترشيح، بينما أشارت نسبة كبيرة من الذكور إلى الحرمان من حق المشاركة في الشؤون الحكومية. بالمثل، ذكرت نسبة كبيرة من المبحوثين في الريف بأن حقهم في المشاركة في شؤون الحكومة قد تعرض للانتهاك. يعرض الجدول 8-1 للنتائج الدالة إحصائيا من خلال التبويب المزدوج.

الجدول 8-1 الانتهاكات المتصورة للحقوق السياسية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس		حضري أو ريفي			الإجمالي
	ذكور	اناث	حضر	شبه	ريف	
الحق في التصويت (ع=2496)	%6.1	%8.3*	-	-	-	%7.2
الحق في الترشح في الانتخابات (ع=2486)	%3.1	%4.5*	%3.0	%2.3	%4.4*	%3.8
الحق في المشاركة في الشؤون العامة (ع=2486)	%11.4**	%4.2	%6.6	%9.0**	%8.0	%7.8

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية في القضاء

تتعلق عدد من الحقوق المدنية بشكل خاص بتعامل المواطنين مع جهازي الشرطة والقضاء. وعليه، فقد تم فصل هذه الحقوق عن غيرها من الحقوق المدنية كي تسهل عملية عرضها وتحليلها. واحد من بين كل عشرة مبحوثين تقريبا قال بأنه أو أحد أفراد أسرته قد تعرض للتعذيب أو لمعاملة قاسية وغير إنسانية. ومن بين النتائج الأخرى التي قد تكون مقلقة أن أكثر من واحد من بين عشرين مبحوثا أفاد بأنه أو أحد أفراد أسرته قد تعرضوا للاعتقال التعسفي (6.6%) و/ أو تم احتجازهم دون محاكمة (6.7%). وفي سياق متصل، أدعى واحد من أصل عشرين مبحوثا بأنه تم حبسه إما لكونه لم يستطع الوفاء ببعض الالتزامات التعاقدية أو لعدم القدرة على الوفاء بدين أو أنهم لم يحصلوا على محاكمة حرة عادلة بعد أن تم اتهامهم بجريمة ما. يعرض الشكل 8.2 هذه النتائج ونتائج أخرى متصلة بانتهاكات الحقوق المدنية في السلطة القضائية.

الشكل 8-2 التصورات بشأن انتهاك الحقوق المدنية في القضاء

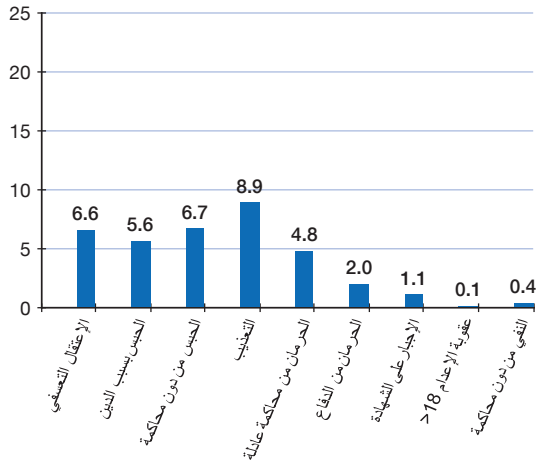

تم استقصاء الاختلافات المهمة على مستوى الجنس وتوزيع

الريف والحضر لكل الحقوق التي أجاب ما نسبته 2% من المبحوثين على الأقل بأنها قد انتهكت. وفي كل هذه الحالات، ذكر الرجال أكثر من غيرهم بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد تعرضت حقوقهم للانتهاك. علاوة على ذلك، يميل المبحوثون في الريف بشكل أقل إلى القول بأن هذه الحقوق قد انتهكت. تظهر النتائج الكاملة لهذه الاختبارات في الجدول 8-2 أدناه:

الجدول 8-2 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية في القضاء حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس		حضري او ريفي			الإجمالي
الإجابة	اناث	ذكور	حضري	شبه	ريفي	
الاعتقال التعسفي	%9.4**	%3.7	-	-	-	%6.6
الحبس بسبب عدم سداد دين أو الوفاء بالتزامات تعاقدية	%6.7**	%4.6	%6.7	%10.1**	%4.5	%5.6
الحبس دون محاكمة	%10.2**	%3.2	-	-	-	%6.7
التعرض للتعذيب أو العقاب والمعاملة القاسية واللاإنسانية	%10.4**	%7.4	%11.2**	%10.1	%7.9	%8.9
الاتهام بجريمة دون محاكمة حرة، وعادلة وعلنية	%5.9**	%3.7	%6.6**	%6.0	%4.0	%4.8
الاتهام بجريمة من السماح بوجود دفاع أو السماح لك بالدفاع عن نفسك	%2.3**	%1.6	-	-	-	%2

*ح < .05 **ح < .01

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى

من بين الحقوق المدنية الأخرى التي شملها الاستبيان، كانت حرية التعبير (10.1%)، حرية التجمع والاحتجاج السلمي (7.6%)، استخدام الحكومة للأعلام بغرض التحريض على العنف (5.6%) ضمن الحقوق التي تكررت كثيرا على لسان المبحوثين فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق المدنية. هذه النسب وغيرها معروضة في الشكل 8-3 أدناه.

الشكل 8-3 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى

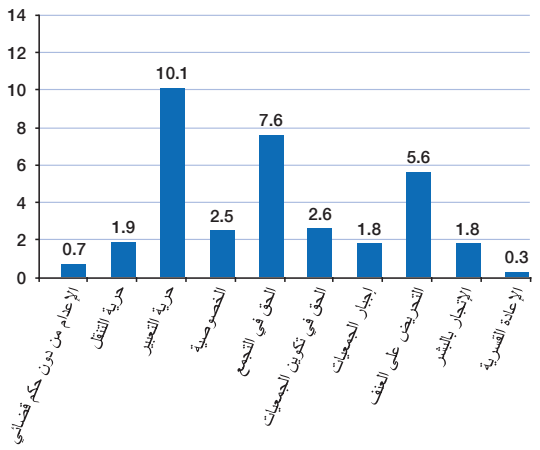

أظهرت اختبارات الدلالة/الأهمية اختلافات مهمة بين الذكور والإناث حول بعض حقوق الإنسان. بشكل عام، يميل الذكور بشكل أكبر إلى القول بتعرض حقوقهم للانتهاك.. وينطبق هذا بشكل خاص على حرية التجمع والاحتجاج السلمي وكذلك استخدام الحكومة للإعلام. وبالمثل، أظهرت اختبارات الدلالة/الأهمية بالنسبة لتوزيع الريف والحضر بأن المبحوثون من خارج المدن يميلون وبنسب مرتفعة إلى القول بتعرض حقوقهم للانتهاك. تظهر النتائج الكاملة لهذه الاختلافات بين المبحوثين في الجدول 8-3.

الجدول 8-3 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق المدنية الأخرى حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس		حضري او ريفي			الإجمالي
	ذكور	اناث	حضر	شبه	ريف	
حرية التجمع والاحتجاج السلمي	%11.9**	%3.2	%6.4	%6.4	%8.2**	%7.6
استخدام الإعلام من قبل الحكومة بهدف التحريض على العنف	%7.3**	%3.9	%4.0	%4.9	%6.3**	%5.6
حرية تكوين الجمعيات والانضمام أليها	%3.1**	%2.0	%1.7	%4.5**	%2.5	%2.6
حق الخصوصية في المنزل والمراسلات	%3.0**	%2.1	-	-	-	%2.5
حرية التنقل والإقامة	%3.0**	%9.	%9.	%5.2**	%1.8	%1.9
النقل غير القانوني عبر الحدود الدولية	%1.0	%2.6**	-	-	-	%1.8
ع=2498						

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية

عند السؤال عن عدد من الحقوق الاقتصادية، أجاب المبحوثون حول أغلب الحقوق، بأنها منتهكة. ذكر 25 بالمئة من المبحوثون بأنهم محرومون من الحق في مستوى معيشي لائق. ومع ذلك فهذه النتيجة لم تكن مفاجئة، في ظل ارتفاع معدلات الفقر العالية و تحديات التنمية الاقتصادية التي تواجهها اليمن.

أكثر من عشر المبحوثين قالوا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرموا من الأجر المتساوي لقاء نفس العمل/أو عملوا في ظروف عمل غير آمنة (12%)، وذكر بالحرمان من حق التملك (12%) والحرمان من العطل والإجازات (13.1%). كذلك، قال أكثر من واحد من بين عشرين مبحوثا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرم من الحق في الإضراب (5.1%) و/ أو أضطر للعمل في طفولته (6%).

الشكل 8-4 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية

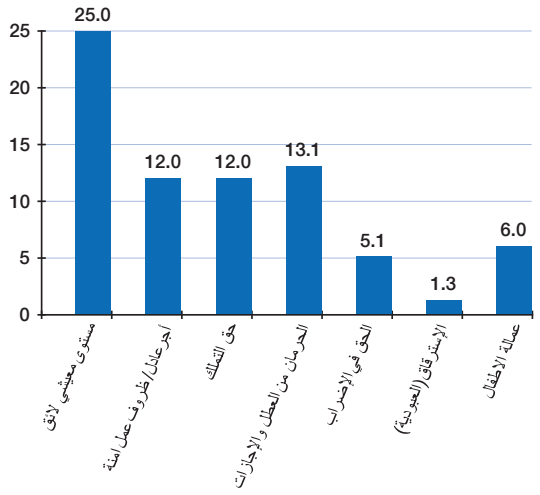

لم يكن هناك نمط متصل/توافق حول الاختلافات بين الذكور والإناث فيما يتعلق بتصوراتهم بشأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية يميل الذكور بشكل أكبر إلى التعبير عن الحرمان من العيش في مستوى معيشي لائق، وكذلك الأجر المتساوي / وظروف العمل غير الآمنة، وكذلك الحرمان من الحق في تنفيذ الإضرابات، فيما تميل النساء إلى القول بأن الحق في الحصول على الإجازات والعطل غير متاح بالإضافة إلى حق التملك. علاوة على ذلك، تميل النساء، وبنسبة تصل إلى ضعف عدد الرجال، إلى القول بأنهن أو أحد أفراد أسرهن كن مضطرات للعمل في الطفولة.

يميل المبحوثون في الريف بشكل أكبر إلى القول بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرموا من حق العيش في مستوى معيشي لائق. من جهة اخرى فان المبحوثين في الحضر عبروا بمعدلات اعلى من المبحوثين في المناطق خارج المدن عن الحرمان من حق العطل، الاجر المتساوي/ ظروف عمل غير آمنه، وكذلك الحرمان حق الإضراب.

الجدول 8-4 الانتهاكات المتصورة للحقوق الاقتصادية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس		توزيع الريف والحضر			الإجمالي
	ذكور	اناث	حضر	شبه حضر	ريف	
مستوى معيشي لائق	29.1%**	21.0%	23.8%	14.6%	27.1%**	25.0%
العطل والاجازات	12.2%	14.0%**	15.5%**	9.4%	12.8%	13.1%
آجر عادل/ ظروف عمل آمنة	13.5%**	10.5%	18.0%**	7.9%	10.6%	12.0%
الحق في التملك	10.7%	13.3%**	-	-	-	12%
عمالة الأطفال	4.1%	7.9%**	-	-	-	6%
حق الإضراب	6.2%**	4.0%	6.0%**	5.2%	4.7%	5.1%
ع=2498						

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاجتماعية

كما تمت الاشارة في مقدمة هذا الجزء من التقرير، فإن المبحوثين عبروا عن انتهاكات لحقوقهم او حقوق اسرهم الاجتماعية بمعدلات اعلى من معدلات بقية حقوق الإنسان الأخرى. المساواة في الحصول على الخدمات العامة (43.4%)، الحصول على الضمان الاجتماعي(34.5%) والرعاية الصحية (33.5%) من بين الحقوق الاجتماعية التي كانت على رأس قائمة الحقوق الاجتماعية التي تكررت كثيرا في ردود المبحوثين حول ما يرونه انتهاكا للحقوق الاجتماعية. ذكر ربع المبحوثين أيضا بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرموا من حق الحصول على الطعام والماء النظيف (27.9%) أو تعذر عليهم إكمال التعليم الأساسي (24.1%). يعرض الشكل 8-5 النتائج العامة لانتهاكات الحقوق الاجتماعية التي شملها الاستطلاع.

الشكل 8-5 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الاجتماعية

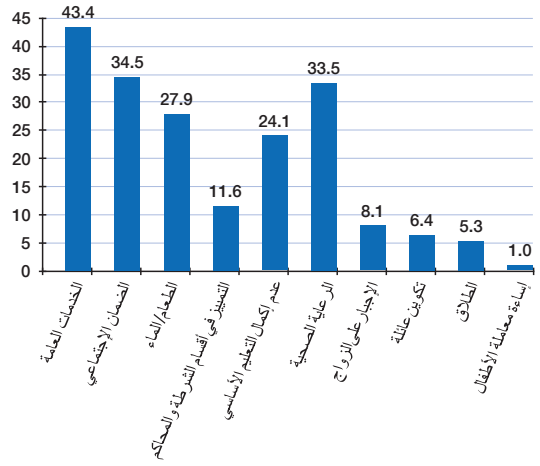

برزت تباينات مهمة فيما يتعلق بتصورات المبحوثين لمدى التمتع بالحقوق الاجتماعية على مستوى الجنس وتوزيع الريف والحضر. يميل الرجال بشكل أكبر إلى القول بأنهم أو أحد أفراد أسرهم قد حرموا من حق الحصول على الضمان الاجتماعي، الرعاية الصحية والطعام والماء النظيف. الرجال كانوا أيضا اكثر ميلا للقول بأنهم قد تعرضوا للتمييز من قبل الشرطة والمحاكم.

من جهة أخرى، فإن النساء قلن بأنهن أو أحد أفراد أسرهن لم يتمكن من إكمال التعليم الأساسي وبنسبة تصل إلى ضعف نسبة المبحوثين من الذكور. الإناث، هن أكثر بخمس مرات من الذكور في القول بأنهن أجبرن على الزواج رغما عنهن. بالإضافة الى ذلك، قالت النساء وبنسبة تصل إلى ثلاثة أضعاف نسبة الرجال، بأنهن أو أحد أفراد أسرهن قد حرم من حق تكوين أسرة بسبب الطبقة الاجتماعية، العرق، القبيلة أو أسباب اخرى. كذلك أفادت النساء أكثر من الرجال بأنهن أو أحد أفراد أسرهن قد حرمن من الحق في الطلاق.

وبالنسبة لجميع الحقوق الاجتماعية التي شملها الاستطلاع، يرى المبحوثون في الريف أكثر من غيرهم بأن حقوقهم الاجتماعية أو حقوق أحد أفراد أسرهم قد انتهكت. الاستثناء الوحيد هو التمييز في مراكز الشرطة وفي المحاكم، والتي شكلت نسبة من قالوا بذلك من المبحوثين في المناطق الحضرية وشبه الحضرية ضعف عدد المبحوثين الذين قالوا بذلك في الريف. في حالات كثيرة، نسبة التصورات للانتهاكات في المناطق الريفية كانت أعلى بمرتين من النسبة المسجلة في المناطق الحضرية. يبين الجدول 8-5 النتائج بالتفصيل.

الجدول 8-5 الانتهاكات المتصورة للحقوق الاجتماعية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس		حضري او ريفي			الإجمالي
	ذكور	إناث	حضر	شبه	ريف	
المساواة في الحصول على الخدمات العامة (مثل المياه/الكهرباء)	-	-	%32.5	%19.9	%51.0**	%43.4
الحصول على الضمان الاجتماعي	%36.7**	%32.4	%24.5	%27.0	%39.3**	%34.5
الحصول على الرعاية الصحية	%36.8**	%30.3	%23.8	%17.2	%39.6**	%33.5
الحصول على الطعام والماء النظيف	%31.8**	%24.1	%23.3	%8.6	%32.7**	%27.9
الحصول على التعليم الاساسي	%13.9	%34.3**	%15.0	%17.6	%28.4**	%24.1
التمييز في أقسام الشرطة والمحاكم بسبب الطبقة الاجتماعية، العرق، القبيلة واسباب اخرى	%16.0**	%7.3	%17.8**	%16.9	%8.7	%11.6
الاجبار على الزواج	%2.7	%13.5**	%4.7	%5.2	%9.8**	%8.1
الحق في تكوين اسرة بسبب الطبقة الاجتماعية، العرق، القبيلة واسباب اخرى	%3.4	%9.5**	%3.8	%5.6	%7.5**	%6.4
الحق في الطلاق	%7.	%9.9**	%2.1	%4.9	%6.5**	%5.3
ع=2498						

التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الثقافية

تضمن الاستبيان أربعة من الحقوق الثقافية، وكانت التصورات حول انتهاكها منخفضة عموما. حرية المعتقد هي الحق الوحيد الذي تعدت نسبة من قالوا بأن حقهم أو حق أحد أفراد أسرهم قد تعرض للانتهاك 1%. وحصل كل من حق ممارسة الثقافة (0.9%)، والحرمان من الجنسية اليمنية لكون أحد الابوين غير يمني (0.1%) والحرمان من الجنسية اليمنية لكون الزوج او الزوجة غير يمني (0.2%) على نسب متدنية بشأن إدراك المبحوثين لتعرض حقوقهم السابقة للانتهاك. وبما ان التكرارات حول إدراك المبحوثين لتعرض حقوقهم للانتهاكات كانت منخفضة، فإن ذلك لم يسمح بعمل اختبارات الدلالة/الأهمية حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر.

الشكل 8-6 التصورات بشأن انتهاكات الحقوق الثقافية

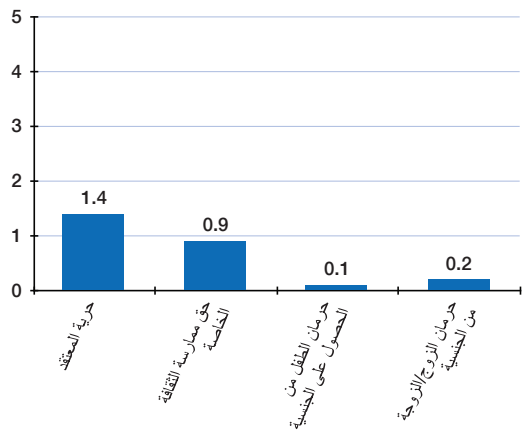

9.التركيز: حقوق النساء والقضايا العائلية

النتائج الرئيسية:

قضايا العنف المبني على الجنس

- أقل من نصف المبحوثين سمعوا بالعنف المبني على الجنس في حين أن 35.2% رأوا أو سمعوا او قرأوا عنه حديثا. ويزداد مستوى الوعي بالعنف المبني على الجنس بشكل كبير في المناطق الحضرية.
- ومن بين الـ 35.2% ممن رأى أو سمع أو قرأ عن العنف المبني على الجنس خلال الأشهر الستة الماضية، افاد 92.2% بأن المعلومات كان مفيدة إلى حد ما، وينطبق هذا على النساء.
- يعرف 3.3% من المبحوثين فقط شخصا يقوم بأعمال الغرض منها مكافحة العنف المبني على الجنس في مجتمعاتهم، في حين أن 1.7% شاركوا في أنشطة لمكافحة العنف المبني على الجنس خلال الأشهر الستة الماضية.

تنظيم الاسرة

- يرى ثلثا المبحوثين (65.7%) بأن النساء والرجال يتمتعون بنفس الحقوق في مسائل تنظيم الأسرة رغم أن سكان المناطق الحضرية هم الاكثر تمسكا بهذه الرؤية.
- فيما يتعلق بالصحة الانجابية
  - » يعتقد 61.1% من المبحوثين بأن للمرأة الحق في تحديد موعد زيارة طبيب/طبيبة النساء
  - » يعتقد 55.7% أن للمرأة الحق في تحديد مكان الولادة سواء في البيت أم في المستشفى
  - » يعتقد 76.7% أن للمرأة الحق في زيارة الطبيب أثناء الحمل
  - » يعتقد 39% أن للمرأة الحق في الذهاب إلى الطبيب أو المستشفى دون موافقة الزوج أو العائلة في حال حدوث مضاعفات أو حالات طارئة أثناء الحمل.

المواقف تجاه المساواة بين الجنسين

- بالنسبة لجميع الحقوق،يرى الرجال و سكان المناطق الريفية بأن يكون للرجال والنساء نفس المستوى من الحقوق
- بالنسبة للقضايا العائلية: 58.4% من المبحوثين يرون أن الرجال والنساء ينبغي أن يكونوا متساوين. وكان السبب الرئيسي لعدم موافقة 31.3% من المبحوثين على مساواة الرجل بالمرأة هو المحافظة على العادات والتقاليد والثقافة.
- بالنسبة للمحاكم: فإن 49.4% من المبحوثين يعتقدون أنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء. وكانت الأسباب الدينية هي السبب الأكثر ذكرا بالنسبة لـ 31.3% من المبحوثين ممن يرفضون المساواة بين الرجل والمرأة.
- حق الميراث: يرى 13.3% من النساء والرجال أنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء. 92.9% من المبحوثين ممن يرفضون المساواة بين الرجل والمرأة يرفضون.
- حضانة الأطفال: يرى 35.5% من المبحوثين أنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء في هذا الحق فيما لا يوافق على المساواة بين الرجال والنساء في هذا الجانب ولدوافع دينية 28.4% من المبحوثين.
- حق الطلاق: 26.6% يرون بأنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء فيما لا يوافق على المساواة لأسباب دينية ما نسبته 68.5% من المبحوثين.
- الحق في العمل: 45.4% % يرون بأنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء فيما لا يوافق 68.5% من المبحوثين على المساوة بين الرجال والنساء بسبب كون المرأة غير مؤهلة او غير كفوءة في نظرهم.

- الملكية الخاصة: 72.5% من المبحوثين يشعرون أنه ينبغي المساواة بين الرجل والمرأة فيما لا يوافق 34.6% من المبحوثين على المساواة بين الرجال والنساء في هذا الجانب بسبب كون المرأة غير مؤهلة أو غير كفوءة في نظرهم .
- تحديد وقت الانجاب: يرى 78.6% من المبحوثين أنه يجب المساواة بين الرجال والنساء بالنسبة لتحديد الوقت المناسب للإنجاب، فيما لا يوافق 36.1% من المبحوثين على المساواة بين الرجل والمرأة بدافع الحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة.
- المشاركة في الحكومة: يفيد 37.8% من المبحوثين أنه يجب المساواة بين الرجال والنساء في هذا الجانب، بينما لا يوافق على ذلك 65% من المبحوثين بسبب ان المرأة غير مؤهلة وغير كفوءة.
- الترشح للمجالس المحلية: يفيد 42.2% من المبحوثين أنه يجب المساواة بين الرجال والنساء، بينما يرفض ذلك 64.8% من المبحوثين وذلك لكون المرأة غير كفوءة وغير مؤهلة.
- الترشح للبرلمان: يفيد 41.1% من المبحوثين أنه ينبغي المساواة بين الرجال والنساء بينما يرفض ذلك 63.6% من المبحوثين وذلك لكون المرأة غير كفوءة وغير مؤهلة.
- الترشح لمنصب الرئيس: يفيد 30.1% من المبحوثين أنه يجب المساواة بين الرجال والنساء بينما يرفض ذلك 64.1% من المبحوثين وذلك لكون المرأة غير كفوءة وغير مؤهلة.

قضايا العنف المبني على الجنس

تضمنت الدراسة مجموعة من الأسئلة المختلفة حول العنف المبني على الجنس. والعنف المبني على الجنس يشمل العنف الجسدي والجنسي والإيذاء النفسي ضد النساء والفتيات بسبب الجنس. ومثل هذا العنف يمكن أن يحدث علنا أو في أماكن خاصة. هناك معرفة قليلة بشأن انتشار العنف المبني على الجنس والمواقف الاجتماعية المتعلقة بهذا النوع من العنف في اليمن. ومن أجل التعامل مع هذه القضايا، بالإضافة الى مساعدة منظمات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل رفع مستوى الوعي حول العنف المبني على الجنس في تقييم نجاحاتها في هذا الجانب، فقد شملت الدراسة مجموعة من الاسئلة المتعلقة بالعنف المبني على الجنس.

أولا، تم سؤال المبحوثين عما إذا كانوا قد سمعوا عن العنف المبني على الجنس. وقد أفاد نصف المبحوثين تقريبا (48.3%) بأنهم قد سمعوا بذلك، برغم أن أكثر المبحوثين الذين يعيشون خارج المدن ذكروا بأنه لم يسبق لهم أن سمعوا بهذا المصطلح. وذكرت نسبة قليلة من المبحوثين 35.2% بأنهم شاهدوا أو قرأوا أو سمعوا عن العنف المبني على الجنس مؤخرا. ومرة أخرى، كان أكثر المبحوثين في الريف هم أقل اطلاعا على الموضوع مؤخرا. ويبين الجدول 9-1 النتائج المهمة بالنسبة للأسئلة المتعلقة بمستوى الوعي بالعنف المبني على الجنس.

الجدول 9-1 سمعوا بالعنف المبني على الجنس حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	توزيع الحضر والريف			المجموع
الإجابة	الحضر	شبه	الريف	
سمع عن العنف المبني على الجنس (ع= 2491)	%66.3**	%51.7	%41.5	%48.3
شاهد او قرأ أو سمع شيئا ما عن العنف المبني على الجنس (ع= 2494)	%44.2**	%43.1	%30.8	%35.2

من بين الذين أفادوا بأنهم حصلوا على معلومات حول العنف المبني على الجنس مؤخرا (35.2%،أو 879 مبحوثا)،قال أكثر من الثلث (36.6%) بأن المعلومات كانت مفيدة جدا وقال ما نسبته 55.6% بأنها كانت مفيدة إلى حد ما على الأقل. تميل النساء وبشكل أكبر من الرجال إلى القول بأن المعلومات كانت مفيدة. من ناحية أخرى،يميل المبحوثون في الحضر أكثر من نظرائهم ممن يقطنون خارج المناطق الحضرية إلى اعتبار المعلومات مفيدة. ويبين الجدول 9-2 نتائج هذا السؤال.

الجدول 9-2 فائدة المعلومات حول العنف المبني على الجنس

	الجنس **		توزيع الحضر والريف			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
مفيدة جدا	%29.7	%43.1	%46.5	%39.1	%31.1	%36.6
مفيدة إلى حد ما	%62.5	%49.1	%51.2	%53.0	%58.5	%55.6
غير مفيدة	%6.3	%4.4	%8.	%4.3	%7.9	%5.3
لا أعرف	%1.4	%3.3	%1.6	%3.5	%2.6	%2.4
ع= 879	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وبعدها تمت قراءة التعريف الخاص بالعنف المبني على الجنس، سواء لمن كان لديهم معرفة مسبقة بالعنف المبني على الجنس أو من ليس لديهم أي معرفة ومن ثم تم سؤالهم إن كانوا قد علموا بقيام أي شخص في مجتمعهم بأعمال من شأنها مكافحة العنف المبني على الجنس. أكثر من أربعة من بين كل خمسة مبحوثين أفادوا بأنه لم يسمعوا بقيام أي

شخص بأي نشاط لمناهضة العنف المبني على الجنس. أفاد المبحوثون في المناطق غير الحضرية بوجود نسبة عالية من الأنشطة لمناهضة العنف المبني على الجنس، لكن تظل النسبة إجمالا متدنية . الجدول 9-3 يبين الاجابات عن هذا السؤال.

الجدول 9-3 قام شخص في المنطقة بعمل أنشطة لمناهضة العنف المبني على الجنس

	الجنس **		توزيع الحضر والريف			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%3.4	%3.1	%1.9	%7.1	%3.2	%3.3
لا	%90.9	%76.2	%90.0	%87.3	%80.7	%83.6
لا أعرف	%5.6	%20.7	%8.1	%5.6	%16.1	%13.1
ع= 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وقد بذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودا كثيرة لرفع مستوى الوعي حول العنف المبني على الجنس في مخيمات النازحين جراء العنف في صعدة. ومع ذلك، فالمعرفة بهذه الجهود على المستوى المحلي ما زالت متدنية، حيث قال ما نسبته 5.4% من المبحوثين فقط بأنهم على علم بهذه الانشطة. يبين الجدول 9-4 نتيجة الإجابة عن هذا السؤال.

الجدول 9-4 مستوى الوعي بالأنشطة التي نفذت في مخيمات النازحين حول مناهضة العنف المبني على الجنس

	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%7.4	%3.4	%5.0	%11.6	%4.5	%5.4
لا	%92.6	%96.6	%95.0	%88.4	%95.5	%94.6
ع = 2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وتناول السؤال الأخير حول العنف المبني على الجنس ما إذا كان المبحوثون قد شاركوا في أي نشاط لمناهضة العنف المبني على الجنس خلال الأشهر الستة الماضية. ورد بالإيجاب 1.7% فقط من المبحوثين، كما هو مبين في الجدول 9-5.

الجدول 9-5 المشاركة في أي انشطة لمناهضة العنف المبني على الجنس خلال الأشهر الستة الماضية

المشاركة في نشاطات مناهضة للعنف المبني عن الجنس خلال الستة الاشهر الماضية	النسبة (ع)
نعم	%1.7 (42)
لا	%98 (2448)
رفض الإجابة	%0.3 (8)
المجموع	%100 (2,498)

تنظيم الأسرة

الحقوق الانجابية بما فيها الصحة الانجابية خلال فترة الحمل تعتبر من حقوق الإنسان الأساسية. وبذلك، فقد تم طرح عدد من الأسئلة المتعلقة بتنظيم الأسرة أيضا في الاستطلاع. أولا،تم سؤال المبحوثين ما إذا كان ينبغي أن يحصل الرجال والنساء على حقوق متساوية في مسألة تنظيم الأسرة. أيد ثلثا المبحوثين تقريبا (65.7%) المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بهذه الحقوق رغم أن أكثر المبحوثين في المناطق الريفية كانوا أقل تمسكا بهذا الرأي. فضلا عن ذلك،أفاد خمس المبحوثين (22%) بأن مسألة تنظيم الأسرة يجب أن تكون من حق الرجل. ويبين الجدول 9-6 النتائج.

الجدول 9-6 تقييم المساواة بين الجنسين في مسألة تنظيم الأسرة

	توزيع الحضر والريف**			المجموع
الإجابة	الحضر	شبه	الريف	
للرجل والمرأة نفس الحقوق بالنسبة لمسالة تنظيم الأسرة	%73.2	%64.8	%63.3	%65.7
تنظيم الأسرة مسألة تخص الرجل وحده	%19.3	%27.3	%22.0	%22.0
لا أعرف	%7.4	%7.9	%14.7	%12.3
ع= 2493	%100	%100	%100	%100

و تشمل الحقوق الإنجابية الأخرى التحكم في وقت الحصول على الخدمات الصحية المتعلقة بالمسائل الإنجابية. وحول ذلك، تم سؤال المبحوثين عن ما إذا كان للنساء الحق في تحديد وقت زيارة طبيب/طبيبة النساء. وأجاب بالإيجاب أكثر من ثلاثة أخماس المبحوثين (61.1%)، غالبيتهم من النساء وسكان المناطق الحضرية. أما المبحوثين في الريف، فيرى ما نسبته(20%) فقط بأن للمرأة هذا الحق. ويبين الجدول 9-7 الإجابات عن هذا السؤال.

الجدول 9-7 لدى النساء الحق في تحديد وقت زيارة طبيب النساء

	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%58.6	%63.6	%75.3	%61.3	%56.1	%61.1
لا	%38.5	%28.0	%22.3	%36.1	%36.6	%33.3
لا أعرف	%2.9	%8.4	%2.4	%2.6	%7.3	%5.6
ع= 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

كما تم سؤال المبحوثين عما إذا كان للمرأة الحق في تحديد وقت الحمل متى شاءت ذلك. أفادت أغلبية بسيطة (50.1%)، معظمها من الرجال، بأنه ليس للمرأة الحق في ذلك. يعرض الجدول 9-8 الإجابات عن هذا السؤال.

الجدول 9-8 للمرأة الحق في تحديد وقت الحمل

	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
الإجابة	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%33.6	%49.6	%45.9	%42.6	%40.0	%41.6
لا	%62.2	%38.0	%48.4	%53.2	%50.2	%50.1
لا أعرف	%4.2	%12.4	%5.7	%4.2	%9.9	%8.3
ع = 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وبالنسبة لتحديد المكان الذي تتم فيه الولادة،قالت أغلبية بسيطة (55.7%) بأن للمرأة الحق في تحديد ما إذا كانت ترغب في الولادة في البيت أو في المستشفى. وتميل النساء والمبحوثون في الحضر إلى القول بأن من حق المرأة تحديد المكان الذي تتم فيه الولادة، سواء كان ذلك في المنزل أو المستشفى، كما يتضح في الجدول التالي 9-9.

الجدول 9-9 للمرأة الحق في تحديد ما إذا كانت ترغب في أن تلد في المنزل أو المستشفى

الإجابة	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%51.5	%59.9	%70.1	%61.7	%49.7	%55.7
لا	%46.3	%28.2	%27.5	%35.3	%41.0	%37.2
لا أعرف	%2.2	%11.9	%2.4	%3.0	%9.3	%7.1
ع = 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومرة أخرى، وفيما يتعلق بحق الحصول على الرعاية الصحية،تم سؤال المبحوثين عما إذا كان للمرأة الحق في استشارة/زيارة الطبيب لمتابعة الحمل. وعلى الرغم من أن أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين أجابوا بالإيجاب (76.7%)،فإن واحدا من بين كل خمسة مبحوثين تقريبا قالوا بأن هذا ليس حقا للمرأة (18.5%). الرجال وسكان المناطق الريفية كانوا أكثر ميلا إلى القول بأن هذا لا يقع ضمن حقوق المرأة. يبين الجدول 9-10 النتائج بالتفصيل.

الجدول 9-10 للمرأة الحق في استشارة الطبيب أثناء الحمل

	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
الإجابة	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%74.3	%79.0	%87.6	%83.8	%71.7	%76.7
لا	%23.5	%13.5	%10.9	%14.3	%21.8	%18.5
لا أعرف	%2.2	%7.5	%1.6	%1.9	%6.5	%4.9
ع = 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

وفي حالة حدوث طارئ أو مضاعفات أثناء الحمل، لا يعتقد أغلبية المبحوثين أن للمرأة الحق في السعي إلى الحصول على مساعدة طبية دون موافقة زوجها أو أسرتها، في حين لا تعرف أكثر النساء وكذلك المبحوثين في المناطق الريفية ما إذا كان هذا حقا للمرأة أم لا. ويبين الجدول التالي 9-11 النتائج بالتفصيل.

الجدول 9-11 في حال حدوث أمر طارئ أو مضاعفات أثناء الحمل،يحق للمرأة السعي للحصول على الخدمة الطبية دون موافقة الزوج أو الاسرة / العائلة

	الجنس **		توزيع الحضر والريف**			المجموع
الإجابة	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
نعم	%41.5	%36.4	%47.7	%44.0	%35.1	%39.0
لا	%56.9	%56.4	%51.1	%54.5	%59.0	%56.7
لا أعرف	%1.5	%7.2	%1.2	%1.5	%6.0	%4.4
ع = 2495	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

علاوة على تناول موضوعي العنف المبني على الجنس وتنظيم الأسرة،حاولت الدراسة تناول مسألة المساواة بين الجنسين فيما يخص مجموعة من حقوق الإنسان. وفي حين أنه قد تم مناقشة هذه القضايا إلى حد ما في الفصل 7. المواقف تجاه حقوق الإنسان بشكل عام، فإن طرح أسئلة مشابهة وبصيغة مختلفة سوف يسمح بالحصول على فهم مختلف ومركز حول قضايا بعينها. فمثلا، عند سؤال المبحوثين فيما إذا كانوا يشعرون بشكل عام بأن المساواة بين الجنسين مهمة، أو مهمة إلى حد ما أو غير مهمة، فإن 59% منهم يقول أنها مهمة (الجدول 7-3). لكن، عند التحري عن حقوق بعينها مثل المساواة في المحاكم والحق في العمل، نجد عندها بأن نسبة التأييد تتدني. علاوة على ذلك، تعطى الاسئلة المشابهة وبصيغ مختلفة رؤية أفضل فيما يخص الاختلافات الدقيقة في آراء ومواقف المبحوثين.

يوضح الجدول 9-12 نسبة المبحوثين الذين قالوا بأنهم يؤيدون المساواة بين الجنسين لكل حق من الحقوق المطروحة. ويلي ذلك الأسباب التي أوردها المبحوثون ممن لا يعتقدون بالمساواة بين الجنسين في كل حق من الحقوق المطروحة. وتم مناقشة النتائج في الجدول 9-12 بالدور وكذلك الأسباب التي تجعل البعض لا يؤيدون مسألة المساواة بين الجنسين.

الجدول 9-12 المواقف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في مختلف المجالات

	الجنس		توزيع الحضر والريف			المجموع
	ذكور	إناث	الحضر	شبه	الريف	
المساواة في القضايا العائلية (ع=2493)	%51.2	%65.7**	%65.6**	%56.4	%56.3	%58.4
المساواة امام القضاء (ع=2493)	%52.5**	%46.3	%58.9**	%48.7	%46.1	%49.4
المساواة فيما يتعلق بالميراث (ع=2497)	%8.6	%17.9**	%14.5	%18.7**	%12.0	%13.3
التساوي فيما يخص حضانة الاطفال (ع=2493)	%30.9	%40.0**	%36.3*	%33.5	%35.5	%35.5
المساواة فيما يتعلق بالطلاق (ع=2486)	%12.3	%41.0**	%35.9**	%33.2	%22.3	%26.6
المساواة فيما يخص حق العمل (ع=2495)	%31.5	%59.2**	%54.9**	%50.0	%41.3	%45.4
المساواة في حق التملك (ع=2495)	%68.6	%76.4**	%80.5**	%74.5	%69.4	%72.5
المساواة في الحق في تحديد موعد الحمل (ع=2488)	%76.6	%80.5**	%84.4**	%78.9	%76.5	%78.6
المساواة في الحق في المشاركة في الشؤون العامة (ع=2491)	%32.8	%42.8**	%45.4**	%44.0	%34.1	%37.8
المساواة في حق الترشح لانتخابات المجالس المحلية (ع=2487)	%36.3	%48.6**	%50.0	%50.6**	%38.4	%42.4
المساواة في حق الترشح في الانتخابات البرلمانية (ع=2489)	%34.7	%48.1**	%49.7	%50.4**	%37.0	%41.4
المساواة في حق الترشح للانتخابات الرئاسية ع = 2487)	%25.6	%34.6**	%30.6	%35.8**	%29.0	%30.1

يرى ثلاثة من أصل خمسة تقريبا (58.4%) بأنه يجب المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمسائل العائلية، رغم أن أكثر الرجال ومن يعيشون خارج المدن هم أقل تمسكا بهذا الرأي. ومن بين خُمسي المبحوثين تقريبا ممن لا يؤيدون المساواة بين الرجال والنساء في المسائل العائلية،يرجع 31.3% منهم ذلك إلى العادات والتقاليد والثقافة. ويرى أكثر من ربع المبحوثين (25.4%) بأن المرأة إما غير مؤهلة أو غير كفوءة كي يتم مساواتها مع الرجل في المسائل العائلية. و يرفض المساواة لأسباب دينية (14.4%)، فيما يشعر (10.9%) بأن الرجل هو المسؤول عن العائلة و يرى (7.8%) بأن الرجل أكثر حكمة و أفضل في اتخاذ القرارات. ويعرض الشكل 9-1 الاسباب التي تحول دون مساواة الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمسائل العائلية.

الشكل 9-1 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة في المسائل العائلية

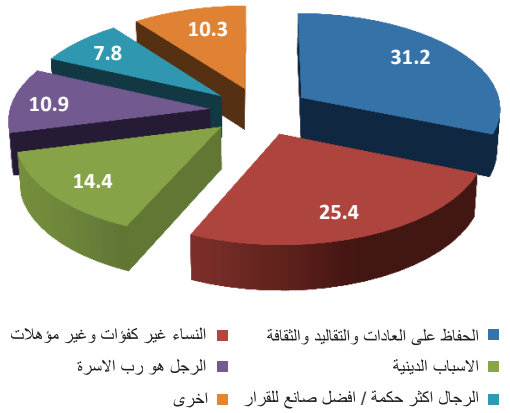

وأفاد نصف المبحوثين تقريبا (49.4%) أنهم يعتقدون بأنه يجب المساواة بين الرجل والمرأة أمام القضاء. والرجال هنا هم أكثر تمسكا بهذا الرأي من النساء. ومن بين 904 من المبحوثين، رفض (31.3%) المساواة بين الرجل والمرأة أمام المحكمة لأسباب دينية، فيما يعتقد (30.2%) ان المرأة غير كفوءة و غير مؤهلة، ورفض ذلك بسبب المحافظة على العادات والتقاليد والثقافة 24.7%. يعرض الشكل 9-2 الإجابات عن هذا السؤال.

الشكل 9-2 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة أمام القضاء

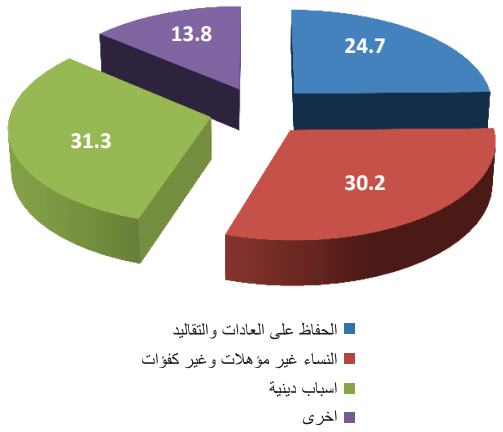

تؤيد الغالبية العظمى من المبحوثين (86.7%) مسألة المساواة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالميراث. ورغم أن ما يقرب من ضعف النساء يشعرن بأنه يجب المساواة بين الرجل والمرأة في هذا الجانب، فإن أكثر من أربع من أصل خمس نساء (82.1٪) ما زلن يؤكدن بأن المساواة بين الجنسين في حقوق الميراث غير مرغوب فيها.

وعموما هذا النتيجة لا تثير الاستغراب كون الإسلام يفرض على الرجال والنساء حقوق ميراث معينة،ولهذا كانت الدوافع الدينية وراء رفض 92.9% من المبحوثين المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث. الشكل 9-3 يقدم خلاصة لهذا السبب وأسبابا أخرى.

الشكل 9-3 أسباب عدم المساواة بين الرجل والمرأة فى حقوق الميراث

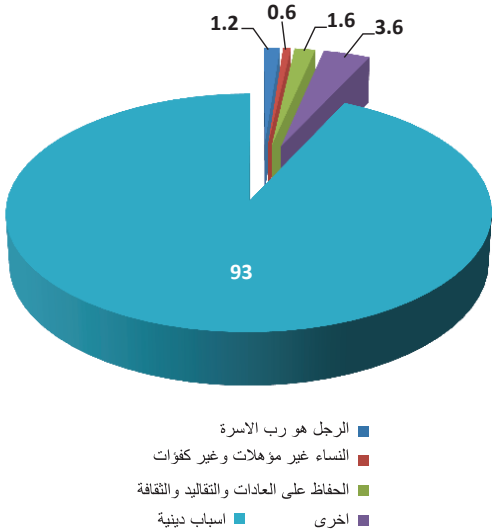

وفيما يتعلق بحق حضانة الاطفال، أيد 35.5% من المبحوثين فقط المساواة بين الرجل والمرأة، وظهرت النساء أكثر تمسكا بهذا الحق. ورأى معظم المبحوثين (55.8%) بأنه يجب أن يكون للمرأة حقوق أكبر من الرجل فيما يتعلق بحق حضانة الأطفال (والنتائج غير مذكورة في الجدول). وقد تباينت كثيرا الأسباب التي دعت المبحوثين لرفض المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بهذا الحق. جاءت الأسباب الدينية في المرتبة الأولى (28.4%)،تليها إدراك أن الأم مناسبة أكثر لحضانة الأطفال (20.1%)، وجاء في المرتبة الثالثة مسألة كون المرأة أكثر تأهيلا واهتماما بالأطفال بنسبة (15.2%)، تليها المحافظة على العادات والتقاليد والثقافة (9.9%). يوضح الشكل 9-4 جميع النتائج على هذا السؤال.

الشكل 9-4 اسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق الوصاية على الاطفال

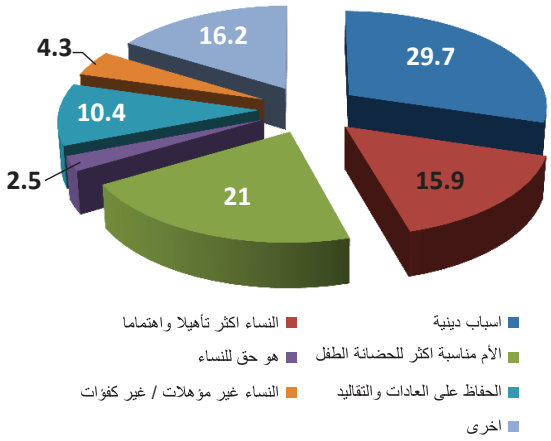

عند طرح السؤال التالي على المبحوثين "قل لي من فضلك إن كنت توافق على أن يكون للرجال والنساء نفس الحقوق بالنسبة للطلاق أم أنه يجب أن يكون للرجال حقوقا أكبر أو تكون للنساء حقوقا أكبر؟"، أفاد أكثر من ربع المبحوثين (26.6%) بأنه يجب أن تكون للرجال والنساء نفس الحقوق بالنسبة للطلاق. و نسبة النساء اللواتي قلن بمساواة الرجال والنساء بالنسبة للطلاق هي أعلى بثلاث مرات من نسبة الرجال الذين قالوا بذلك (41% مقابل 12.3%). يميل المبحوثون في الريف وبشكل أكبر بكثير من نظرائهم في الحضر إلى الاعتقاد بعدم مساواة الرجال بالنساء بالنسبة للطلاق.

وهذه النتيجة تبدو للوهلة الأولى متناقضة مع النتيجة السابقة. عند سؤال المبحوثين فيما إذا كانوا يشعرون بأن الحقوق المتساوية في الطلاق مهمة، مهمة إلى حد ما أو غير مهمة، قال نصف المبحوثين تقريبا أنها مهمة. من المثير للاهتمام بأن استجابة المبحوثين تغيرت عندما تم إعطاؤهم خيارات تتعلق بالطرف الذي يجب أن تكون له حقوق أكثر في هذا الجانب، حيث قال ما نسبته 69.7% من المبحوثين بأنه يجب أن تكون للرجال حقوق أكبر بالنسبة للطلاق.

ومرة أخرى، كان هذه النتيجة متوقعة. يحدد الإسلام حقوقا معينة على الرجال والنساء فيما يتعلق بالطلاق. يوضح الشكل التالي (9-5) أن أكثر من ثلثي المبحوثين (68.5%) لا يؤيدون المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص حق الطلاق وذلك لأسباب دينية.

الشكل 9-5 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين المرأة والرجل في حقوق الطلاق

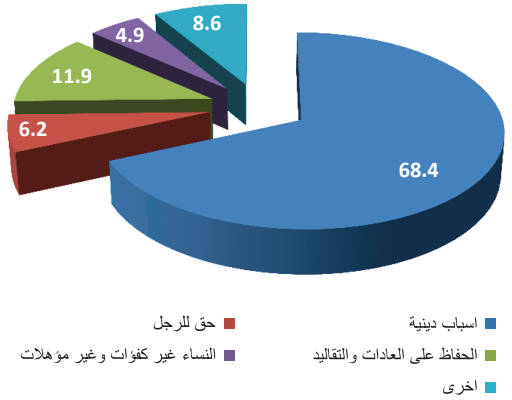

ترى أغلبية المبحوثين (54.6%) بأنه لا يجب المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص الحق في العمل. وتعتقد ثلاث من اصل خمس مبحوثات (59.2%) بوجوب المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بحق العمل، وهذا ما عارضه 31.5% فقط من الرجال. وبالمثل، فإن المبحوثين في المناطق الريفية يميلون الى عدم الموافقة على المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحقوق المساواة في العمل.

يوضح الشكل 9-6 أن نصف المبحوثين تقريبا (48.9%) يرون بأنه لا يجب مساواة الرجل والمرأة فيا يتعلق بحق العمل لأن المرأة

غير كفوءة وغير مؤهلة، فيما أفاد نصف المبحوثين بأنهم يعارضون المساواة بين الرجل والمرأة بدافع الحاجة للحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة. في الفصل السابق (8) آراء المبحوثين فيما يخص التمتع بحقوق الإنسان، شكلت المبحوثات ضعف عدد الرجال الذين قالوا بأنه لم يسمح لهم أو أحد أفراد عائلاتهم إتمام الدراسة الابتدائية وأنهم كانوا مضطرين للعمل في طفولتهم. وهذا قد يوحي بدوره بالحرمان من الحقوق بالنسبة للفتيات، حيث يتم إخراجهن من المدارس وبالتالي حرمانهن من التأهيل والكفاءة التي يحتجن اليها في مكان العمل. وبعد ذلك يبقى الشعور بأن المرأة غير كفوءة/مؤهلة وبالتالي عدم مساواتها بالرجل فيما يخص العمل متواصلا.

الشكل 9-6 أسباب عدم الاعتقاد بمساواة الرجل والمرأة في حق العمل

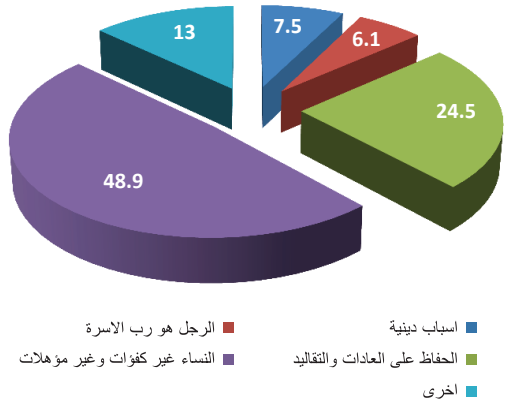

فيما يتعلق بالتملك،افاد الاغلبية العظمى (72.5%) من المبحوثين بأنه ينبغي المساواة بين الرجل والمرأة،رغم أن النساء و سكان الحضر كانوا أكثر تمسكا بهذا الحق. وكان دافع الحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة السبب الرئيسي للذين لم يوافقوا (33.7%) و أن المرأة غير مؤهلة و غير كفوءة للتملك طبقا لـ (34.6%) من المبحوثين. ويلخص الشكل 9-7 النتائج.

الشكل 9-7 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق التملك

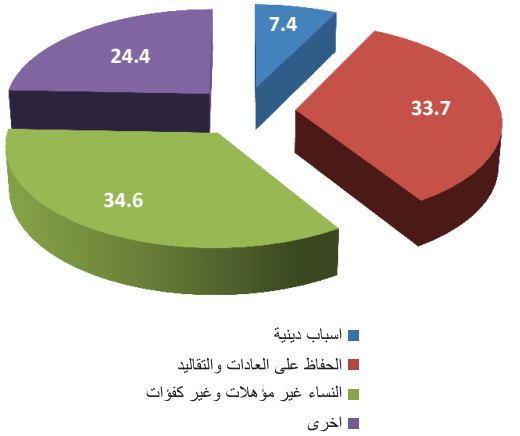

أفاد أربعة من أصل خمسة من المبحوثين تقريبا بأن الرجل والمرأة متساوون فيما يخص حق تحديد موعد الحمل،وكان النساء و المبحوثون في الحضر أكثر تمسكا بهذا الرأي. ومن بين الرافضين للمساواة في هذا الحق، عزى ما نسبته 36.1% ذلك إلى الحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة، و 11.5% لأسباب دينية، كما رفض 8.1% لاعتقادهم أن المرأة غير كفوءة أو غير مؤهلة لاتخاذ مثل هذا النوع من القرارات. الشكل 9-8 يلخص النتائج.

الشكل 9-8 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق تحديد موعد الحمل

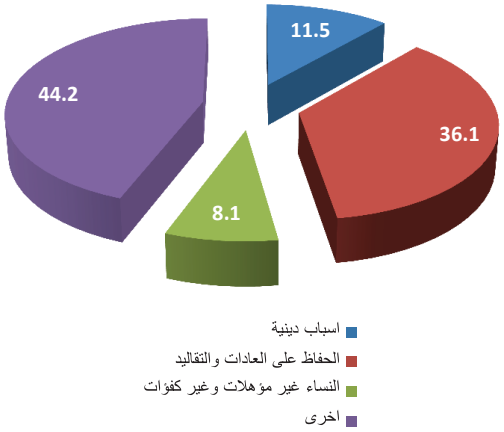

ويعتقد (37.8%) من المبحوثين بأنه ينبغي المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بحق المشاركة في الشؤون العامة. وبشكل مماثل للنتائج الخاصة بالحقوق الاخرى، فإن النساء وسكان الحضر هم أكثر المؤيدين للمساواة بين الجنسين في هذا الشأن. ومثلما هو الحال بالنسبة للحق في العمل،يرى أغلبية المبحوثين (65%) بأنه لا يجب المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحق في المشاركة في الشؤون العامة لاعتقادهم أن المرأة غير كفوءة وغير مؤهلة. ورفض هذا الحق واحد من أصل خمسة من المبحوثين تقريبا (18.2%) بدافع الحفاظ على العادات والتقاليد و الثقافة كما هو موضح في الشكل 9-9.

الشكل 9-9 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحق فى المشاركة فى الشؤون العامة

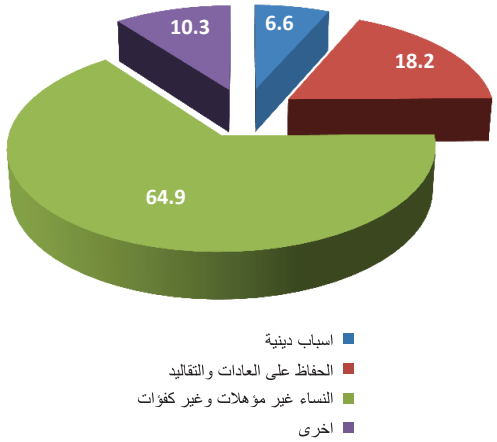

ربما من المستغرب، أن نسبة أكبر من المبحوثين يرون انه يجب أن يكون للمرأة الحق في الترشح للمجالس المحلية (42.4%) أكثر من الحق في مشاركتها في الشؤون العامة (37.8%) النساء والرجال الذين يعيشون في أو بالقرب من المدن هم أكثر تمسكا بهذا الرأي. وبالمثل، فإن حوالي الثلثين (64.8%) من المبحوثين قالوا بأنه لا يجب المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في الترشح للمجالس المحلية كونها غير كفوءة وغير مؤهلة. ومرة أخرى،فإن واحدا من أصل خمسة (22%) يعللون عدم دعمهم للحقوق المتساوية بالحفاظ على العادات والتقاليد والثقافة كما هو موضح في الشكل 9-10.

الشكل 9-10 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة في حق الترشح للمجالس المحلية

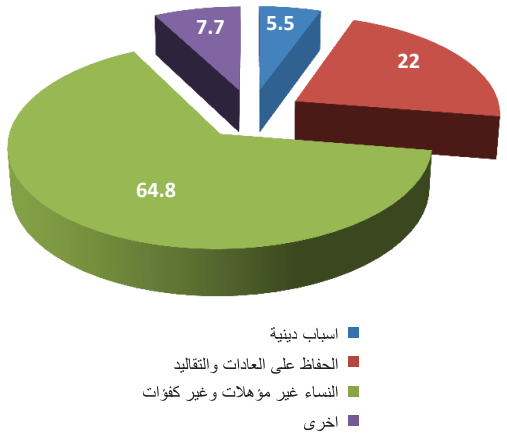

وكما هو الحال بالنسبة لحقوق الترشح للمجالس المحلية، فإن ما يقرب من واحد من أصل خمسة (41.4%) من المبحوثين يرون بأنه ينبغي أن يكون للمرأة الحق في الترشح للبرلمان ومرة أخرى، فإن النساء والرجال الذين يسكنون في أو بالقرب من المدن يبدون أكثر تمسكا بهذا الحق. وبالمثل، فإن (63.6%) يرون بأنه لا يجب أن يكون للمرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الترشح للبرلمان وذلك لاعتقادهم بأن المرأة غير كفوءة وغير مؤهلة، في حين أن واحدا من اصل خمسة من المبحوثين يرفض هذا الحق بدافع الحفاظ على العادات والتقاليد و/أو الثقافة. ويظهر الشكل 9-11 النتائج بالنسبة للأسباب التي يرى المبحوثون بأنها تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة في مسألة الترشح للبرلمان.

الشكل 9-11 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالترشح للبرلمان

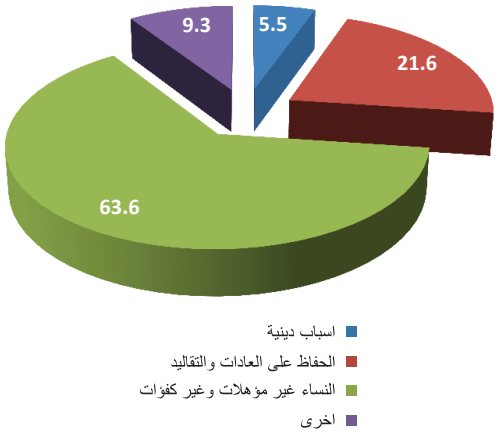

وبينما يرى أكثر من 40% من اليمنيين بأنه يجب المساواة بين الرجل والمرأة في الترشح للمجالس المحلية أو البرلمان، فإن 30.1% من المبحوثين فقط يتمسكون بهذا الحق بالنسبة للحق في الترشح للرئاسة. ومرة اخرى، فالرجال و المبحوثين في المناطق الريفية كانوا أقل تأييدا للمساواة في هذا الجانب.. أيضا، حوالي اثنين من أصل ثلاثة من المبحوثين عزوا السبب في عدم تأييدهم للمساواة بين الرجل والمرأة إلى عدم الكفاءة والمؤهلات لدى المرأة. كما أن واحدا من أصل عشرة من المبحوثين تقريبا (10.8%) دفعتهم الاسباب الدينية إلى الرفض ودافع على الحفاظ على العادات والتقاليد و/أو الثقافة بالنسبة لـ 16.1%، كما هو مبين في الشكل 9-12.

الشكل 9-12 أسباب عدم الاعتقاد بالمساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحق في الترشح للرئاسة

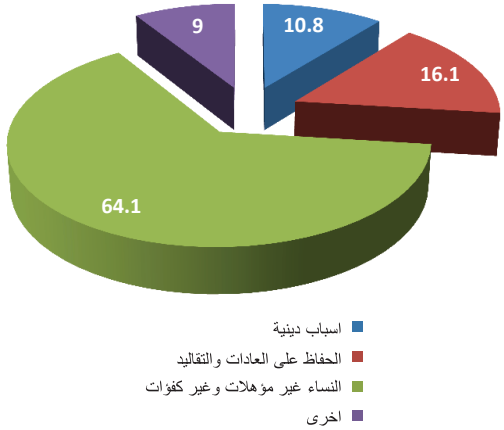

10. التركيز: الرضى والحصول على الخدمات العامة والحكم المحلي والفرص الاقتصادية والمعلومات

النتائج الرئيسية:

- أفاد أكثر المبحوثين الريفيين بأنهم إما غير راضين عن الخدمات العامة والحكم المحلي والفرص الاقتصادية والحصول على المعلومات أو أن هذه الخدمات غير موجودة في مناطقهم. وهذه النتيجة تتكرر في جميع نتائج هذا الفصل.

الخدمات العامة

- قال معظم المبحوثين بأنهم غير راضين أو أنهم لا يحصلون على الخدمات الصحية (59.3%) الكهرباء (59.1) مياه الشرب (51.3%) مياه الري (66.2%).
- وباستثناء التعليم، عبر المبحوثون من الرجال عن عدم الرضى أو عدم توفر الرعاية الصحية، والبنية التحتية للنقل، والكهرباء ومياه الشرب ومياه الري بمعدلات أعلى.

الحكم المحلي

- وعنما طلب من المبحوثين تصنيف المجالس المحلية والمحاكم/القضاة والشرطة/الأمن،أنقسم المبحوثون بانتظام بين من قالوا بأنهم راضون/راضون إلى حد ما و من قالوا بأنهم غير راضين أو من قالوا بأن المؤسسة المعنية غير موجودة .

الفرص الاقتصادية والوصول إليها

- أفاد ثلاثة أرباع المبحوثين تقريبا (74.3%)، وغالبتهم من الرجال ،بأنهم إما غير راضين عن فرص التوظيف الحالية أو أن هذه الفرص غير متوفرة.
- قال أكثر من نصف المبحوثين (52.2%) بأن الخدمات المالية والمصرفية غير متوفرة في مناطقهم.
- وقال ثلاثة من أصل خمسة من المبحوثين (58.7%) بأنهم راضون نوعا ما بشأن قدرتهم الحالية في الوصول إلى الأسواق للأغراض التجارية.

الحصول على المعلومة

- قال ما نسبته (50.6%) من المبحوثين بأنهم راضون إلى حد ما عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون كمصدر للمعلومة، رغم أن المبحوثين في المناطق الريفية يشكلون ثلاثة أضعاف من قالوا بأنهم غير راضين عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون أو أن هذه المصادر غير متاحة لهم.
- وبالمثل، ذكر أكثر من النصف بقليل من المبحوثين (53.1%) بأنهم إما غير راضين عن الخدمات البريدية أو أنها غير متاحة بالنسبة لهم.
- وعندما طلب من المبحوثين تقييم إمكانية حصولهم على المعلومات الحكومية، أفاد (36.9%) بأنهم لا يعرفون، في حين ذكر (23.9%) من المبحوثين بأنهم «غير راضين» .

وتؤكد اتفاقيات حقوق الإنسان على المساواة في حق الوصول الى الخدمات الاساسية،والمساواة في التعامل والوصول الى الحكومة وعدم التمييز في الحصول على الفرص الاقتصادية والحصول على المعلومة. ويتناول هذا الفصل من التقرير الخدمات الأساسية وكذا مستوى الرضى لكل جانب. كما هو الحال مع بقية أجزاء التقرير، يتناول التقرير الاختلافات المهمة على مستوى الجنس وتوزيع الريف والحضر. قد تكون الاختلافات بشأن الرضى أو الحصول/الوصول على مستوى المحافظة مثيرة للاهتمام وعليه فهذه المعلومات متوفرة في الملحق رقم 2.

الخدمات العامة

تؤكد اتفاقيات حقوق الإنسان على المساواة بشأن حق الحصول على الخدمات الأساسية من قبيل التعليم و الرعاية الصحية وغيرهما. وتضمن الاستبيان في جانب الأسئلة المتعلقة بالرضى بمستوى الحصول على ست خدمات عامة وهي: التعليم والصحة والبنية التحتية للنقل والكهرباء ومياه الشرب ومياه الري.

وأخيرا، فإن الرضى النسبي والحصول على كل حق يختلف من حق إلى أخر. واحد من أصل أربعة (25.1%) افادوا بأن الكهرباء غير متوفرة في مناطقهم. وعلاوة على ذلك، فإن واحدا من أصل خمسة من المبحوثين (20.2%) قالوا بأن مياه الشرب غير متوفرة، وجاءت نسب الخدمات الأخرى كالتالي: المرافق الصحية (18.3%) و البنية التحتية للنقل مثل الطرق،والنقل العام والإشارات المرورية على الطرق (18.7%) غير موجودة. وقال أكثر من اثنين من أصل كل خمسة مبحوثين (41.5%) بأنهم لا يحصلون على مياه للري. ومع ذلك، وبما أن الحاجة الى مياه الري فقط للقطاع الزراعي، فإن الحاجة إليها ليست مثل الحاجة إلى الكهرباء و مياه الشرب والمرافق الصحية. الشكل التالي 10-1 يبين نتائج الرضا والوصول الى الخدمات الستة.

الشكل 10-1 الرضى/الحصول على الخدمات العامة

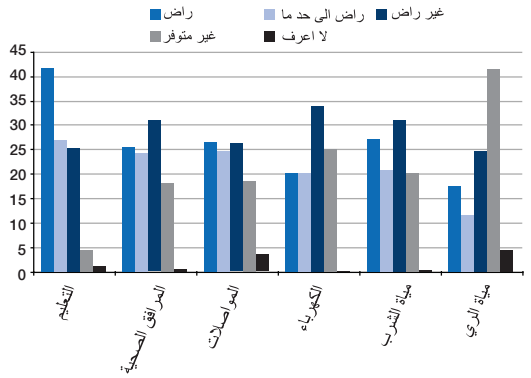

وفي حين أن هناك تفاوتا كبيرا في الحصول على الخدمة والرضى لكل من الخدمات العامة،فإن هناك أنماطا ثابتة من الاختلافات بين المبحوثين في المناطق الريفية و المبحوثين في المناطق القريبة من الحضر أو في المدن وكذلك على مستوى الجنس. وبالنسبة لجميع الخدمات، فإن المبحوثين من المناطق الريفية أفادوا بأنهم غير راضين البتة عن الخدمات أو أنها غير متوفرة. وبصرف النظر عن التعليم، أفاد المبحوثون إما بعدم الرضى أو بعدم توفر الخدمات وبمعدلات كبيرة. الجدول 10-1 يوضح النتائج بالتفصيل.

الجدول 10-1 الخدمات العامة: نسبة من أفادوا بعدم الرضى/عدم التوفر حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر

	الجنس**		الريف / الحضر **			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
التعليم	%29.5	%30.4	%19.1	%17.2	%35.8	%29.9
الصحة	%52.5	%46.1	%28.6	%27.3	%60.1	%59.3
النقل	%46.4	%43.5	%24.3	%27.7	%54.9	%45
الكهرباء	%64.6	%53.4	%49.4	% 40.8	%65.3	%59.1
مياه الشرب	%54.3	%48.3	%41.3	%29.9	%58.3	%51.3
مياه الري	%68.5	%63.7	%72.4	%55.4	%65.7	%66.2
ع=2498						

الحكم المحلي

المساواة في الحصول على الخدمات وعدم التمييز من قبل المؤسسات الحكومية يعتبر أحد الركائز الأساسية لحقوق الإنسان الدولية. وبالنسبة لهذه الجزئية من الدراسة، تم سؤال المبحوثين عن الوصول إلى والرضى عن المجالس المحلية، والمحاكم والقضاة في مناطقهم وكذلك قوات الأمن والشرطة.

وبالنسبة لكل مؤسسة من المؤسسات/الجهات الثلاث،الإجابة الأكثر تكرارا كانت "غير راض". وقد قال أكثر من نصف المبحوثين تقريبا بعدم الرضى أو بعدم توفر الخدمة في مناطقهم. وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات قد تبدو قاتمة، فقد أفاد نفس العدد من المبحوثين بأنهم "راضون إلى حد ما" عن مختلف المؤسسات. ويبين الشكل 10-2 النتائج بالتفصيل.

الشكل 10-2 الرضا/الوصول الى المؤسسات الحكومية

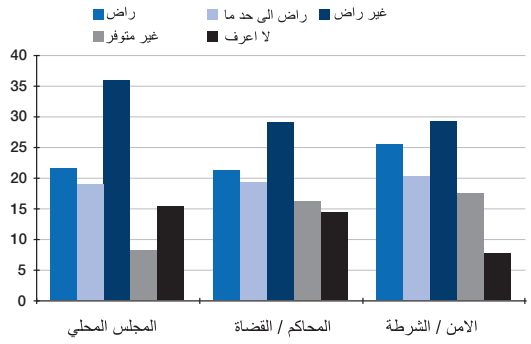

وكما هو الحال بالنسبة للخدمات العامة، فقد أفاد الرجال و المبحوثون في المناطق الريفية إما بعدم الرضا أو عدم توفر المؤسسات الثلاث في مناطقهم. ويبين الجدول 10-2 النتائج حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر .

الجدول 10-2 الحكم : نسبة الذين افادوا بعدم الرضا / عدم الوجود حسب الجنس والريف / الحضر

	الجنس**		توزيع الريف و الحضر **			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
المجلس المحلي	%52.2	%36.1	%36.2	%34.1	%48.5	%44.1
القضاة/ المحاكم	%51.2	%39.1	%36.3	%32.6	%50.3	%45.2
الشرطة/ الأمن	%50.5	%42.8	%37.2	%34.1	%52	%46.7
ع=2498						

الفرص الاقتصادية والوصول إليها

الحق في العمل،والمستوى المعيشي اللائق، والفرص المتكافئة من مكونات الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن. وبالتالي فقد شملت الدراسة ثلاثة مؤشرات اقتصادية وهي التوظيف أو توفر فرص العمل والوصول إلى الأسواق وأماكن ممارسة التجارة والخدمات المالية والمصرفية .

وقد تبين أن نسبة الرضى والوصول الى هذا الحق منخفض جدا بالنسبة لتوفر فرص العمل وكذلك الخدمات المالية والمصرفية. قالت أغلبية بسيطة من المبحوثين (51%) بأنهم غير راضين عن التوظيف وفرص العمل في حين أفاد (23.3%) ان تلك الفرص متوفرة. وحسب (52.5%) فإن الخدمات البنكية والمصرفية غير متوفرة في مناطقهم.

وعلى الرغم من أن فرص الوصول إلى الأسواق كانت متاحة بشكل أكبر، فقد ذكر ما نسبته (52.2%) فقط بأنهم "راضون تماما"، كما هو مبين في الشكل 10-3 .

الشكل 10-3 الرضى/الوصول إلى الفرص الاقتصادية

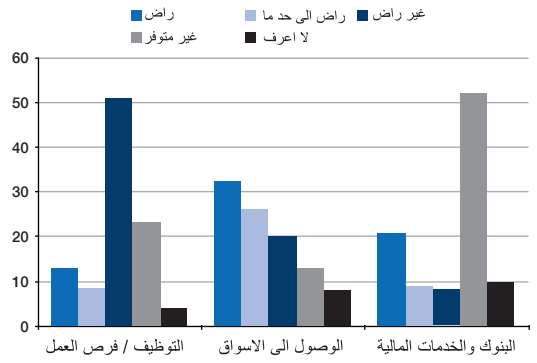

ومرة أخرى، عبر المبحوثون في الريف بشكل أكبر عن عدم رضاهم أو عدم توفر الفرص الاقتصادية. وينطبق ذلك على البنوك أو الخدمات المالية الاخرى والتي أفاد (81%) من المبحوثين في المناطق الريفية بعدم رضاهم عن هذه الخدمات أو عدم توفرها، مقابل (14.6%) من المبحوثين في المناطق الحضرية و (31.9%) في المناطق شبة الحضرية.

وقد عبر اكثر الرجال عن عدم رضاهم أو قالوا بانعدام التوظيف/فرص العمل فيما افادت النساء بعدم توفر امكانية الوصول الى الاسواق وبمعدلات اعلى. ويوضح الجدول 10-3 النتائج كاملة حسب الجنس و توزيع الريف/الحضر.

الجدول 10-3 الفرص الاقتصادية والوصول: نسبة من أفادوا بعدم الرضا/عدم التوفر بحسب الجنس وتوزيع الريف/الحضر

	الجنس**		الريف / الحضر **			المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	شبه	الريف	
التوظيف / فرص العمل	%77.2	%71.4	%67.9	%64.8	%78.1	%74.3
الوصول الى الاسواق	%30.5	%35.8	%21.1	%15.3	%40.2	%33.1
الخدمات البنكية / المصرفية	%60	%60.7	%14.6	%31.9	%81	%60.4
ع=2498						

الحصول على المعلومة

الوصول الى المعلومة حق إنساني أصيل ومعترف به بموجب القانون الدولي. وبذلك،فقد شملت الدراسة ثلاثة معايير لتوفر المعلومة: الصحافة والاذاعة والتلفزيون والخدمات البريدية والوصول إلى المعلومات الحكومية .

وفي حين أفاد ثلاثة اخماس المبحوثين (60.6%) بأنهم راضون إلى حد ما عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون،قال (45.3%) من المبحوثين بأنه يتعذر عليهم الحصول على الخدمات البريدية. وكانت الإجابة الأكثر تكرارا عن مدى رضى المبحوثين عن الوصول على المعلومات الحكومية هو " لا أعرف" (36.9%). ويبين الشكل 10-4 نسبة النتائج العامة فيما يخص الاجابة عن هذا السؤال.

الشكل 10-4 الرضى / الوصول/الحصول على المعلومة

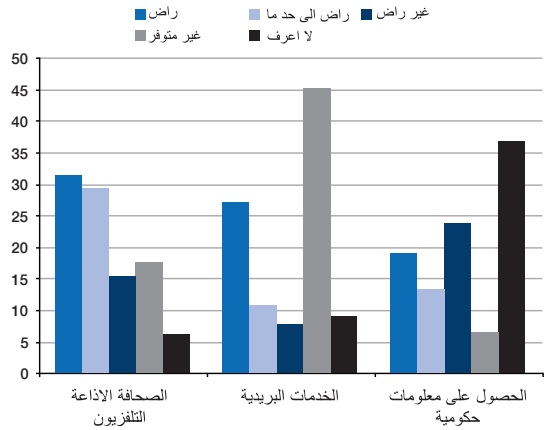

وكما هو الحال مع باقي الخدمات، فإن أكثر المبحوثين في الريف يميلون إلى القول بأنهم إما غير راضين أو لا يمكنهم الوصول الى المصادر المختلفة للمعلومة. وقد عبر أكثر الرجال عن عدم رضاهم أو قالوا بعدم توفر خدمات الصحافة والإذاعة والتلفزيون وكذلك تعذر الوصول إلى المعلومات الحكومية. وفي المقابل أبدت النساء وبنسبة 53% عدم الرضي عن الخدمات البريدية أو قلن بأنها غير متوفرة كما هو مبين في الجدول 10-4 الذي يورد جميع الاجابات عن السؤال.

الجدول 10-4 المعلومة: نسبة من أفادوا بعدم الرضى/عدم التوفر

	الجنس**		الريف / الحضر **			المجموع
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
خدمات الصحافة والإذاعة والتلفزيون	%35.6	%30.7	%12.2	%12.7	%43.7	%33.3
الخدمات البريدية	%48.8	%57.4	%18.9	%17.9	%70.7	%53.1
الوصول إلى المعلومات الحكومية	%36	%25	%24.7	%25.1	%33.4	%30.5
ع=2498						

11. الخاتمة

سعى مشروع الاستطلاع والتقرير الحاليين إلى لتحقيق الأهداف السبعة التالية:

1. قياس مستوى وعي المواطنين في اليمن بشأن حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. قياس وعي المواطنين بشأن معرفتهم بوجود وظائف لمؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان مثل وزارة حقوق الإنسان والمحاكم، الخ.
3. بناء قاعدة بيانات أولية (قاعدة للرأي العام) تجاه حقوق الإنسان والتي يمكن لوزارة حقوق الإنسان من خلالها مراقبة ورصد التغيرات مع مرور الوقت.
4. معرفة أراء واتجاهات اليمنيين بالنسبة لحقوق الإنسان وتعزيز الفهم حول الأشياء التي تدفع لتبنى هذه الاتجاهات.
5. معرفة الأفكار السلبية المتجذرة بشأن حقوق الإنسان ومعرفة الأسباب الأساسية التي تجعل الناس يعتنقون مثل تلك الأفكار.
6. قياس مستوى إدراك الناس في اليمن لمدى تمتعهم بحقوقهم الإنسانية.
7. قياس اتجاهات الناس بخصوص عدد من القضايا الاجتماعية والأسرية والتي تؤثر في التمتع بحقوق الإنسان في اليمن

حقق التقرير كل أهدافه. بالنسبة للوعي (الهدف 1)، تضمن الاستطلاع إجراءات عديدة لقياس مدى وعي ومعرفة الناس حول حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إجمالا، أظهرت النتائج بأن الوعي العام بحقوق الإنسان متدني نوعا ما، حيث لم يسبق إلا لما نسبته نصف المبحوثين (53.4%) أن سمعوا أو قرأوا سابقا عن حقوق الإنسان وأستطاع ربع المبحوثين فقط (25.6%) ذكر ثلاثة من حقوق الإنسان التي يرى أنها مهمة بشكل صحيح. الوعي والمعرفة بمؤسسات حقوق الإنسان (الهدف 2) كان متدنيا أيضا. سبق لأقل من نصف المبحوثين (44.6%) أن سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان. وأفاد ما نسبته 37.2% من المبحوثين الذين قالوا بأنهم قد سمعوا أو قرأوا عن وزارة حقوق الإنسان بأنهم لا يعرفون المهام الأساسية للوزارة. وعند سؤالهم عن عدد من المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان سواء الحكومية منها أو غير الحكومية، قال أغلب المبحوثين بأنهم لا يثقون كثيرا في قدرة هذه المنظمات/ المؤسسات على حل المشاكل المرتبطة بحقوق الإنسان في حال لجأوا إليها طلبا للمساعدة. وذكر الفساد والمحاباة ضمن الأسباب التي تحول كثيرا دون طلب المساعدة من هذه المؤسسات.

ويظهر الاستطلاع بأن اتجاهات ومواقف اليمنيين إيجابية بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية (الهدف 3). والاستثناءات الوحيدة هنا تتمثل في جانب المساواة بين الجنسين حيث تتعارض اتفاقيات حقوق الإنسان مع التعاليم الإسلامية (الهدف 4). وكانت هذه النتائج متوقعة، لكنها على أي حال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام كلما تقدمنا للأمام. توجد هوة كبيرة بالنسبة للحقوق بين الرجال والنساء. بذل المزيد من الجهود للتعامل مع القضايا المرتبطة بالجنس يجب أن تكون في طليعة مبادرات حقوق الإنسان من أجل التقدم للأمام.

تتباين آراء اليمنيين كثيرا بالنسبة لمسألة التمتع بحقوق الإنسان اعتمادا على نوع الحقوق، مثلا الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الهدف 5). إجمالا، اشار المبحوثون إلى مستويات متدنية بالنسبة للتمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الموضوع لا يثير الدهشة كون التمتع بحقوق من قبيل الرعاية الصحية ذات الجودة العالية والتعليم المناسب تتطلب الكثير من الموارد.

ومع ذلك، الانتهاكات المدركة لحق التصويت (7.2%) وحق الترشح في الانتخابات العامة (3.8%) تستحق التوقف عندها. بشكل مماثل، يجب الانتباه لموضوع الانتهاكات المدركة للحقوق المدينة من قبيل التعذيب والمعاملة القاسية وغير الإنسانية (8.9%) والاعتقال التعسفي (6.6%)، السجن دون محاكمة (6.7%) والحرمان من حق الحصول على محاكمة نزيهة وعادلة ومفتوحة (4.8%)، حرية التعبير (10.1%)، حق التظاهر السلمي (7.6%) واستخدام الحكومة للإعلام للتحريض على العنف (5.6%). علاوة على ذلك، مستوى الإدراك للتمتع بالحقوق من عدمه يختلف على مستوى الجنس وكذلك كون المبحوث يقطن في مناطق حضرية، شبه حضرية أو مناطق ريفية.

كما أن التقرير ركز بشكل خاص على المسائل المرتبطة بالجنس وآراء المبحوثين حيال بعض الفئات الاجتماعية (الهدف 6). وفيما يخص الجنس وقضايا الأسرة، كشف الاستطلاع بأن رأي العامة يتعارض غالبا مع حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن المبحوثين يميلون إلى معاملة الفئات الاجتماعية التي تعرف بالأخدام واللاجئين وأصحاب الديانات الأخرى والأجانب معاملة مختلفة عن باقي اليمنيين. كما أن المبحوثين، وبدرجة أقل، يميلون إلى معاملة الجزارين والحلاقين والحدادين والمزمرين بشكل مختلف.

والأهداف الستة تتبع الأهداف العامة الثلاثة وهي:

1. تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وحمايتها.
2. تشجيع الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان
3. تشجيع السلطات الحكومية على احترام حقوق الإنسان.

في الأخير، يعتمد تحقيق هذه الأهداف على الكيفية التي ستنتفع بها الحكومة اليمنية ووكالات الامم المتحدة والمجتمع المدني في اليمن من هذا الاستطلاع. تم عمل بعض التوصيات المباشرة فقط في ثنايا هذا التقرير، الأمر الذي يسمح لكل الشركاء بتكوين أراءهم الخاصة بناء على نتائج التقرير. ومع ذلك، فالاستطلاع يشير إلى أن نقطة البداية تتمثل ببساطة في رفع وعي وتعزيز فهم اليمنيين لحقوق الإنسان ومؤسسات حقوق الإنسان. ويمكن تحقيق هذا من خلال التعليم وإدخال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وهكذا مبادرة سوف تكون خطوة شعبية واسعة. أفاد أربعة أخماس (83.1%) المبحوثين بأنهم يؤيدون إضافة بعض المواد عن حقوق الإنسان إلى المناهج الدراسية في اليمن كما يشير إلى ذلك الجدول 11-1 أدناه.

الجدول 11-1 تأييد المبحوثين لإضافة مواد حول حقوق الإنسان إلى المناهج الدراسية في اليمن

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضر	شبه	ريف	
أؤيد	%90.2	%76.1	%90	%88.8	%79.8	%83.1
لا أؤيد	%3.5	%2.4	%2.9	%3.7	%2.8	%3
لا يعرف	%6.3	%21.5	%7.1	%7.5	%17.3	%13.9
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومن أجل أن يحقق التقرير الأثر المنشود منه ويسهم في رسم سياسات وبرامج وزارة حقوق الإنسان ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، سيكون من الضروري عمل ورش عمل وعروض تقديمية حول التقرير.

يزود التقرير الحالي الحكومة اليمنية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في اليمن بالأدوات الضرورية لدمج حقوق الإنسان في سياساتهم وبرامجهم. كما أن النتائج المعروضة في هذا التقرير سوف تساعد في توفير بيانات أولية يمكن البناء عليها مستقبلا. يمكن أن يتم إعادة تنفيذ الاستطلاع بعد عام أو عامين بحيث يتمكن كل الشركاء من تقييم أثر المشاريع المختلفة التي ينفذونها.

يقدم الاستطلاع الحالي فهما أفضل لوضع حقوق الإنسان في اليمن. ونظرا لحجم المشروع الكبير فقد كان لزاما أن نتجنب التركيز الكبير على جوانب معينة لحقوق الإنسان. وكي نتقدم للأمام، فمن المهم إعطاء اهتمام أكبر لعمل جهود بحثية إضافية ومتخصصة حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى حقوق الأشخاص والأشخاص ذوي الإعاقة/الاحتياجات الخاصة.

الملحق 1. جداول تفصيلية:

الثقة في المؤسسات

يقدم هذا الملحق نتائج تفصيلية من خلال جداول واختبارات مربع كاي حسب الجنس والحالة الحضرية والريفية لجميع الاسئلة المتعلقة بمدى الثقة بقدرة المؤسسات والمنظمات المختلفة على حل المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان. تم سؤال المبحوثين "في حال تعرضت حقوقك للانتهاك ولجأت الى (اسم المنظمة او المؤسسة)، الى اي مدى تشعر بالثقة بان هذه المنظمة او المؤسسة سوف تحل مشكلتك؟"

علاوة على ذلك، يعرض هذا الملحق نتائج تفصيلية عن الاسباب التي دعت المبحوثين للإجابة بـ (واثق الى حد ما) أو (غير واثق) بان المؤسسة او المنظمة سوف تحل المشكلة المتصلة بحقوق الإنسان.

الجدول 1-1A الثقة بالمحاكم/ القضاء/النيابة العامة

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%36.7	%46.8	%33.2	%46.1	%44.1	%41.8
واثق الى حد ما	%21.8	%16.3	%25.9	%20.6	%16.3	%19.0
غير واثق	%38.4	%20.2	%33.9	%27.7	%28.0	%29.3
لا أعرف الجهة أو الشخص	%4.	%4.5	%9.	%7.	%3.3	%2.4
لا أعرف	%2.6	%12.2	%6.2	%4.9	%8.3	%7.4
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 2-1A الثقة بالشرطة والأجهزة الأمنية

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%37.3	%48.4	%36.3	%46.4	%44.6	%42.9
واثق الى حد ما	%20.2	%15.9	%23.5	%20.6	%15.7	%18.1
غير واثق	%39.9	%19.4	%34.0	%26.6	%28.6	%29.6
لا أعرف الجهة أو الشخص	%2.	%4.0	%3.	%1.1	%2.9	%2.1
لا أعرف	%2.4	%12.2	%5.9	%5.2	%8.2	%7.3
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول3-1A الثقة بوزارة حقوق الإنسان

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%29.2	%25.3	%27.6	%38.6	%25.3	%27.3
واثق الى حد ما	%14.0	%4.4	%12.6	%12.7	%7.4	%9.2
غير واثق	%12.7	%1.7	%9.5	%5.2	%6.7	%7.2
لا أعرف الجهة/ الشخص	%31.5	%47.3	%31.6	%23.2	%44.7	%39.4
لا أعرف	%12.6	%21.3	%18.7	%20.2	%15.8	%16.9
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 4-1A الثقة بمنظمات المجتمع المدني

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%21.4	%17.9	%16.9	%20.6	%20.5	%19.7
واثق الى حد ما	%9.8	%3.4	%6.7	%13.1	%5.5	%6.6
غير واثق	%9.8	%1.8	%10.5	%7.1	%3.9	%5.8
لا أعرف الجهة/ الشخص	%45.3	%58.4	%47.7	%41.2	%55.0	%51.8
لا أعرف	%13.8	%18.5	%18.1	%18.0	%15.1	%16.1
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 5-1A الثقة بوسائل الاعلام

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%31.6	%35.4	%36.3	%41.9	%31.2	%33.5
واثق الى حد ما	%18.4	%12.2	%18.8	%19.1	%13.5	%15.3
غير واثق	%24.7	%7.6	%21.4	%14.6	%14.5	%16.1
لا أعرف الجهة أو الشخص	%12.7	%19.1	%7.8	%7.9	%20.1	%15.9
لا أعرف	%12.6	%25.6	%15.7	%16.5	%20.7	%19.1
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-6 الثقة بالمنظمات الدولية

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%25.9	%20.6	%24.5	%27.8	%22.0	%23.2
واثق الى حد ما	%6.3	%2.6	%4.3	%9.8	%3.6	%4.4
غير واثق	%16.7	%6.1	%14.9	%16.2	%9.4	%11.4
لا أعرف الجهة/ الشخص	%33.6	%49.2	%35.8	%24.4	%46.1	%41.4
لا أعرف	%17.5	%21.6	%20.6	%21.8	%18.8	%19.5
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-7 الثقة بأعضاء مجلس النواب

	الجنس**		توزيع الحضر والريف**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%44.3	%36.3	%31.6	%46.8	%42.3	%40.3
واثق الى حد ما	%12.6	%11.2	%14.5	%15.0	%10.5	%11.9
غير واثق	%38.0	%19.1	%35.9	%23.2	%26.8	%28.5
لا أعرف الجهة/ الشخص	%1.6	%12.4	%4.3	%4.9	%8.3	%7.0
لا أعرف	%3.5	%21.1	%13.6	%10.1	%12.2	%12.3
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-8 الثقة بأعضاء المجلس المحلي

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%50.3	%40.0	%34.4	%52.4	%47.7	%45.1
واثق الى حد ما	%13.7	%9.9	%15.5	%13.1	%10.3	%11.8
غير واثق	%32.4	%16.5	%30.4	%20.6	%23.0	%24.5
لا أعرف الجهة/ الشخص	%1.0	%12.1	%6.0	%3.4	%7.3	%6.6
لا أعرف	%2.6	%21.5	%13.6	%10.5	%11.7	%12.0
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-9 الثقة بالشيخ/عاقل الحارة

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
واثق جدا	%66.4	%64.5	%54.7	%61.4	%69.9	%65.5
واثق الى حد ما	%10.5	%10.3	%11.4	%12.0	%9.8	%10.4
غير واثق	%21.1	%10.7	%24.2	%18.7	%12.5	%15.9
لا أعرف الجهة/ الشخص أو	%4.	%4.0	%2.9	%7.	%2.2	%2.2
لا أعرف	%1.7	%10.4	%6.7	%7.1	%5.6	%6.0
ع=2498	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-10 فقدان الثقة بالقضاء/ النيابة العامة

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%56.3	%39.8	%41.0	%53.5	%53.7	%50.0
محاباة الأغنياء	%5.5	%9.2	%6.1	%8.5	%7.0	%6.9
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%28.2	%30.5	%36.1	%30.2	%25.5	%29.1
أخرى	%10.1	%20.4	%16.8	%7.8	%13.8	%14.0
ع=1207	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 1A-11 أسباب فقدان الثقة بالشرطة والأجهزة الامنية

	الجنس**		الإجمالي
	ذكر	أنثى	
الفساد	%70.1	%56.2	%65.0
تفضيل الاغنياء	%11.9	%13.4	%12.4
محاباة الحكومة	%2.8	%2.5	%2.7
التمييز بين المواطنين	%6.4	%15.0	%9.6
القضايا تأخذ وقتا طويلا	%4.3	%2.7	%3.7
أخرى	%4.5	%10.2	%6.6
ع=1191	%100	% 100	% 100

الجدول 1A-12 أسباب فقدان الثقة بمنظمات المجتمع المدني

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%11.5	%18.5	%9.0	%13.0	%15.5	%12.9
محاباة الأغنياء	%10.7	%13.8	%7.0	%27.8	%8.4	%11.3
محاباة الحكومة	%29.5	%6.2	%26.0	%7.4	%29.7	%24.6
التمييز ضد بعض المواطنين	%13.5	%29.2	%13.0	%24.1	%16.8	%16.8
أخرى	%34.8	%32.3	%45.0	%27.8	%29.7	%34.3
ع=309	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 13-1A أسباب فقدان الثقة بوسائل الاعلام

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%14.1	%20.6	%14.6	%31.1	%14.0	%16.2
تفضيل الاغنياء	%8.0	%3.6	%11.2	%3.3	%5.0	%6.6
محاباة الحكومة	%43.1	%12.9	%27.0	%8.9	%41.7	%33.6
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%9.	%10.5	%3.0	%10.0	%3.2	%3.9
لا توجد مصداقية/ ليست مستقلة	%16.5	%29.8	%21.5	%25.6	%19.4	%20.7
ليس من ضمن عمل الإعلام	%3.7	%5.6	%6.9	%2.2	%3.5	%4.3
وسائل الإعلام ليس لديها السلطة	%6.3	%4.8	%9.4	%3.3	%4.5	%5.9
أخرى	%7.2	%12.1	%6.4	%15.6	%8.6	%8.8
ع=786	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 14-1A أسباب فقدان الثقة بالمنظمات الدولية

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%8.0	%13.0	%10.8	%7.2	%9.3	%9.3
محاباة الحكومة	%17.0	%7.4	%13.5	%10.1	%16.2	%14.4
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%17.7	%11.1	%15.3	%20.3	%14.8	%15.9
تعمل المنظمات الدولية ضد مصالح العرب والمسلمين	%19.1	%21.3	%19.8	%17.4	%20.4	%19.7
المنظمات الدولية لا تهتم بمشاكل اليمن/غير متواجدة	%9.4	%7.4	%5.4	%11.6	%9.7	%8.8
لا أثق/ لا أؤمن بها	%8.7	%10.2	%14.4	%10.1	%6.0	%9.1
أخرى	%20.1	%29.6	%20.7	%23.2	%23.6	%22.7
ع=396	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 15-1A أسباب فقدان الثقة بأعضاء مجلس النواب

	الجنس**		توزيع الريف والحضر**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%27.4	%24.6	%22.6	%13.7	%30.2	%26.3
محاباة الأغنياء	%8.7	%10.6	%10.3	%10.8	%8.8	%9.4
محاباة الحكومة	%11.4	%9.3	%13.4	%9.8	%9.4	%10.6
التمييز ضد بعض المواطنين	%16.5	%11.1	%10.3	%8.8	%17.4	%14.5
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%2.5	%5.0	%2.4	%13.7	%2.3	%3.5
النواب لا يفعلون شيء/ لا يهتمون	%12.0	%17.5	%15.4	%16.7	%13.0	%14.1
ليس هناك طريقة للتواصل معهم	%13.8	%3.4	%11.6	%8.8	%9.3	%9.9
النواب غير صادقين/ لا يوفون بوعودهم	%4.1	%9.5	%9.6	%6.9	%4.4	%6.1
أخرى	%3.6	%9.0	%4.5	%10.8	%5.4	%5.6
ع=1010	%100	%100	%100	%100	%100	%100

الجدول 16-1A أسباب فقدان الثقة بأعضاء المجلس المحلي

	الجنس**		حضري او ريفي**			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%32.8	%20.3	%25.6	%17.8	%31.3	%28.3
تفضيل الأغنياء	%8.5	%19.4	%14.7	%6.7	%12.4	%12.5
محاباة الحكومة	%7.6	%6.1	%10.2	%6.7	%5.6	%7.1
التمييز ضد بعض المواطنين	%20.8	%20.0	%16.9	%32.2	%20.4	%20.5
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%1.2	%3.6	-	-	-	%2.1
أعضاء المجالس المحلية لا يفعلون شيء/لا يهتمون	%9.9	%12.7	%10.2	%11.1	%11.3	%10.9
ليس هناك طريقة للتواصل معهم	%3.8	%1.2	-	-	-	%2.9
ليس لديهم سلطة	%3.1	%6.	-	-	-	%2.2
ليسوا صادقين/ لا يوفون بوعودهم	%3.3	%5.8	-	-	-	%4.2
أخرى (الجنس)	%8.9	%10.3	-	-	-	%9.4
أخرى (حضري مقابل ريفي)	-	-	%22.6	%25.6	%19.1	%20.8
ع=906	%100	%100	%100	%100	%100	-

الجدول 1A-17: أسباب فقدان الثقة بالمشائخ/عقال الحارات

	الجنس**		توزيع الريف والحضر			الإجمالي
	ذكر	أنثى	حضري	شبه	ريفي	
الفساد	%25.1	%16.7	%27.7	%18.3	%19.2	%21.8
محاباة الأغنياء	%21.6	%24.0	%29.6	%30.5	%16.8	%22.5
محاباة الحكومة	%4.1	%4.6	%2.4	%6.1	%4.9	%4.3
التمييز ضد بعض المواطنين	%25.9	%21.7	%16.5	%24.4	%28.5	%24.2
تأخذ القضايا وقتا طويلا	%3.8	%4.9	-	-	-	%4.3
الشائخ/عقال الحارات لا يفعلون شيئا/لا يهتمون	%5.1	%5.3	-	-	-	%5.2
ليس لديهم سلطة	%6.6	%8.0	-	-	-	%7.2
ليسوا صادقين/ غير منصفين	%3.6	%5.7	-	-	-	%4.4
أخرى (الجنس)	%4.3	%9.1	-	-	-	%6.2
أخرى (حضري او ريفي)	-	-	%23.8	%20.7	%30.6	%27.2
ع=657	%100	%100	%100	%100	%100	-

المحلق رقم 2:

الوعي والاتجاهات والتصورات بشأن التمتع بحقوق الأنسان حسب المحافظة

الجدول A2- 1 هل سبق وأن سمعت أو قرأت عن حقوق الإنسان؟

الاجابة "نعم"

المحافظة	النسبة	التكرار
الامانة	%74.9	158
عدن	%76.1	54
تعز	%64.1	184
الحديدة	%38.3	100
حضرموت	%41.6	52
اب	%58.8	150
ذمار	%49.1	78
لحج	%84.1	74
ابين	%80.3	57
شبوة	%23.9	17
المهرة	%35.7	25
مأرب	%54.3	38
الجوف	%41.4	29
المحويت	%58.6	41
ريمه	%32.9	23
عمران	%33.0	35
صعدة	%47.0	39
صنعاء	%46.4	52
البيضاء	%34.3	24
حجة	%57.9	103
الإجمالي	%53.4	1333

الجدول A2- 2 تقييم مستوى المعرفة الشخصية بحقوق الإنسان ؟

الاجابة "متدني" "لا يعرف شيئا"

المحافظة	النسبة		التكرار	
	متدن	لا أعرف شيء	متدن	لا أعرف شيء
مدينة صنعاء	%50.0	%2.5	79	4
عدن	%46.3	%0.	25	0
تعز	%45.1	%2.7	83	5
الحديدة	%46.0	%8.0	46	8
حضرموت	%38.5	%1.9	20	1
إب	%31.3	%3.3	47	5
ذمار	%41.0	%1.3	32	1
لحج	%45.9	%2.7	34	2
أبين	%26.3	%0.	15	0
شبوة	%47.1	%0.	8	0
المهرة	%76.0	%0.	19	0
مأرب	%23.7	%0.	9	0
الجوف	%44.8	%10.3	13	3
المحويت	%39.0	%7.3	16	3
ريمة	%60.9	%8.7	14	2
عمران	%11.4	%28.6	4	10
صعدة	%38.5	%0.	15	0
صنعاء	%25.0	%3.8	13	2
البيضاء	%20.8	%16.7	5	4
حجة	%28.2	%9.7	29	10
الإجمالي	%39.5	%4.5	526	60

الجدول A2- 3 هل تتعارض حقوق الإنسان مع الدين ؟ الإجابة "نعم تتعارض" "تتعارض أحيانا"

الحافظة	النسبة		التكرار	
	تتعارض	أحيانا	تتعارض	أحيانا
الامانة (مدينة صنعاء)	%0.6	%2.5	1	4
عدن	%0.0	%5.6	0	3
تعز	%1.1	%4.3	2	8
الحديدة	%3.0	%1.0	3	1
حضرموت	%3.8	%23.1	2	12
اب	%4.0	%7.3	6	11
ذمار	%1.3	%5.1	1	4
لحج	%0.0	%4.1	0	3
ابين	%3.5	%3.5	2	2
شبوة	%0.0	%17.6	0	3
المهرة	%0.0	%0.0	0	0
مأرب	%0.0	%0.0	0	0
الجوف	%0.0	%3.4	0	1
المحويت	%2.4	%7.3	1	3
ريمه	%4.3	%0.0	1	0
عمران	%5.7	%11.4	2	4
صعدة	%0.0	%0.0	0	0
صنعاء	%3.8	%3.8	2	2
البيضاء	%4.2	%0.0	1	0
حجة	%3.9	%3.9	4	4
الإجمالي	%2.1	%4.9	28	65

الجدول A2- 4 توافق حقوق الإنسان مع الثقافة اليمنية؟ الإجابة "نعم"

المحافظة	النسبة	التكرار
مدينة صنعاء	%17.1	27
عدن	%18.5	10
تعز	%20.7	38
الحديدة	%20.0	20
حضرموت	%7.7	4
إب	%26.7	40
ذمار	%25.6	20
لحج	%14.9	11
أبين	%42.1	24
شبوة	%23.5	4
المهرة	%4.0	1
مأرب	%18.4	7
الجوف	%24.1	7
المحويت	%29.3	12
ريمة	%4.3	1
عمران	%17.1	6
صعدة	%23.1	9
محافظة صنعاء	%21.2	11
البيضاء	%25.0	6
حجة	%30.1	31
الإجمالي	%21.7	289

الاتجاهات/المواقف

الجدول 5-A2 ترتيب الحقوق الاقتصادية. لمن أجاب بأنها "مهمة جدا"

المحافظة	مستوى معيشي لائق	حق العمل	أجر عادل	حق التملك	الخدمات الحكومية	الحماية من العبودية
الامانة	(210) %99.5	(211) %100.0	(209) %99.1	(207) %98.1	(209) %99.1	(207) %98.1
عدن	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0
تعز	(287) %100.0	(277) %96.5	(260) 90.6	(268) %93.4	(283) %98.6	(228) %79.4
الحديدة	(260) %99.6	(258) %98.9	(247) %94.6	(250) %95.8	(206) %78.9	(242) %92.7
حضرموت	(125) %100.0	(124) %99.2	(125) %100.0	(125) %100.0	(125) %100.0	(117) %93.6
اب	(255) %100.0	(255) %100.0	(250) %98.0	(252) %98.8	(252) %98.8	(225) %88.2
ذمار	(158) %99.4	(149) %93.7	(144) %90.6	(151) %95.0	(146) %91.8	(135) %84.9
لحج	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0
ابين	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0	(71) %100.0
شبوة	(71) %100.0	(66) %93.0	(70) %98.6	(70) %98.6	(71) %100.0	(69) %97.2
المهرة	(70) %100.0	(69) %98.6	(70) %100.0	(70) %100.0	(70) %100.0	(70) %100.0
مأرب	(70) %100.0	(69) %98.6	(65) %92.9	(70) %100.0	(70) %100.0	(34) %48.6
الجوف	(70) %100.0	(70) %100.0	(60) %85.7	(68) %97.1	(68) %97.1	(68) %97.1
المحويت	(68) %97.1	(68) %97.1	(60) %85.7	(68) %97.1	(69) %98.6	(67) %95.7
ريمه	(70) %100.0	(68) %97.1	(70) %100.0	(70) %100.0	(70) %100.0	(62) %88.6
عمران	(91) %85.8	(91) %85.8	(74) %69.8	(88) %83.0	(88) %83.0	(76) %71.7
صعدة	(83) %100.0	(82) %98.8	(73) %88.0	(82) %98.8	(80) %96.4	(79) %95.2
محافظة صنعاء	(112) %100.0	(110) %98.2	(109) %97.3	(111) %99.1	(111) %99.1	(111) %99.1
البيضاء	(63) %90.0	(62) %88.6	(51) %72.9	(57) %81.4	(58) %82.9	(48) %68.6
حجة	(178) %100.0	(178) %100.0	(167) %93.8	(176) %98.9	(170) %95.5	(167) %93.8
الإجمالي	(2471) %98.9	(2471) %97.6	(2334) %93.4	(2413) %96.6	(2376) %95.1	(2235) %89.5

الجدول A2- 6 ترتيب الحقوق المدنية المتعلقة بالقضاء . الإجابة " مهمة جدا"

المحافظة	المساواة أمام القضاء	الحماية ضد الاعتقال التعسفي	الحماية ضد التعذيب	الحق في محاكمة عادلة وعلنية	البراءة حتى تثبت الإدانة	عدم الحبس بسبب تعذر تسديد الدين
الامانة	(209) %99.1	(170) %80.6	(205) %97.2	(206) %97.6	(206) %97.6	(186) %88.2
عدن	(71) %100.0	(69) %97.2	(70) %98.6	(70) %98.6	(70) %98.6	(63) %88.7
تعز	(274) %95.5	(240) %83.6	(277) %96.5	(277) %96.5	(282) %98.3	(216) %75.3
الحديدة	(223) %85.4	(203) %77.8	(244) %93.5	(230) %88.1	(251) %96.2	(256) %98.1
حضرموت	(125) %100.0	(102) %81.6	(124) %99.2	(124) %99.2	(123) %98.4	(123) %98.4
اب	(253) %99.2	(206) %80.8	(223) %87.5	(242) %94.9	(237) %92.9	(238) %93.3
ذمار	(150) %94.3	(143) %89.9	(145) %91.2	(144) %90.6	(147) %92.5	(130) %81.1
لحج	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(88) %100.0	(74) %84.1
ابين	(71) %100.0	(71) %100.0	(70) %98.6	(71) %100.0	(71) %100.0	(69) %97.2
شبوة	(71) %100.0	(68) %95.8	(71) %100.0	(71) %100.0	(62) %87.3	(63) %88.7
المهرة	(70) %100.0	(67) %95.7	(69) %98.6	(69) %98.6	(70) %100.0	(62) %88.6
مأرب	(69) %98.6	(57) %81.4	(66) %94.3	(68) %97.1	(70) %100.0	(69) %98.6
الجوف	(58) %82.9	(85) %82.9	(45) %64.3	(57) %81.4	(66) %94.3	(66) %94.3
المحويت	(68) %97.1	(64) %91.4	(63) %90.0	(66) %94.3	(69) %98.6	(64) %91.4
ريمه	(69) %98.6	(69) %98.6	(70) %100.0	(70) %100.0	(69) %98.6	(69) %98.6
عمران	(83) %78.3	(77) %72.6	(83) %78.3	(79) %74.5	(84) %79.2	(74) %69.8
صعدة	(83) %100.0	(64) %77.1	(74) %89.2	(77) %92.8	(83) %100.0	(76) %91.6
صنعاء	(110) %98.2	(83) %74.1	(108) %96.4	(108) %96.4	(111) %99.1	(92) %82.1
البيضاء	(56) %80.0	(51) %72.9	(52) %74.3	(46) %65.7	(53) %75.7	(47) %67.1
حجة	(172) %96.6	(160) %89.9	(157) %88.2	(172) %96.6	(175) %98.3	(150) %84.3
الإجمالي	(2373) %95.0	(2110) %84.5	(2304) %92.2	(2335) %93.5	(2387) %95.6	(2187) %87.6

الجدول A2- 7 ترتيب الحقوق المدنية الأخرى، الإجابة "مهمة "

المحافظة	الحق في الحياة	حرية التعبير	حرية الصحافة	حرية التنقل	حرية التجمع/ التجمهر	الحق في تكوين الاتحادات	احترام الخصوصية	حق اللجوء	عدم تهريب البشر
الامانة	%100.0 (211)	%97.6 (206)	%90.0 (190)	%97.2 (205)	%83.9 (177)	%82.5 (174)	%96.2 (203)	%90.5 (191)	%99.5 (210)
عدن	%100.0 (71)	%100.0 (71)	%98.6 (70)	%100.0 (71)	%74.6 (53)	%50.7 (36)	%100.0 (71)	%88.7 (63)	%100.0 (71)
تعز	%98.6 (283)	%94.8 (272)	%78.0 (224)	%92.0 (264)	%48.4 (139)	%54.7 (157)	%80.8 (232)	%93.0 (267)	%98.3 (282)
الحديدة	%96.9 (253)	%80.1 (209)	%67.4 (176)	%99.6 (260)	%66.7 (174)	%60.9 (159)	%80.8 (211)	%65.1 (170)	%97.7 (255)
حضرموت	%99.2 (124)	%90.4 (113)	%80.0 (100)	%100.0 (125)	%68.0 (85)	%76.8 (96)	%98.4 (123)	%84.0 (105)	%100.0 (125)
إب	%99.2 (253)	%96.5 (246)	%80.0 (204)	%99.6 (254)	%76.5 (195)	%66.7 (170)	%79.6 (203)	%86.3 (220)	%98.0 (250)
ذمار	%99.4 (158)	%92.5 (147)	%72.3 (115)	%95.6 (152)	%79.2 (126)	%82.4 (131)	%97.5 (155)	%79.2 (126)	%92.5 (147)
لحج	%100.0 (88)	%100.0 (88)	%98.9 (87)	%100.0 (88)	%100.0 (88)	%97.7 (86)	%100.0 (88)	%79.5 (70)	%100.0 (70)
ابين	%100.0 (71)	%100.0 (71)	%100.0 (71)	%100.0 (71)	%95.8 (68)	%94.4 (67)	%100.0 (71)	%100.0 (71)	%100.0 (71)
شبوة	%100.0 (71)	%97.2 (69)	%81.7 (58)	%100.0 (71)	%88.7 (63)	%70.4 (50)	%100.0 (71)	%94.4 (67)	%98.6 (70)
المهرة	%100.0 (70)	%88.6 (62)	%77.1 (54)	%100.0 (70)	%71.4 (50)	%87.1 (61)	%98.6 (69)	%98.6 (69)	%100.0 (69)
مأرب	%97.1 (68)	%98.6 (69)	%90.0 (63)	%98.6 (69)	%87.1 (61)	%85.7 (60)	%100.0 (70)	%80.0 (56)	%100.0 (70)
الجوف	%95.7 (67)	%95.7 (67)	%78.6 (55)	%94.3 (66)	%82.9 (58)	%67.1 (47)	%97.1 (68)	%92.9 (65)	%97.1 (68)
المحويت	%97.1 (68)	%95.7 (67)	%77.1 (54)	%97.1 (68)	%77.1 (54)	%78.6 (55)	%95.7 (67)	%78.6 (55)	%97.1 (68)
ريمه	%98.6 (69)	%100.0 (70)	%91.4 (64)	%100.0 (70)	%91.4 (64)	%98.6 (69)	%97.1 (68)	%92.9 (65)	%98.6 (69)
عمران	%84.9 (90)	%73.6 (78)	%67.0 (71)	%78.3 (83)	%61.3 (65)	%61.3 (65)	%84.0 (89)	%66.0 (70)	%80.2 (85)
صعدة	%100.0 (83)	%98.8 (82)	%92.8 (77)	%98.8 (82)	%90.4 (75)	%78.3 (65)	%100.0 (83)	%94.0 (78)	%98.8 (82)
صنعاء	%100.0 (112)	%98.2 (110)	%82.1 (92)	%99.1 (111)	%83.0 (93)	%67.9 (76)	%99.1 (111)	%78.6 (88)	%99.1 (111)
البيضاء	%85.7 (60)	%78.6 (55)	%58.6 (41)	%82.9 (58)	%52.9 (37)	%58.6 (41)	%82.9 (58)	%60.0 (42)	%78.6 (55)
حجة	%98.3 (175)	%98.9 (176)	%74.2 (132)	%100.0 (178)	%80.3 (143)	%71.9 (128)	%94.9 (169)	%68.5 (122)	%96.1 (171)
الإجمالي	%97.9 (2445)	%93.2 (2328)	%80.0 (1998)	%96.7 (2416)	%74.8 (1868)	%71.8 (1793)	%91.3 (2280)	%82.5 (2060)	%96.8 (2418)

الجدول A2- 8 ترتيب الحقوق الاجتماعية والثقافية. لمن قال بأن هذا الحق "مهم"

المحافظة	التعليم	الصحة	المساواة بين الجنسين	الأشخاص ذوي الإعاقة	الزواج وتكوين أسرة	الزواج العرفي	الحقوق المتساوية في الطلاق	حقوق الطفل	حق منح الجنسية للطفل	حق المنح الجنسية (الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها)	حرية المعتقد	حرية العبادة
الامانة	%100 211	%100 211	%64.0 135	%98.6 208	%100 211	%100 211	%55.0 116	%99.5 210	%71.6 151	%54.5 115	%61.1 129	%80.6 170
عدن	%100 71	%100 71	%78.9 56	%100 71	%100 71	%100 71	%94.4 67	%100 71	%84.5 60	%84.5 60	%63.4 45	%100 71
تعز	%99.7 286	%99.3 285	%43.9 126	%90.6 261	%99.7 286	%96.2 276	%31.7 91	%98.3 282	%65.2 187	%38.0 109	%15.3 44	%43.6 125
الحديدة	%99.2 259	255%97.7	%65.9 172	%75.9 198	%98.9 258	%98.9 258	%47.5 124	%97.7 255	%55.2 144	%44.4 116	%42.9 112	%62.8 164
حضرموت	%100 125	%97.6 122	%52.8 66	%92.0 115	%100 125	%100 125	%43.2 54	%100 125	%70.4 88	%68.8 86	%37.6 47	%80.8 101
إب	%100 255	%99.6 254	%36.1 92	%91.0 232	%100 255	%93.7 239	%43.1 110	%98.0 250	%62.0 158	%48.2 123	%28.2 72	%54.1 138
ذمار	%99.4 158	%98.1 156	%61.0 97	%91.2 145	%98.1 156	%98.7 157	%32.3 51	%92.5 147	%66.7 106	%60.4 96	%49.1 78	%87.4 139
لحج	%100 88	%100 88	%37.5 33	%100 88	%100 88	%100 88	%31.8 28	%100 88	%69.3 61	%64.8 57	%40.9 36	%97.7 86
أبين	%100 71	%100 71	%97.2 69	%100 71	%100 71	%98.6 70	%100 71	%100 71	%97.2 69	%95.8 68	%100 71	%100 71
شبوة	%100 71	%100 71	%77.5 55	%95.8 68	%100 71	%100 71	%74.6 53	%98.6 70	%64.8 46	%59.2 42	%73.2 52	%91.5 65
المهرة	%100 70	%100 70	%34.3 24	%97.1 68	%100 70	%100 70	%38.6 27	%100 70	%84.3 59	%84.3 59	%4.3 3	%85.7 60
مأرب	%98.6 69	%100 70	%50.0 35	%94.3 66	%100 70	%100 70	%52.9 37	%100 70	%60.0 42	%58.6 41	%35.7 25	%82.9 58
الجوف	%98.6 69	%98.6 69	%71.4 50	%87.1 61	%98.6 69	%100 70	%50.0 35	%98.6 68	%81.4 57	%74.3 52	%77.1 54	%88.6 62
المحويت	%100 70	%100 70	%72.9 51	%85.7 60	%98.6 69	%100 70	%71.4 50	%100 70	%74.3 52	%65.7 46	%64.3 45	%84.3 59
ريمة	%98.6 69	%100 70	%78.6 55	%98.6 69	%100 70	%100 70	%67.1 47	%100 70	%85.7 60	%84.3 59	%61.4 43	%84.3 59
عمران	%85.8 91	%82.1 87	%55.7 59	%80.2 85	%86.8 92	%96.2 102	%42.5 45	%80.2 85	%49.1 52	%34.9 37	%50.9 54	%68.9 73
صعدة	%98.8 82	%97.6 81	%74.7 62	%92.8 77	%97.6 81	%100 83	%81.9 68	%98.8 82	%90.4 75	%75.9 63	%89.2 74	%91.6 76
صنعاء	%100 112	%100 112	%74.1 83	%94.6 106	%100 112	%100 112	%47.3 53	%99.1 111	%73.2 82	%53.6 60	%54.5 61	%87.5 98
البيضاء	%88.6 62	%90.0 63	%57.1 40	%77.1 54	%85.7 60	%87.1 61	%50.0 35	%78.6 55	%50.0 35	%41.4 29	%28.6 20	%57.1 40
حجة	%100 178	%98.3 175	%65.2 116	%76.4 136	%99.4 177	%99.4 177	%51.7 92	%96.1 171	%47.2 84	%34.5 61	%42.1 75	%77.0 137
الإجمالي	%98.8 2467	%98.1 2451	%59.1 1476	%89.6 2239	%98.6 2462	%98.1 2451	%50.2 1254	%96.8 2418	%66.8 1668	%55.2 1379	%45.6 1140	%74.1 1852

التمتع بحقوق الإنسان

الجدول 9-A2 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق السياسية موزعة حسب المحافظة

المحافظة	الحق في التصويت	الحق في الترشح	الحق في المشاركة في شئون الحكومة
الامانة	(12) %5.7	(9) %4.3	(19) %9.0
عدن	(0) %0.0	(0) %0.0	(0) %0.0
تعز	(52) %18.1	(10) %3.5	(6) %2.1
الحديدة	(32) %12.3	(11) %4.2	(7) %2.7
حضرموت	(1) %0.8	(0) %0.0	(4) %3.2
إب	(10) %3.9	(0) %0.0	(51) %20.0
ذمار	(7) %4.4	(10) %6.3	(14) %8.8
لحج	(3) %3.4	(0) %0.0	(1) %1.1
أبين	(0) %0.0	(0) %0.0	(4) %5.6
شبوة	(5) %7.0	(7) %9.9	(13) %18.3
المهرة	(0) %0.0	(0) %0.0	(1) %1.4
مأرب	(0) %0.0	(1) %1.4	(6) %8.6
الجوف	(18) %25.7	(20) %28.6	(14) %20.0
المحويت	(3) %4.3	(0) %0.0	(10) %14.3
ريمة	(1) %1.4	(0) %0.0	(0) %0.0
عمران	(4) %3.8	(1) %9.	(4) %3.8
صعدة	(4) %4.8	(2) %2.4	(6) %7.2
صنعاء	(4) %3.6	(0) %0.0	(2) %1.8
البيضاء	(4) %5.7	(4) %5.7	(2) %2.9
حجة	(20) %11.2	(20) %11.2	(30) %16.9
الإجمالي	(180) %7.2	(95) %3.8	(194) %7.8

الجدول A2- 10 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية في القضاء موزعة حسب المحافظة

المحافظة	الاعتقال التعسفي	الحبس بسبب عدم القدرة على سداد دين	الاحتجاز بدون محاكمة	التعذيب	محاكمة غير حرة وعادلة	محاكمة بدون دفاع	الإجبار على الاعتراف/الشهادة	تطبيق عقوبة الإعدام على من هم دون سن الـ 18	النفي خارج نطاق القضاء
الامانة	(19) %9.0	(23) %10.9	(18) %8.5	(44) %20.9	(22) %10.4	(5) %2.4	(3) %1.4	(0) %0	(0) %0
عدن	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
تعز	(36) %12.5	(20) %7.0	(38) %13.2	(30) %10.5	(26) %9.1	(6) %2.1	(4) %1.4	(0) %0	(0) %0
الحديدة	(12) %4.6	(15) %5.7	(13) %5.0	(26) %10.0	(5) %1.9	(2) %8.	(1) %0.4	(0) %0	(1) %4.
حضرموت	(1) %0.8	(0) %0.0	(2) %1.6	(2) %1.6	(1) %8.	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
إب	(8) %3.1	(6)%2.4	(10) %3.9	(4) %1.6	(10) %3.9	(0) %0	(4) %1.6	(0) %0	(0) %0
ذمار	(14%8.8	(4)%2.5	(11) %6.9	(7) %4.4	(5) %3.1	(3) %1.9	(2) %1.3	(0) %0	(1) %6.
لحج	(4) %4.5	(0) %0.0	(3) %3.4	(21) %23.9	(0) %0	(3) %3.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0
أبين	(9) %12.7	(5)%7.0	(7) %9.9	(4) %5.6	(0) %0	(1) %1.4	(2) %2.8	(0) %0	(0) %0
شبوة	(3) %4.2	(2)%2.8	(3) %4.2	(3) %4.2	(4) %5.6	(3) %4.2	(1) %1.4	(1) %1.4	(2) %2.8
المهرة	(0) %0.0	(0) %0.0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
مأرب	(2) %2.9	(2)%2.9	(1) %1.4	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4
الجوف	(2) %2.9	(3)%4.3	(3) %4.3	(2) %2.9	(2) %2.9	(1) %1.4	(1) %1.4	(1) %1.4	(1) %1.4
المحويت	(9) %12.9	(4)%5.7	(15) %21.4	(9) %12.9	(5) %7.1	(3) %4.3	(0) %0	(0) %0	(0) %0
ريمة	(1) %1.4	(3)%4.3	(6) %8.6	(5) %7.1	(4) %5.7	(4) %5.7	(0) %0	(0) %0	(0) %0
عمران	(7) %6.6	(6)%5.7	(7) %6.6	(20) %18.9	(4) %3.8	(1) %0.9	(0) %0	(0) %0	(2) %1.9
صعدة	(11) %13.3	(7)%8.4	(7) %8.4	(7) %8.4	(5) %6.0	(6) %7.2	(0) %0	(0) %0	(1) %1.2
صنعاء	(6) %5.4	(5)%4.5	(6) %5.4	(3) %2.7	(5) %4.5	(4) %3.6	(3) %2.7	(0) %0	(0) %0
البيضاء	(2) %2.9	(7)%10.0	(2) %2.9	(5) %7.1	(2) %2.9	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0
حجة	(18) %10.1	(29) %16.3	(15) %8.4	(29) %16.3	(19) %10.7	(7) %3.9	(6) %3.4	(0) %0	(0) %0
الإجمالي	(164) %6.6	(141) %5.6	(167) %6.7	(222) %8.9	(120) %4.8	(49) %2.0	(28) %1.1	(2) %1.	(9) %4.

الجدول A2-11 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بغيرها من الحقوق المدنية موزعة حسب المحافظة

المحافظة	القتل خارج إطار القانون	حرية الحركة	حرية التعبير	الخصوصية	الحق في التجمع/ التجمهر	الحق في تشكيل والانضمام إلى المنظمات	الإجبار على الانضمام إلى جماعة أو منظمة	تحريض الحكومة على العنف	تهريب البشر	الإعادة القسرية
الامانة	(1) %5.	(2) %0.9	(30) %14.2	(6) %2.8	(13) %6.2	(8) %3.8	(1) %0.5	(13) %6.2	(4) %1.9	(1) %0.5
عدن	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
تعز	(0) %0	(1) %0.3	(27) %9.4	(8) %2.8	(40) %13.9	(6) %2.1	(10) %3.5	(2) %0.7	(13) %4.5	(0) %0
الحديدة	(0) %0	(1) %0.4	(17) %6.5	(8) %3.1	(2) %8.	(3) %1.1	(7) %2.7	(3) %1.1	(4) %1.5	(0) %0
حضرموت	(0) %0	(2) %1.6	(1) %8.	(0) %0	(2) %1.6	(1) %0.8	(2) %1.6	(1) %0.8	(0) %0.0	(0) %0
إب	(1) %4.	(3) %1.2	(56) %22.0	(6) %2.4	(27) %10.6	(4) %1.6	(4) %1.6	(13) %5.1	(1) %0.4	(0) %0
ذمار	(0) %0	(0) %0	(24) %15.1	(3) %1.9	(16) %10.1	(4) %2.5	(1) %0.6	(4) %2.5	(6) %3.8	(0) %0
لحج	(0) %0	(15) %17.0	(36) %40.9	(8) %9.1	(35) %39.8	(0) %0	(0) %0	(38) %43.2	(1) %1.1	(0) %0
أبين	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(3) %4.2	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
شبوة	(1) %1.4	(4) %5.6	(15) %21.1	(2) %2.8	(13) %18.3	(7) %9.9	(3) %4.2	(13) %18.3	(2) %2.8	(1) %1.4
المهرة	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(2) %2.9
مأرب	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4	(0) %0	(2) %2.9	(1) %1.4	(1) %1.4	(6) %8.6	(3) %4.3	(0) %0
الجوف	(1) %1.4	(1) %1.4	(4) %5.7	(92 %2.9	(3) %4.3	(3) %4.3	(4) %5.7	(17) %24.3	(0) %0	(0) %0
المحويت	(0) %0	(1) %1.4	(2) %2.9	(6) %8.6	(2) %2.9	(5) %7.1	(0) %0	(3) %4.3	(2) %2.9	(1) %1.4
ريمة	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
عمران	(0) %0	(1) %0.9	(4) %3.8	(1) %9.	(5) %4.7	(1) %9.	(1) %0.9	(8) %7.5	(0) %0	(0) %0
صعدة	(1) %1.2	(13) %15.7	(3) %3.6	(0) %0	(6) %7.2	(3) %3.6	(0) %0	(2) %2.4	(1) %1.2	(0) %0
صنعاء	(0) %0	(0) %0	(9) %8.0	(2) %1.8	(1) %9.	(0) %0	(1) %0.9	(2) %1.8	(2) %1.8	(0) %0
البيضاء	(1) %1.4	(1) %1.4	(a(2 %2.9	(1) %1.4	(1) %1.4	(2) %2.9	(1) %1.4	(3) %4.3	(5) %7.1	(0) %0
حجة	(0) %0	(3) %1.7	(20) %11.2	(10) %5.6	(17) %9.6	(16) %9.0	(8) %4.5	(12) %6.7	(2) %1.1	(2) %1.1
الإجمالي	(7) %1.9	(48) %1.9	(252) %10.1	(63) %2.5	(189) %7.6	(64) %2.6	(44) %1.8	(140) %5.6	(46) %1.8	(7) %0.3

الجدول A2- 12 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية موزعة حسب المحافظة

المحافظة	مستوى معيشي لائق	الأجر المتكافئ/شروط عمل عادلة	حق التملك	الحرمان من الراحة	الحق في الإضراب	الرق	عمل الأطفال
الامانة	(55) %26.1	(59) %28	(30) %14.2	(57) %27	(16) %7.6	(4) %1.9	(8) %3.8
عدن	(0) %0	(21) %29.6	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
تعز	(106) %36.9	(15) %5.2	(33) %11.5	(20) %7	(10) %3.5	(2) %0.7	(27) %9.4
الحديدة	(164) %62.8	(38) %14.6	(47) %18	(94) %36	(14) %5.4	(2) %0.8	(6) %2.3
حضرموت	(5) %4	(7) %5.6	(4) %3.2	(2) %1.6	(7) %5.6	(0) %0	(3) %2.4
إب	(69) %27.1	(9) %3.5	(52) %20.4	(40) %15.7	(7) %2.7	(0) %0	(33) %12.9
ذمار	(17) %10.7	(15) %9.4	(7) %4.4	(7) %4.4	(6) %3.8	(0) %0.0	(8) %5
لحج	(35) %39.8	(14) %15.9	(5) %5.7	(13) %14.8	(9) %10.2	(0) %0.0	(2) %2.3
أبين	(2) %21.8	(2) %2.8	(2) %2.8	(1) %1.4	(1) %1.4	(1) %1.4	(0) %0
شبوة	(15) %21.1	(13) %18.3	(19) %26.8	(5) %7	(3) %4.2	(0) %0	(8) %11.3
المهرة	(9) %12.9	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(3) %4.3	(0) %0	(1) %1.4
مأرب	(0) %0	(6) %8.6	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
الجوف	(28) %40	(32) %45.7	30	(25) %42.9	(19) %27.1	(11) %15.7	(4) %5.7
المحويت	(7) %10	(5) %7.1	6	(2) %8.6	(2) %2.9	(0) %0	(5) %7.1
ريمة	(1) %1.4	(0) %0.0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
عمران	(21) %19.8	(9) %8.5	(7) %6.6	(7) %6.6	(2) %1.9	(4) %3.8	(10) $%9.4
صعدة	(5) %6	(7) %8.4	(3) %3.6	(4) %4.8	(5) %6	(5) %6	(3) %3.6
صنعاء	(4) %3.6	(5) %4.5	(3) %2.7	(3) %2.7	(0) %0	(2) %1.8	(6) %5.4
البيضاء	(13) %18.6	(4) %5.7	(3) %4.3	(5) %7.1	(4) 5.7	(0) %0	(5) %7.1
حجة	(69) %38.8	(38) %21.3	(49) %27.5	(42) %23.6	(19) %10.7	(2) %1.1	(21) %11.8
الإجمالي	(625) %25	(300) %12	(300) %12	(327) %13.1	(127) %5.1	(33) %1.3	(150) %6

الجدول A2-13 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية حسب المحافظة

المحافظة	الخدمات العامة	الضمان الاجتماعي	الغذاء/الماء	التمييز من قبل الشرطة/القضاء	عدم إكمال التعليم الابتدائي	الرعاية الصحية	الإجبار على الزواج	تكوين أسرة	الطلاق	إساءة معاملة الأطفال
الامانة	(77) %36.5	(48) %22.7	(61) %28.9	(59) %28	(42) %19.9	(60) %28.4	(8) %3.8	(7) %3.3	(3) %1.4	(3) %1.4
عدن	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
تعز	(185) %64.5	(163) %56.8	(120) %41.8	(52) %18.1	(72) %25.1	(150) %52.3	(32) %11.1	(19) %6.6	(11) %3.8	(4) %1.4
الحديدة	(188) %72	(201) %77	(146) %55.9	(19) %7.3	(104) %39.8	(181) %69.3	(15) %5.7	(12) %4.6	(5) %1.9	(2) %0.8
حضرموت	(46) %36.8	(20) %16	(13) %10.4	(2) %1.6	(15) %12	(13) %10.4	(2) %1.6	(1) %0.8	(0) %0	(0) %0
إب	(120) %47.1	(78) %30.6	(72) %28.2	(25) %9.8	(87) %34.1	(103) %40.4	(43) %16.9	(24) %9.4	(32) %12.5	(2) %0.8
ذمار	(24) %15.1	(44) %27.7	(7) %4.4	(11) %6.9	(33) %20.8	(34) %21.4	(17) %10.7	(8) %5	(15) %9.4	(1) %0.6
لحج	(40) %45.5	(23) %26.1	(15) %17	(13) %14.8	(11) %12.5	(7) %8	(0) %0	(1) %1.1	(1) %1.1	(4) %4.5
أبين	(6) %8.5	(4) %5.6	(8) %11.3	(7)%9.9	(0) %0	(5) %7	(0) %0	(2) %2.8	(0) %0	(0) %0
شبوة	(20) %28.2	(15) %21.1	(18) %25.4	(4) %5.6	(27) %38	(21) %29.6	(10) %14.1	(4) %5.6	(5) %7	(1) %1.4
المهرة	(53) %75.7	(7) %10	(37) %52.9	(0) %0	(11)%15.7	(18) %25.7	(3) %4.3	(1) %1.4	(0) %0	(0) %0
مأرب	(8) %11.4	(6) %8.6	(9) %12.9	(4) %5.7	(9) %12.9	(7) %10	(2) %2.9	(1) %1.4	(2) %2.9	(0) %0
الجوف	(43) %61.4	(38) %54.3	(38) %54.3	(0) %0	(18) %25.7	(29) %41.4	(8) %11.4	(12) %17.1	(12) %17.1	(0) %0
المحويت	(26) %37.1	(20) %28.6	(19) %27.1	(12) %17.1	(10) %14.3	(12) %17.1	(2) %2.9	(3) %4.3	(1) %1.4	(0) %0
ريمة	(11) %15.7	(11) %15.7	(1) %1.4	(8) %11.4	(2) %2.9	(11) %15.7	(1) %1.4	(1) %1.4	(3) %4.3	(0) %0
عمران	(43) %40.6	(16) %15.1	(20) %18.9	(12) %14.3	(28) %26.4	(25) %23.6	(14) %13.2	(23) %21.7	(7) %6.6	(1) %0.9
صعدة	(19) %22.9	(14) %16.9	(4) %4.8	(11) %13.3	(10) %12	(11) %13.3	(0) %0	(4) %4.8	(1) %1.2	(1) %1.2
صنعاء	(26) %23.2	(11) %9.8	(11) %9.8	(16) %14.3	(17) %15.2	(18) %16.1	(14) %12.5	(3) %2.7	(6) %5.4	(4) %3.6
البيضاء	(25) %35.7	(28) %40	(14) %20	(3) %4.3	(13) %18.6	(22) %31.4	(1) %1.4	(3) %4.3	(3) %4.3	(1) %1.4
حجة	(123) %69.1	(116) %65.2	(85) %47.8	(32) %18.0	(93) %52.2	(111) %62.4	(31) %17.4	(32) %18	(26) %14.6	(2) %1.1
الإجمالي	(1083) %43.4	(863) %34.5	(698) %27.9	(291) %11.6	(603) %24.1	(838) %33.5	(203) %8.1	(161) %6.4	(133) %5.3	(26) %1

الجدول A2- 14 مدى إدراك المبحوثين للانتهاكات المتعلقة بالحقوق الثقافية حسب المحافظة

المحافظة	حرية المعتقد	حرية التعبير عن الثقافة	الحرمان من الجنسية لكون أحد الوالدين غير يمني	الحرمان من الجنسية
الامانة	(1) %0.5	(1) %0.5	(0) %0	(0) %0
عدن	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
تعز	(0) %0	(2) %0.7	(1) %0.3	(2) %0.7
الحديدة	(0) %0	(2) %0.8	(1) %0.4	(1) %0.4
حضرموت	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
إب	(0) %0	(1) %0.4	(0) %0	(1) %0.4
ذمار	(1) %0.6	(0) %0	(0) %0	(0) %0
لحج	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
أبين	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
شبوة	(26) %36.6	(2) %2.8	(1) %1.4	(1) %1.4
المهرة	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
مأرب	(2) %2.9	(0) %0	(0) %0	(0) %0
الجوف	(2) %2.9	(2) %2.9	(0) %0	(0) %0
المحويت	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
ريمة	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(0) %0
عمران	(0) %0	(2) %1.9	(0) %0	(0) %0
صعدة	(1) %1.2	(5) %6	(0) %0	(0) %0
صنعاء	(0) %0	(1) %0.9	(0) %0	(0) %0
البيضاء	(0) %0	(0) %0	(0) %0	(1) %1.4
حجة	(1) %0.6	(5) %2.8	(0) %0	(0) %0
الإجمالي	(34) %1.4	(23) %0.9	(3) %0.1	(6) %0.2

ملحق 3:

العينة

يعرض هذا الملحق النقاشات المعمقة حول إجراءات تصميم وسحب العينة من قبل المركز اليمني لقياس الرأي العام، وكذا عملية تنفيذ العينة أثناء العمل الميداني. تم تصميم عينة عشوائية متعددة المراحل ومتناسبة مع حجم السكان لتشمل 2498 مقابلة تغطي كل محافظات اليمن باستثناء محافظة الضالع وجزيرة سقطرى.

مرت عملية تصميم العينة بسبع مراحل. أولا، تم توزيع المقابلات على كل المحافظات وفقا لأوزان/عدد السكان في كل محافظة، مع استثناء محافظة الضالع وجزيرة سقطرى. وكما أشير في فصل المنهجية، تم استبعاد جزيرة سقطرى لكونها لا تمثل سوى أقل من 0.5% من إجمالي سكان اليمن وتبعد عن الساحل اليمني مئات الكيلومترات. أثناء تنفيذ الاستطلاع في الميدان في يوليو 2010، كان يصعب الوصول إلى محافظة الضالع بسبب الصراعات المتواصلة بين الحكومة اليمنية وجماعات على ارتباط بالحراك الجنوبي. علاوة على ذلك، كان من المتعذر الوصول إلى بعض أجزاء محافظة صعدة. وعليه، فقد تم إجراء بعض المقابلات في محافظة صعدة مع نازحي الحرب في المخيمات المعدة لذات الغرض في المحافظة. وأعتمد المركز، بالنسبة للإحصائيات السكانية، على البيانات المتوفرة من أخر تعداد سكاني الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء في العام 2004. وتعتبر هذه البيانات أهم مصدر يعتمد عليه بالنسبة للمعلومات حول سكان اليمن.

تمثلت الخطوة الثانية في عملية تصميم العينة تحديد عدد وحدات العينة الأساسية في كل محافظة. ووحدة العينة الأساسية هي أصغر وحدة يتم من خلالها اختيار المنازل و المبحوثين، ودائما ما تكون أصغر وحدة إدارية تتوفر حولها بيانات السكان الموثوقة. و الحارة أو الحي في المدينة هي أصغر وحدة عينة والمحلة أو القرية/أو قرية صغيرة جزء من قرية أخرى هي أصغر وحدة عينة في المناطق الريفية. تم إجراء 14 مقابلة في كل وحدة عينة ومن أجل تحديد عدد وحدات العينة الأساسية لمحافظة معينة، تم قسمة عدد المقابلات الإجمالي على 14.

الخطوة الثالثة تمثلت في اختيار نقاط العينة الأساسية بشكل عشوائي في كل محافظة. من خلال برنامج إحصائي، يقوم المركز باختيار العدد المحدد سلفا من وحدات العينة الأساسية في كل محافظة، واحتمال اختيار كل وحدة عينة يتوقف على حجمها.

الخطوة الرابعة في إجراءات تصميم العينة هي اختيار نقاط البداية في كل وحدة عينة. لدى المركز مئات الباحثين المدربين من كل المحافظات، ونصفهم من النساء. ينتقل الباحثون المدربون بعناية إلى وحدات العينة المستهدفة ويتشاورون مع عاقل المحل أو الشيخ أو مسئول محلي أو أي شخص لديه معرفة واسعة بالمنطقة وبمساعدة أحدهم يقف الباحثون على حدود وحدة العينة الأساسية. لاحقا، يتم اختيار معلم بارز كنقطة بداية ويمكن أن يكون ذلك عمارة يسهل تمييزها، بئر ماء (أو غيرها من المعالم التي يسهل تمييزها إن كانت لا توجد مثل هذه المعالم في وحدة عينة ريفية). من المهم أن يغير الباحثون نقطة البداية من وحدة عينة إلى أخرى، مثلا لو تم اختيار مستشفى في وسط وحدة العينة الأولى، يتم اختيار مسجد في أطراف القرية في وحدة العينة التالية.

خامسا، يحدد فريق البحث والذي يتألف دائما من باحثين على الأقل أحدهما باحثة أتجاه وطريقة المشي. ويتم عمل ذلك بعدد من الطرق. يمشي أحد الباحثين في أتجاه الشمس أو القمر فيما يمشي الباحث الأخر في الاتجاه المعاكس. إن لم تكن الشمس أو القمر ظاهرة أو في منتصف السماء، يقوم الباحث بغزل القلم فوق الدفتر لتحديد الاتجاه وبعدها يذهب أحد الباحثين في ذلك الاتجاه ويذهب الأخر في الاتجاه المعاكس.

تتمثل الخطوة السادسة في اختيار المنازل. وبما ان أحد

الباحثين يمشي بعكس أتجاه الأخر، يقوم كل باحث باختيار كل خامس بيت يقع إلى يمينهم. ولكون كل باحث يمشي في أتجاه معاكس لاتجاه الباحث الأخر، فهذا يضمن بأن كلا الباحثين يغطيان كل المنازل في جهتي الطريق أو الشارع. في حال واجه الباحثون عمارة متعددة الطوابق وتسكنها أسر مختلفة، مثل العمارات ذوات الشقق السكنية، يبدأ الباحث العد في أعلى طابق في العمارة وبعدها يختار كل خامس شقة إلى اليمين وفي حال واجه الباحثون عددا من المباني ذات الشقق السكنية المتجاورة، يبدأ الباحث العد من الدور ما قبل الأخير.

الخطوة السابعة والأخيرة تتمثل في اختيار المبحوث والذي يتم اختياره دائما باستخدام جدول كش. وجدول كش هو آلية تضمن اختيار المبحوث المؤهل/المناسب بشكل عشوائي. بالنسبة لاستطلاعنا الحالي، كان معيار الاختيار أن يكون المبحوث في سن الـ 18 عاما فأكبر وأن يكون من نفس جنس الباحث. إذا لم يكن المبحوث الذي تم اختياره من خلال جدول كش متوفرا في وقت عمل المقابلة الأولى، يقوم الباحث بتحديد موعد لزيارة أخرى في وقت أخر من اليوم او في المساء، أي وقت الذي سيكون فيه المبحوث متوفرا. يقوم الباحث إجمالا وبعد الزيارة الأولى بعمل زيارتين أخريين وفي أوقات مختلفة من اليوم أو الليل بغرض عمل المقابلة. وفي حال تعذر عمل المقابلة لأن المبحوث غير موجود أو رفضه إجراء المقابلة أو تعذر الوصول اليه، يتم استبداله بشخص من المنزل المجاور وفقا لجدول كش. وفي حال تعذر إجراء المقابلة في المنزل البديل، يقوم الباحث بمتابعة طريقة المشي المعتادة.

ملحق رقم 4

التقارير و البيانات المتوفرة عن حقوق الإنسان في اليمن

توافق القانون اليمني مع التعهدات الدولية

ان مفهوم التوافق القانوني يشير إلى ما إذا كان القانون اليمني يدعم ويعزز ويساعد في تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي وافقت عليها الحكومة اليمنية. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع ليس الهدف الأساسي للتقرير،الا أن التوافق القانوني جزء أساسي لأدراك وحماية حقوق الإنسان. وبذلك فإن هذا الملحق يقدم مراجعة سريعة للتوافق القانوني في اليمن[1].

وقعت الحكومة اليمنية فعليا على جميع الاتفاقيات الدولية الرئيسية الخاصة بحقوق الإنسان. لطفا انظر الجدول التالي 1.5A والذي يتضمن قائمة بالاتفاقيات الدولية والبروتوكولات وما إذا كانت اليمن قد وقعت عليها أم لا.

١) من أجل الحصول على استعراض تأريخي للتوافق القانوني في اليمن، أنظر التقرير الوطني لحقوق الإنسان 2004 المتوفر في الموقع الإلكتروني التابع لوزارة حقوق الإنسان.

الجدول A4- 1 تعهدات اليمن الدولية الخاصة بحقوق الإنسان

	اسم المعاهدة	تاريخ التصديق
1	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تمت الموافقة عليه ونشره بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 8217 (3)	المادة 6 من الدستور اليمني والمعدل في 29 سبتمبر 1994
2	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والذي تم الموافقة عليه وعرضه للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 82200 (21)	29 فبراير 1987
3	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي تمت الموافقة عليه وعرضه للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 82200 (21)	29 فبراير 1987
4	الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة اشكال التمييز العنصري والتي تمت الموافقة عليها وعرضها للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 82106 (28)	8 اكتوبر 1972
5	الاتفاقية الدولية لمنع التمييز العنصري والمعاقبة عليها التي تمت الموافقة عليها وعرضها للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3068(64)	17 اغسطس 1976م
6	الاتفاقية الدولية ضد التمييز العنصري في الرياضة والتي تمت الموافقة عليها وتقديمها للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 40 (46)	وقعت عليها اليمن في 16 مايو 1986م ولكن لم يتم المصادقة عليها
7	الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والتي تمت الموافقة عليها وعرضها للتوقيع والمصادقة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 8260 (3)	9 فيراير1987م
8	اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتي تم الموافقة عليها وعرضها للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2391 (23)	9 فبراير 1987
9	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتي تم الموافقة عليها وعرضها للمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 39 (40)	5 نوفمبر 1981م
10	الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة و التي تمت الموافقة عليها وعرضها للمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 34 (180)	30 مايو 1984م
11	الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة والتي تم عرضها للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 640 (7)	في 9 فبراير 1987م رفضت اليمن الجملة الاخيرة من المادة 7 و عبرت عن تحفظها تجاه نص المادة 9
12	الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والتي تم عرضها للتوقيع والمصادقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 640 (7)	في 1 مايو 1991 قبلت اليمن في 4 ابريل 1997 تعديل الفقرة 2 من المادة 34
13	البروتوكول الاختياري حول مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة	2 مارس 2004 (الموافقة)
14	البروتوكول الاختياري حول بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية	15 ديسمبر 2004 (الموافقة)
15	اتفاقية الزواج برضى الطرفين،وتحديد السن الأدنى وتسجيل الزواج والتي تم عرضها للتوقيع والمصادقة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 81763 (17)	9 فبراير 1987م
16	اتفاقية 1926م بشأن منع الرق، والمعدلة بموجب بروتوكول العام 1953م والمبرمة في جنيف عام 1926 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1927م والمعدلة من خلال البروتوكول الصادر في 7 ديسمبر 1953م	9 فبراير 1987م
17	اتفاقية منع الإتجار بالبشر والاستغلال والمقرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 317 (4)	6 ابريل 1989م
18	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951م، والتي أقرتها مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وعديمي الجنسية	18 يناير 1980م
19	البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين والمقر من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 1186 (41)، والمشار إليه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2198 (21) بتاريخ 16 ديسمبر 1966م	16 يوليو 1970

	اسم المعاهدة	تاريخ التصديق
20	اتفاقية جنيف بشأن تحسين ظروف الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان، والتي وافق عليها المؤتمر الدبلوماسي لوضع مشروع اتفاقية دولية بشأن حماية ضحايا الحرب والذي عقد في جنيف في أغسطس 1949م كما أقر الاتفاقيات الثلاث التي تلي أدناه.	16 يوليو 1970م
21	اتفاقية جنيف بشأن تحسين ظروف الجرحى والمرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار	16 يوليو 1970م
22	اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب	16 يوليو 1970م
23	اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين اثناء الحرب	16 يوليو 1970م
24	البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.. وقد أقر هذين البروتوكولين في المؤتمر الدبلوماسي للتأكيد على القانون الإنساني الدولي.	17 ابريل 1990
25	الاتفاقية رقم 14 بخصوص الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية (منظمة العمل الدولية – آي إلى أو) أ: 1921م	29 يوليو 1976م
26	الاتفاقية رقم 15 بشأن الحد الادنى للسن المسموح به لاستخدام الأحداث كوقادين أو مساعدي وقادين	14 ابريل 1969م
27	الاتفاقية رقم 16 الخاصة بالفحص الطبي للأحداث المتواجدين على ظهر السفن	14 ابريل 1969م
28	الاتفاقية رقم 19 الخاصة بالمعاملة المتساوية للعمال المحليين والاجانب فيما يتعلق بتعويضات إصابات العمل – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
29	الاتفاقية رقم 29 الخاصة بالعمل الإجباري – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
30	الاتفاقية رقم 58 الخاصة بالسن الأدنى لعمل الأحداث في العمل البحري (معدل)	14 ابريل 1969م
31	الاتفاقية رقم 58 بشأن السن الدنيا لعمل الأحداث في العمل البحري (معدل) – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
32	الاتفاقية رقم 64 بشأن تنظيم عقود العمل للعمال المحليين – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
33	الاتفاقية رقم 65 بشأن العقوبات المترتبة على انتهاك عقود عمل العمال المحليين – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
34	الاتفاقية رقم 81 الخاصة بتفتيش العمل الصناعي والتجاري – منظمة العمل الدولية	29 يوليو 1976م
35	الاتفاقية رقم 86 الخاصة بعقود العمل (العمال المحليين) – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
36	الاتفاقية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية و حماية حق التنظيم النقابي- منظمة العمل الدولية	29 يوليو 1976م
37	الاتفاقية رقم 94 الخاصة بحماية الاجور – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
38	الاتفاقية رقم 95 الخاصة بحماية الأجور – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
39	الاتفاقية رقم 98 الخاصة بتطبيق مبادئ حق التنظيم والمساومات الجماعية – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
40	الاتفاقية رقم 100 حول المساواة في الأجور بين العمال الذكور والإناث لقاء القيام بنفس العمل	22 اغسطس 1969م
41	الاتفاقية رقم 104 بشأن الإعفاء من العقوبات الخاصة بانتهاكات عقود العمل من قبل العمال المحليين – منظمة العمل الدولية	22 اغسطس 1969م
42	الاتفاقية رقم 105 الخاصة بتحريم السخرة/العمل القسري – منظمة العمل الدولية	14 ابريل 1969م
43	الاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة – منظمة الصحة العالمية	22 اغسطس 1969م
44	الاتفاقية رقم 122 الخاصة بسياسة العمالة/الاستخدام – منظمة العمل الدولية	30 يناير 1989م
45	الاتفاقية رقم 131 بشأن وضع الحد الأدنى للأجور (بالإشارة إلى البلدان النامية) – منظمة العمل الدولية	30 يناير 1976م
46	الاتفاقية رقم 132 الخاصة بالإجازة المدفوعة الأجر – منظمة العمل الدولية	1 نوفمبر 1976م

	اسم المعاهدة	تاريخ التصديق
47	الاتفاقية رقم 135 الخاصة بتقديم الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسة – منظمة العمل الدولية	29 يوليو 1976م
48	الاتفاقية رقم 138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل– منظمة العمل الدولية	المقرة من قبل مجلس الوزراء في 15 فبراير عام 2000م ولكن التصديق عليها من قبل مجلس النواب لم يتم بعد
49	الاتفاقية رقم 144 بشأن مشاورات تعزيز تطبيق معايير العمل الدولية – منظمة العمل الدولية	29 يناير 2000م
50	الاتفاقية رقم 156 بشأن العمال ذوي المسؤوليات الأسرية – منظمة العمل الدولية	13 مارس 1989م
51	الاتفاقية رقم 158 بشأن أنهاء العمل/الاستخدام من قبل رب العمل – منظمة العمل الدولية	13 مارس 1989م
52	الاتفاقية رقم 159 الخاصة بالتأهيل المهني وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة – منظمة العمل الدولية	18 اكتوبر 1999م
53	الاتفاقية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمالة الاطفال – منظمة العمل الدولية	28 ديسمبر 1999م
54	الاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين	18 يناير 1998م
55	ميثاق الأمم المتحدة	المادة 6 من دستور الجمهورية اليمنية
56	اتفاقية منع استعمال وإنتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها	12 أغسطس 1998م
57	اتفاقية منع تصنيع وتخزين الأسلحة الكيميائية	5 يوليو 2000م
58	البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز	ديسمبر 2000م
59	نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	وقع في 28 ديسمبر 2000، لكن لم تتم المصادقة عليه إلى الآن
60	الميثاق العربي لحقوق الإنسان	تم المصادقة عليه، تاريخ التصديق غير معروف
61	الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	26 مارس 2009

و ببساطة فإن ما بعد التوقيع على هذه الاتفاقيات يتمثل في الوفاء بجميع التعهدات والذي يتطلب في الأساس توافق القوانين والتشريعات المحلية مع تلك الاتفاقيات. وفي آخر تقييم متوفر نفذته وزارة حقوق الإنسان في عام 2004م ثبت بأن هناك حاجة ملحة إلى تحسينات و على الرغم من أن التوافق القانوني لا يضمن التطبيق والالتزام الكامل بمعايير حقوق الإنسان، فإن القانون اليمني يقدم حماية قانونية معقولة لحقوق الإنسان برغم وجود العديد من أوجه القصور الكبيرة.

ويقدم التقرير الوطني لحقوق الإنسان 2004م، الذي أعدته وزارة حقوق الإنسان، المعالجة الأشمل للتوافق القانوني في اليمن مع التعهدات الدولية. ويغطي التقرير جميع شؤون حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ كما يتناول في أجزاء خاصة حقوق المرأة، والمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق الطفل. كما يعرض التقرير لنصوص الدستور والتشريعات والقرارات الجمهورية والقوانين الأخرى التي تظهر مدى توافق القوانين والتشريعات المحلية مع التعهدات الدولية.

وفي حين أن التقرير الوطني لحقوق الإنسان لعام 2004م، الذي أعدته وزارة حقوق الإنسان، يشير بشكل واضح الى النجاح العام في تجسيد معاهدات اليمن الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في القوانين والتشريعات المحلية، فإنه أيضا يذكر بالحاجة لتحقيق تقدم أفضل في عدد من المجالات. وغالبا ما تكون القضية غير متعلقة بتوافق القوانين اليمنية مع الاتفاقيات الدولية بقدر ما تكون الحاجة إلى التطبيق الحقيقي لهذه القوانين والتشريعات. وتقدم الجداول 2-A4 و3-A 4و 5-A4 ملخص لحقوق الإنسان المختلفة التي ناقشها تقرير وزارة حقوق الإنسان، وفيما إذا كانت القوانين والتشريعات اليمنية تتوافق مع المعاهدات الدولية و أي ملاحظات أخرى.

الجدول A4- 2 ملخص توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: الحقوق المدنية و السياسية

حقوق الإنسان	التوافق المحلي	ملاحظات
حق الحياة	الدستور القانون رقم 12، 1994 قانون الشرطة 15، 2000م	تعتبر عقوبة الاعدام في اليمن قانونية، وتطبق بموجب الشريعة
حق الحرية والامن الشخصي	الدستور قانون الإجراءات الجزائية	لا توجد حماية من الاعتقالات التعسفية العنف المبني على الجنس ما يزال مشكلة كبيرة
المساواة أمام القانون	الدستور	العوامل الثقافية الاجتماعية و الاقتصادية تحد من المساواة ولا سيما المساواة بين الجنسين
الحماية ضد التعذيب	الدستور قانون الاجراءات الجزائية (المواد رقم 91، 193،562)	انتهاكات حدثت وقامت وزارة حقوق الإنسان ووزارات أخرى بالتحقيق فيها
استقلالية القضاء والمحاكمات العادلة	الدستور قانون السلطة القضائية 1991م	استقلالية القضاء أثناء الممارسة ما تزال موضع استفهام 2001-2002م تدشين مبادرة الاصلاحات القضائية
مشروعية العقاب،بأثر رجعي،القانون الأكثر ملاءمة للمتهم	الدستور قانون الاجراءات الجزائية	
الحق في الخصوصية	الدستور قانون الاجراءات الجزائية (المواد 11، 12، 14،15، 16) قانون الجرائم والعقوبات 1994	
حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومات	الدستور قانون الصحافة والمطبوعات 1990م القرار الرئاسي رقم 26	تراخيص الإنتاج والتوزيع الاعلامي مكلفة وفي نفس الوقت يصعب الحصول عليها تم ملاحظة انتهاكات متعددة: سجن الصحفيين،الغرامات،اغلاق صحف مطبوعة،مصادرة معدات الاعمال الفنية تخضع لأشكال مختلفة من الرقابة
حق تشكيل الجمعيات و الأحزاب السياسية	الدستور قانون الاحزاب السياسية 1994م قانون المنظمات غير الحكومية والجمعيات 2001م قانون المنظمات والنقابات 2002م	
حق المشاركة في القضايا/الشؤون العامة	الدستور قوانين الانتخابات قانوني التنظيمات والاحزاب السياسية والجمعيات	تهميش « الأخدام»
منع نشر الحروب و الكراهية	الدستور قانون التنظيمات والاحزاب السياسية 1991م قانون الصحافة والمطبوعات 1990م قانون المنظمات غير الحكومية 2001م قانون الجرائم والعقوبات	

المصدر: التقرير الوطني لحقوق الإنسان 2004 الصادر عن وزارة حقوق الإنسان

الجدول A4- 3 ملخص مدى توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حقوق الإنسان	التوافق المحلي	ملاحظات
حق العمل و شروط العمل الكريم	الدستور قانون العمل لعام 1995م قانون الخدمة المدنية والإصلاح الإداري 1991م العديد من المبادرات الهادفة لزيادة فرص العمل	صعوبة تطبيق القوانين التفاوت في الدفع/الأجر للنساء والمهاجرين مقارنة بالرجال المحليين تدني تمثيل المرأة في مواقع العمل معطلة بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور تهميش "الأخدام"
الحق في تشكيل الاتحادات العمالية و الحق في الإضرابات	قانون العمل 1995م قانون اتحاد العمال، 2002م	
حق الضمان الاجتماعي والحماية	الدستور قانون الضمان الاجتماعي 1996م والمعدل في عام 1999.	تقديم مساعدة مالية غير كافية
الحق في مستوى معيشي لائق	القانون (يعترف بأهمية تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في القضايا الاقتصادية) مبادرات متعددة لزيادة التنمية	معطلة بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور تهميش " الأخدام"
حق الصحة الجسدية والعقلية	الدستور مبادرات متعددة لتحسين مؤشرات الصحة	الكثير من النساء لا يحصلن على خدمات الصحة الإنجابية
الحق في التعليم	الدستور القانون العام للتعليم 1992م	الالتحاق بالتعليم ما زال متدنيا وبخاصة بين الإناث جودة التعليم متدنية الأمية مرتفعة خصوصا بين الإناث
حق المشاركة في الحياة الثقافية	الدستور قانون الملكية الفكرية 1994م العديد من المبادرات الهادفة للمحافظة على الإرث الثقافي	تهميش « الأخدام»
حق الجنسية	القانون 2003،24 م	لا يعطي القانون 24 المرأة اليمنية المتزوجة من أجنبي نفس فرص منح الجنسية لأبنائها مقارنة بالرجال

المصدر: التقرير الوطني لحقوق الإنسان 2004م الصادر عن وزارة حقوق الإنسان

الجدولA4- 4 ملخص مدى توافق القانون اليمني مع المعاهدات الدولية: حقوق النساء والأطفال

حقوق الإنسان	التوافق المحلي	ملاحظات
مشاركة المرأة السياسية	الدستور قانون الانتخابات	تمثيل المرأة في كل مواقع المشاركة السياسية ما زال متدنيا (التصويت،المناصب العامة،...الخ)
الحق في تكوين أسرة	قانون الأحوال المدنية 1992م والمعدل عام 1998م	ليس هناك حد أدنى لسن الزواج يمكن تزويج الفتيات ضد رغبتهن بموافقة الوصي الشرعي
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	قانون رعاية وتأهيل المعاقين، 1999 قرار مجلس الوزراء رقم 284 لعام 2002م قانون حقوق الطفل 2002م	تهميش «الأخدام» قدرات محدودة
حقوق الطفل	قانون رعاية الأحداث،1992م،والمعدل عام 1997م قانون الجنسية والمعدل في عام 2003م قانون حقوق الطفل قانون الجرائم والعقوبات	القضايا المتعلقة بمعاملة الأشخاص فوق سن الـ 15 عاما كبالغين الطفل من امرأة يمنية وأب غير يمني لا يحصل على الجنسية الكثير من الاطفال تحت سن 14 عاما يعملون

المصدر: التقرير الوطني لحقوق الإنسان لعام 2004م الصادر عن وزارة حقوق الإنسان

كما توضح الجداول A4-2 و4 A-3 و A4-4، طورت اليمن بنية تحتية تشريعية قوية لحقوق الإنسان. وبرغم هذا التقييم، فقد اقترحت المنظمات الدولية لحقوق الإنسان العديد من القوانين التي تتعارض مع جوهر و/أو رسالة اتفاقيات حقوق الإنسان أو تلك التي لم يتم تطويرها بصورة كافية. أبرز الامثلة على ذلك تتمثل في عدم وجود تعريف واضح للتمييز العنصري في القانون اليمني٢، كما أنه لم يتم التعامل مع قضية عمالة الاطفال القسرية بشكل صريح في القانون الوطني٣، وكذلك المخاوف بشأن مسألة واختصاصات لجنة حماية الفضيلة ومكافحة الرذيلة التي أنشئت في عام 2008م٤ وغياب تعريف شامل للتعذيب في القانون الوطني٥، ; بالإضافة إلى غياب قضاء عادل٦، يعاقب القانون في بعض الحالات٧ من خلال الجلد بالسياط، الضرب، التعذيب وبتر الأعضاء؛ هناك العديد من القوانين حول حقوق المرأة٨ ؛ توضيح صلاحيات أجهزة الأمن المختلفة فيما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز٩، والمخاوف بشأن المحكمة الجزائية الخاصة المتخصصة١٠، والعديد من المواضيع الأخرى.

علاوة على القوانين المعينة التي ذكرتها جماعات حقوق الإنسان، التمتع بالحقوق يبقى تحديا كبيرا في اليمن. ويرتبط ذلك جزئيا بسبب عدم قدرة الحكومة اليمنية على الإيفاء بكل تعهداتها والتزاماتها وأحيانا التطبيق الضعيف أو عدم تطبيق القانون. ونتحول الآن إلى التقارير وبيانات الاستطلاع حول المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان والمنظمات والتي تم الانتهاء منها إما قبل أو بالتزامن مع الاستبيان الخاص بهذا التقرير.

٢ لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز العنصري، 19 أكتوبر 2006.

٣ لجنة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، 13 أكتوبر 2009.

٤ لجنة الأمم المتحدة حول التعذيب، مايو 2010. «الملاحظات الختامية من قبل اللجنة حول التعذيب».

٥ المرجع نفسه

٦ المرجع نفسه

٧ المرجع نفسه

٨ اللجنة الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة. 13 مارس 2007.

٩ هيومن رايتس ووتش. الإختفاءات القسرية و الإعتقال التعسفي في النزاع المسلح مع المتمردين الحوثيين في اليمن. 2008.

١٠ مرجع سابق

تقارير عن قضايا حقوق الإنسان

تناولت التقارير التي تعدها منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، بالإضافة إلى لجان حقوق الإنسان العاملة في الأمم المتحدة، قضايا حقوق الإنسان في البلد بالتفصيل.[١١] وقد أشارت هذه التقارير إلى عدد من القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد جادلت وزارة حقوق الإنسان في أحايين كثيرة بأن هذه التقارير تحوي عدد من الأخطاء المثبتة وأنها قد عملت مع هذه المنظمات بغرض تصحيح هذه الأخطاء.

مؤسسات ومنظمات حقوق الإنسان

تعتبر وزارة حقوق الإنسان والمحاكم والبرلمان هي المؤسسات الثلاث ذات التأثير الأكبر على قضايا حقوق الإنسان في اليمن. وفضلا عن ذلك، هناك مجتمع مدني نشط وهناك عشرات المنظمات التي تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان في اليمن.

وتعتبر وزارة حقوق الإنسان منظمة حقوق الإنسان الأهم ضمن الحكومة اليمنية. وتهدف الوزارة "إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع الـوزارات، والمؤسسات، والجماعات المختصة لتفعيل وتنشيط آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، وتأكيد التزام بلدنا بالاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقنا عليها[١٢].» وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف العامة،تنفذ الوزارة سبعة أنشطة:

1. اقتراح السياسات،والخطط،البرامج والاجراءات التي تعزز وتحمي حقوق الإنسان; وتطبيقها بالتعاون مع الجهات المعنية.
2. مراجعة النظام الأساسي والقوانين لتحديد مدى توافقهم مع مبادئ وقواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمصدقة من قبل اليمن واقتراح التعديلات الضرورية في العديد من نصوص القوانين المحلية بما يتفق مع الدستور والقوانين النافذة.

١١ أنظر على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية. اليمن: القمع تحت الضغط. 2010؛ هيومن رايتس ووتش. بإسم الوحدة: إستجابة الحكومة اليمنية الوحشي لاحتجاجات الحراك الجنوبي. 2009؛ هيومن رايتس ووتش. الشواطئ العدائية: إساءة المعاملة والإعادة القسرية لطالبي اللجوء في اليمن. 2009. لجنة الأمم المتحدة حول القضاء على التمييز ضد النساء (UNCEDAW). التقرير الدوري السادس: اليمن.» 2008؛ لجنة الأمم المتحدة حول القضاء على التمييز ضد النساء «التقرير الدوري السادس للدول الأعضاء: اليمن». 2007.

١٢ المادة الثانية من الهيكل التنظيمي لوزارة حقوق الإنسان، 2004. «التقرير الوطني لحقوق الإنسان: 2004»

3. استقبال والتحقق من شكاوى المواطنين وجماعات ومؤسسات حقوق الإنسان ومعالجة ما يقع منها في نطاق اختصاص الوزارة وبالتعاون مع الجهات المعنية.
4. رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطنين من خلال تعليمهم الحقوق التي كفلها لهم الدستور والقانون،ونشر ثقافة حقوق الإنسان في أوساط كل شرائح المجتمع من خلال طرق متنوعة لإرشاد الجمهور،وتعزيز أواصر التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في حقل حقوق الإنسان.
5. إعداد التقارير الدورية عن الالتزامات الدولية للبلد وبالتعاون مع الجهات المعنية.
6. التنسيق وتوسيع نطاق التعاون مع المنظمات التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان.
7. تجميع وتحليل وتوثيق البيانات المرتبطة بحقوق الإنسان وسياسة الحكومة بهذا الشأن [١٣].

ويعد القضاء المؤسسة الحكومية الحيوية الثانية بالنسبة لحقوق الإنسان في اليمن. ويقع على المحاكم بشكل كبير مسؤولية الاستماع والفصل في حالات الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان. وثالث جهة حكومية تعنى بحقوق الإنسان هي البرلمان وعلى وجه الخصوص لجنة الحقوق والحريات العامة. ومع ذلك،فاللجنة لم تعقد أي اجتماعات مؤخرا.

الوعي العام بقضايا ومنظمات حقوق الإنسان

في يوليو 2009م، قام المركز اليمني لقياس الرأي العام بتنفيذ أول استطلاع متعلق بقضايا حقوق الإنسان في اليمن. وقد ركزت الدراسة على الوعي ومدى تمتع المواطنين بحقوق الإنسان وكذلك معرفتهم بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. و يقدم التقرير النتائج الرئيسية للاستطلاع الاول. وقد تم تنفيذ ألف مقابلة للاستطلاع في مختلف مناطق اليمن.

وتم تنفيذ اختبارات الأهمية/الدلالة (اختبارات مربع كاي) لتحديد ما إذا كانت الإجابات تتباين بشكل كبير على مستوى الجنس وكذلك توزيع الريف والحضر. وقد تمت الإشارة إلى النتائج الدالة إحصائيا فقط. وكما هو متوقع، تتباين استجابات المبحوثين عموما بحسب الجنس وتوزيع الريف والحضر.

معرفة وتقييم حقوق الإنسان

فهم حقوق الإنسان

تم سؤال المبحوثين عن ما يدور في أذهانهم عندما يسمعون بمصطلح/عبارة حقوق الإنسان، بغرض معرفة ما يعنيه مصطلح/عبارة حقوق الإنسان بالنسبة لهم. يميل المبحوثون إلى الإشارة إلى حقوق معينة أو الإشارة إلى المفاهيم الواسعة مثل الديمقراطية (26%)، وحرية التعبير (27%)، والعدالة (30%)، أو المساواة (23%). ويبين الجدول التالي رقم A4-5 بقية النتائج.

الجدول A4- 5 ما الذي يتبادر الى الذهن عند تسمع بمصطلح حقوق الإنسان؟

	الجنس		توزيع الحضر والريف		المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	الريف	
الديمقراطية	26%**	15%	21%	20%	21%
حرية التعبير	27%**	18%	29%**	20%	23%
العدالة	30%*	25%	35%**	24%	28%
المساواة	23%	21%	25%	21%	22%
الأمن	12%	11%	18%**	9%	12%
الحق فى التعليم	9%	15%**	12%	12%	12%
الحق فى العمل	7%	10%	9%	8%	9%
كل أو معظم ما ذُكر	22%	32%**	34%**	23%	27%
فكرة غربية	3%	2%	1%	4%*	3%
لا أهتم/لا شيء يتبادر الى ذهنى	8%	11%*	6%	11%**	9%
لم أسمع أبدا بحقوق الإنسان	4%	10%**	1%	10%**	7%
لا أعرف	3%	3%	2%	3%	3%
أخرى	4%	3%	6%	2%	4%
ع=1000					

عند قراءة قائمة بثلاثين قضية من قضايا حقوق الإنسان على المبحوثين وسؤالهم إن كانوا قد سمعوا او قرأوا عن هذه القضايا في اليمن خلال الستة الأشهر الماضية، كان هناك تباين كبير في إجابات المبحوثين حول هذه القضايا. القضية الموجودة في القائمة والتي سمع بها القليل من المبحوثين أو قرأوا عنها كانت حقوق المهمشين (الأخدام)، واحتلت قضية تعليم الفتاة الصدارة بـ 70% من المبحوثين ممن قرأوا أو سمعوا بها. ومقابل كل قضية ذكرت، كان المبحوثون من الرجال وقاطنو المناطق الحضرية هم أكثر من سمع أو قرأ عنها. ويبين الجدول التالي (A6.4) النتائج بالتفصيل

١٣ مرجع سابق

الجدول A4- 6 هل سمعت او قرأت عن القضايا التالية خلال الأشهر الستة الماضية؟

	الجنس		الريف والحضر		المجموع
	ذكور	اناث	حضر	ريف	
حق المرأة في العمل	%60	%56	%65*	%55	%58
حق المرأة في تولي منصب عام	%43**	%32	%48**	%33	%37
حق المرأة في الترشح للبرلمان	%52**	%34	%51**	%40	%43
تعليم الفتاة	%70	%69	%75*	%67	%70
حق الطفل	%58	%55	%68**	%51	%56
حقوق الأقليات المهمشة (الأخدام)	%35**	%28	%37*	%29	%31
حقوق اللاجئين في اليمن	%42**	%30	%44**	%32	%36
حقوق الاجانب في اليمن	%51**	%44	%51	%45	%47
حقوق المعاقين	%57*	%50	%63**	%49	%53
ممارسة العبادة حسب الطوائف الدينية	%41**	%30	%39	%34	%35
الحقوق الديمقراطية والسياسية	%68**	%45	%66**	%53	%57
حق حرية التعبير	%66**	%54	%74**	%54	%60
حقوق الصحفيين في الكتابة والنشر	%60**	%39	%63**	%44	%50
حق الحصول على الخدمات الأساسية	%50**	%44	%57**	%42	%47
ع=1000					

*ح < 05. (تم التأشير على الأرقام ذات الدلالة العالية)

**ح < 01.

وبالانتقال من قضايا حقوق الإنسان العامة الى موضوعات أكثر تحديدا لحقوق الإنسان في اليمن، نجد بأن مستويات الوعي تزداد. ومن غير المستغرب أن نجد بأن المبحوثين كانوا على درجة عالية من الوعي بمواضيع غاية في الأهمية مثل تأجيل الانتخابات البرلمانية 2009م والنزاع المتقطع في صعدة (93% لكل منهما). وكان مستوى الوعي أكثر تدنيا فيما يتعلق بقضية الجعاشن في محافظة إب (34%). وبعيدا عن الاضطرابات في بعض المناطق الجنوبية،فإن من يقطنون في المناطق الحضرية يتمتعون بمستويات وعي أعلى حول كل قضية من القضايا المذكورة في القائمة. وبالنسبة لقضية الجعاشن، والأحداث في الجنوب، وحرب صعدة، يتمتع الرجال بمستويات وعي أكبر، في حين تتمتع النساء بوعي بقضية الزواج المبكر. الجدول A4-7 يبين النتائج بالتفصيل.

الجدول A4- 7 الوعي بقضايا معينة خاصة بحقوق الإنسان في اليمن

	الجنس		الحضر والريف		المجموع
	ذكور	اناث	حضر	ريف	
الجعاشن	%43**	%24	%42**	%30	%34
الأحداث في الجنوب	%93**	%83	%89	%88	%88
الزواج المبكر	%74	%82**	%89**	%73	%78
تهريب الأطفال	%71	%67	%83**	%63	%69
الاعتقالات التعسفية	%44	%42	%53**	%39	%43
الاختفاء القسري	%40	%39	%50**	%35	%40
أزمة الانتخابات البرلمانية	%94	%91	%97**	%91	%93
حرب صعدة	%97 **	%89	%97**	%91	%93
ع=1000					

التقييم

وشمل الاستطلاع عددا من الأسئلة المتعلقة بمدى شعور المبحوثين بأن مجموعة من الحقوق السياسية و المدنية والاقتصادية والاجتماعية مكفولة في اليمن أم لا. إجمالا،ذكر المبحوثون 27 حقا من الحقوق المختلفة. وعموما،يشعر أغلبية المبحوثين بأن معظم الحقوق المطروحة في الاستطلاع غير مكفولة في اليمن. يرى نصف المبحوثين أو أكثر بأن سبعة حقوق فقط من الحقوق المطروحة في الاستطلاع مكفولة بشكل كامل في اليمن. علاوة على ذلك، تشعر نسبة لا بأس بها بأن كل الحقوق غير مكفولة بشكل كامل. الجداول التالية A4-7 و A4-8 تبين هذه النتائج بشكل مفصل كما أنه تم مناقشتها بشكل أعمق لاحقا.

مقارنة بغيرها من حقوق الإنسان، يميل المبحوثون الى القول بأن الحقوق السياسية مكفولة أكثر. وقد كان هذا صحيحا خصوصا بين المبحوثين من الرجال والذين يعتقدون بشكل كبير بأن الحقوق السياسية مكفولة تماما. ومن الملاحظ، من بين الحقوق السياسية، أن مؤشرات المشاركة السياسية للمرأة (الحق في تولي منصب عام والترشح للبرلمان) تدرك على أنها مكفولة تماما حسب نسب قليلة من المبحوثين (29%، و35% على التوالي)

وبالنسبة لجميع الحقوق المدنية المطروحة في الاستطلاع، فإن أغلبية المبحوثين يدركون بأنها غير مكفولة بشكل كامل. وفي حين أن هناك بعض الاختلافات الكبيرة في التصورات بين النساء والرجال، وايضا بين سكان الحضر والريف، لا يوجد نمط عام يجمع هاتين الفئتين. ومن المثير للاهتمام، بأنه في حين يرى 44% من المبحوثين بأن حرية التعبير مكفولة، نجد عند السؤال عن أشكال التعبير – مثل حق الصحفيين

في الكتابة والنشر، والحق في الاحتجاج والإضراب والحق في التظاهر– بأن القليل من المبحوثين يشعرون بأن هذه الحقوق مكفولة. وقد حصلت استقلالية القضاء بالإضافة الى إمكانية محاسبة المسؤولين الفاسدين على أقل العلامات. حيث يشعر 19% من المبحوثين فقط بأن حصولهم على قضاء عادل ومستقل مكفول و يرى 11% فقط بأنه يمكن محاسبة المسؤولين الفاسدين.

يحوي الجدول A4-8 نتائج التصورات الخاصة بضمانات الحقوق السياسية و الحقوق المدنية. نسبة المبحوثين الذين يتصورون أن قائمة الحقوق " مكفولة" (مقابل من قالوا بأنها "مكفولة إلى حد ما" أو "غير مكفولة".

الجدول A4- 8 تصور ما اذا كانت الحقوق السياسية والمدنية

مكفولة ام لا

		الجنس		توزيع الريف والحضر		المجموع
		ذكور	إناث	الحضر	الريف	
الحقوق السياسية	الحقوق الديمقراطية والسياسية	53%**	45%	43%	51%	49%
	حق الانتماء للأحزاب السياسية	74%**	52%	58%	65%*	63%
	حق الترشح	63%**	57%	60%	60%	60%
	حق ترشيح أعضاء مجلس النواب	79%**	65%	70%	73%	72%
	حق ترشيح المحافظين	49%**	48%	49%	49%	49%
	حق ترشيح أعضاء المجلس المحلي	80%**	64%	72%	73%	72%
	حق المرأة في تولي منصب عام	36%**	23%	35%**	27%	29%
	حق المرأة في الترشح للبرلمان	43%**	27%	40%**	32%	35%
الحقوق المدنية	الحق في الأمن	46%	48%	43%	48%**	47%
	حرية التعبير	41%	47%**	30%	50%	44%
	حق الصحفيين في الكتابة والنشر	31%	33%	25%	35%**	32%
	حق الاحتجاج والإضراب	31%**	24%	24%	30%	28%
	الحق في التظاهر	30%	27%	23%	30%*	28%
	القضاء العادل والمستقل	18%	21%**	18%	20%	19%
	محاسبة المسؤولين الفاسدين	8%	13%**	10%	11%	11%
		ع=1,000				

وقد تم تقييم اثنين من الحقوق الاقتصادية من قبل المبحوثين: الحق في العمل وحق المرأة في العمل. لكلا الحقين، يعتقد نصف المبحوثين تقريبا بأن هذه الحقوق مكفولة. وتميل النساء بنسبة أعلى من الرجال إلى الاعتقاد بأن الحق في العمل مكفول، فيما يرى المبحوثون في المناطق الريفية وبنسبة أعلى من غيرهم بأن حق المرأة في العمل مكفول.

هناك تباينات كبيرة فيما يتعلق بإدراك ما إذا كانت الحقوق الاجتماعية المختلفة مكفولة أم لا. أكثر من ثلاثة أرباع المبحوثين (76%) يرون بأن الحق في التعليم مكفول بشكل عام. و يرى ثلثا المبحوثين (67%) بأن حق المرأة في التعليم مكفول بشكل تام. وفي كلتا الحالتين، يرى المبحوثون في المناطق الحضرية بشكل كبير بأن هذه الحقوق مكفولة. ومن ناحية أخرى، يعتقد المبحوثون بأن حق الأخدام (17%) وحق الحصول على الخدمات الاساسية (37%)، وحق اللاجئين (37%)غير مكفولة. وفي حين يعتبر التمييز على مستوى الجنس و التوزيع الحضري/الريفي مهم بالنسبة لعدد من الحقوق الاجتماعية ، فإن هناك إجماعا من قبل كل الفئات على أن حقوق الأخدام ليست مكفولة.

كما تم تناول اثنين من الحقوق الثقافية المتعلقة بالدين. ووفقا لـ 37% من المبحوثين،أغلبهم من الرجال و سكان المناطق الحضرية، فإن الحق في تغيير المذهب الديني (مثلا: التحول من الشافعية الى الزيدية والعكس) مكفول تماما وفقا لـ 37% من المبحوثين، غالبيتهم من الرجال وسكان الحضر. علاوة على ذلك، يعتقد أكثر من نصف المبحوثين (55%) بأنهم يتمتعون بمطلق الحرية في ممارسة الشعائر الدينية.

ويمكن الاطلاع على التصورات المتعلقة بضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجدول A4-9. كما في الجدول السابق، نسبة المبحوثين الذين يعتبرون بأن الحق المذكور في القائمة "مكفول" مقابل "مكفول إلى حد ما" أو " غير مكفول " مذكورة حسب الجنس وتوزيع الريف والحضر.

الجدول A4- 9 تصور ما إذا كانت الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مكفولة أم لا.

		الجنس		توزيع الحضر والريف		المجموع
		ذكور	اناث	حضر	ريف	
الحقوق الاقتصادية	الحق في العمل	%47	%49**	%48	%48	%48
	حق المرأة في العمل	%50	%49	%59**	%46	%50
الحقوق الاجتماعية	الحق في التعليم	%79	%74	%84**	%73	%76
	حق المرأة في التعليم	%72	%63	%79**	%63	%67
	حقوق الفئات المهمشة (الاخدام)	%16	%18	%19	%16	%17
	حقوق اللاجئين فى اليمن	%39**	%36	%37	%38	%37
	حقوق الأجانب فى اليمن	%50	%47	%49	%49	%49
	حقوق الطفل	%49	%51	% 50	%50	%50
	حقوق المعاقين	%49*	%48	%50	%47	%48
	حق الحصول على الخدمات الأساسية	%36	%38**	%45**	%34	%37
الثقافية	الحق فى تغيير المذهب الدينى/التحول بين المذاهب	%43**	%31	%42*	%35	%37
	الحق في ممارسة الشعائر الدينية	%55**	%54	%53	%55	%55
	ع=1,000					

بالانتقال إلى ما بعد التصورات الخاصة بما إذا كانت حقوق بعينها مكفولة أم لا، تم سؤال المبحوثين عما إذا كانوا يشعرون بأن حقوقهم قد انتهكت أم لا. أفاد اكثر من خمس المبحوثين (21%)، من الرجال و سكان الحضر بأن حقوقهم قد انتهكت. يجب النظر الى هذه النتيجة بمنتهى الحذر، فبدون الفهم الكافي لماهية حقوق الإنسان وما قد يشكل انتهاكا في نظر المبحوثين، ستكون هذه النتيجة موضع شك كبير. وقد يعزى المعدل المرتفع لما يعتبر انتهاكات بين الذكور و المبحوثين في الحضر إلى وعيهم الواسع وفهمهم لموضوع حقوق الإنسان. وعليه، ربما قد تكون حقوق النساء و المبحوثين في الريف قد انتهكت في واقع الأمر بدرجة عالية ولكن لا يعرفون ذلك بسبب قلة الوعي بهذه القضايا. وعلى هذا النحو، لم يطرح هذا الاستطلاع موضوع حقوق إنسان معينة، كما هو عليه الحال مع استطلاع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي وردت نتائجه في الفصول السابقة.

الجدول A4- 10 ادراك المبحوثين لانتهاكات حقوق الإنسان

	الجنس		الحضر والريف		المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	الريف	
انتهاكات تم التعرض لها	%27**	%15	%27**	%18	%21
لم يتعرض لانتهاكات/لا يعرف	%73	%85	%73	%82	%79
ع=1000	%100	%100	%100	%100	%100

وفي حين أنه يجب على المرء النظر إلى النتائج المبينة في الجدول A4-10 بالنسبة لما يعتبر بأنه انتهاكات لحقوق الإنسان بحذر شديد، من المفيد النظر الى الجهات والأشخاص الذين لجأ المبحوثون إليهم طلبا للمساعدة عندما انتهكت حقوقهم. فمن بين 210 مبحوث ممن أفادوا بأن حقوقهم قد انتهكت، أكثر من النصف (53%) لجأوا للحكومة و الربع تماما (25%) لجأوا الى الشيخ أو القبيلة. ولكلتا المجموعتين من المبحوثين فإن أقل من الثلث (29% و 28% على التوالي) يشعرون بأنه قد تم التعامل مع مشاكلهم بشكل ملائم. النتائج كاملة عن هذا السؤال مبينة في الجدول التالي رقم A4-11.

الجدول A4- 11 لمن لجأت؟ وهل استعدت حقوقك؟

منظمة /مؤسسة	النسبة	تم استعادة الحقوق
الحكومة	%53 (111)	%29 (32)
الشيخ/القبيلة	%25 (53)	%28 (15)
عاقل الحارة	%9 (19)	%37 (7)
قيادات دينية	%3 (7)	%14 (1)
أصدقاء	%3 (7)	%43 (3)
كبار السن فى الأسرة (عاقل الأسرة)	%7 (14)	%43 (6)
الحزب السياسى للمبحوث	%1 (2)	%50 (1)
منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان	%1 (2)	%50 (1)
الإعلام	%1 (2)	%0 (0)
لم أعمل شيء	%4 (9)	%0 (0)
أخرى	%7 (15)	%20 (3)

ومن ثم تم سؤال جميع المبحوثين عن الجهة التي سيلجأون إليها بحثا عن المساعدة فيما لو انتهكت حقوقهم، ومرة أخرى، كانت الدولة، الشيخ/القبيلة الخيارات الأكثر شعبية، وحلت الدولة في مرتبة متقدمة وبخاصة في أوساط الرجال. يبين الجدول التالي رقم A4-12 النتائج بالتفاصيل.

الجدول A4- 12 في حال انتهكت حقوقك،لمن ستلجأ طلبا للمساعدة؟

	الجنس**		المجموع
	ذكور	اناث	
الحكومة	%67	%53	%60
الشيخ / القبيلة	%13	%13	%13
عاقل الحارة	%5	%11	%8
كبار السن في الاسرة	%4	%15	%10
أخرون	%12	%7	%10
ع=1000	%100	%100	%100

«أخـــرون» شملت كـل الفئات التي حصلت على ما نسبته >5% من إجابات المبحوثين (العلماء/القيادات الدينية،الأصدقاء،الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان،الاعلام،لن يعمل شيء،لا يعرف).

منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان:

الوعي،المواقف والمشاركة

يكمن الهدف الأساسي للاستطلاع في قياس مستوى وعي المواطنين ومواقفهم تجاه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. أولا، تم كتابة تقرير خاص بنتائج مجموعة من الاسئلة المتعلقة بمستوى الوعي. بعد ذلك درس التقرير المواقف تجاه منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وأولويات المواطنين.

مستوى الوعي

أولا، تم سؤال المبحوثين عما إذا كانوا يعرفون أي شيء عن منظمات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا حقوق الإنسان. أكثر من الربع بقليل (26%) قالوا إنهم يعرفون، برغم أن الرجال و المبحوثين في الحضر أفادوا بأنهم يعرفون الكثير عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. الجدول التالي رقم A4-13 يبين نتائج الاجابات عن هذا السؤال.

الجدول A4- 13 التقييم الذاتي للوعي بأنشطة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

	الجنس		الحضر والريف		المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	الريف	
يعرف بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان	%31**	%21	%32**	%23	%26
لا يعرف	%69	%79	%68	%77	%74
ع=1,000	%100	%100	%100	%100	%100

وتم سؤال المبحوثين الذين أفادوا بأنهم يعرفون عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان عن المصادر التي يستقون منها الأخبار والمعلومات عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. وقد كانت الإجابات مقسمة بالتساوي بين الأصدقاء والأقارب (25%) وبين مصادر اعلامية محلية متنوعة مثل التلفزيون المحلي (21%)،و القنوات الفضائية العربية (21%)،والصحف (19%). ويبين الجدول التالي رقم A4-14 الإجابات بشكل كامل.

الجدول A4- 14 مصدر الاخبار والمعلومات عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان

المصدر	
الحديث مع الأصدقاء والأقارب	%25
التلفزيون المحلي	%21
القنوات الفضائية العربية	%21
الصحف	%19
الراديو	%4
ملصقات دعائية خاصة بالمنظمات	%5
شاركت مع أحد أقاربي في هذا النشاط	%5
ساندته/ساندتها مؤسسة/منظمة في قضيته/ها	%0
أخرى (حدد)	%2
المجموع (ع=260)	%100

بالإضافة إلى الأسئلة العامة عن مستوى الوعي ومصادر المعلومات، تم سؤال المبحوثين عن معرفتهم بمنظمات مجتمع مدني بعينها. وحصلت المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) على أعلى نسبة حيث يعرفها ما نسبته (32%) من المبحوثين، وحل في المرتبة الثانية المرصد اليمني لحقوق الإنسان (27%)، تلاه مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) (22%)، صحفيات بلا قيود (21%). ومع ذلك، لم تحظ منظمة مجتمع مدني واحدة بأكثر من ثلث المبحوثين الذين أفادوا بمعرفتهم بمنظمات

المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويبين الجدول رقم A4-15 النتائج بالتفصيل.

الجدولA4 -15 المعرفة بمنظمات مجتمع مدني معينة تعمل بمجال حقوق الإنسان

المنظمة المحددة	الوعي بمستوى المنظمة
المنظمة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود)	%32
المرصد اليمني لحقوق الإنسان	%27
مؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى)	%22
صحفيات بلا قيود	%21
مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان	%15
المدرسة الديمقراطية	%13
منتدى الإعلاميات اليمنيات	%11
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان	%11
مؤسسة تنمية القيادات الشابة	%11
المؤسسة العربية لحقوق الإنسان	%10
منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات	%8
اخرى (حدد)	%5
ع=260	

المواقف/الاتجاهات

هناك إدراك عام من قبل المبحوثين الذين أفادوا بأنهم سمعوا عن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان بأهمية هذه المنظمات. ذكر ما نسبته 94% من المبحوثين بأن هذه المنظمات مهمة أو مهمة إلى حد ما على الأقل. الجدول التالي (A4-16) يبين النتائج كاملة.

الجدول A4- 16 تقييم اهمية منظمات المجتمع المدني بشكل عام

هل منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان مهمة ؟	
نعم	%81
إلى حد ما	%13
لا	%6
لا أعرف	%0
المجموع	%100
ع = 260	

وبالمثل، عند السؤال عن فاعلية منظمات المجتمع المدني، أفاد 78% من المبحوثين بأن هذه المنظمات فعالة وفعالة إلى حد ما، وتميل النساء هنا بشكل أكبر من الرجال الى التفاؤل فيما يتعلق بهذا الشأن. يبين الجدول رقم A4-17 النتائج بالتفصيل.

الجدول A4- 17 فاعلية منظمات المجتمع المدني العاملة

	الجنس		المجموع
	ذكور	اناث	
فعالة	%19	%40**	%27
فعالة الى حد ما	%55**	%46	%51
غير فعالة	%24**	%13	%19
لا أعرف	%2	%2	%2
ع=260	%100	%100	%100

وقد انقسم المبحوثون عندما طلب منهم تقييم ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة حرة وعادلة، حيث ذكر أكثر من الثلث (37%) بأنها كذلك، في حين يعتقد 39% من المبحوثين أن البيئة حرة وعادلة الى حد ما فقط. علاوة على ذلك، أفاد 16% من المبحوثين بأن البيئة ليست عادلة وحرة. يوضح الجدول رقم A4-18 النتائج بالتفصيل.

الجدول A4- 18 ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة عادلة وحرة

	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
نعم	%34	%42**	%37
إلى حد ما	%38	%40**	%39
لا	%22**	%7	%16
لا أعرف	%6	%11**	%8
ع=260	%100	%100	%100

وعند قراءة قائمة بالقضايا التي تتناولها منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وطلب تقييم ما إذا كان كل منها مهم، مهم إلى حد ما، أفاد معظم المبحوثين بأن جميع قضايا الساحة، بعيدا عن الحقوق السياسية للنساء، مهمة. وبالنسبة للقضايا المتعلقة بحقوق المرأة، فإن النساء يشعرن بشكل كبير بأن هذه القضايا مهمة. إضافة إلى ذلك، تعتبر حرية التعبير، الحقوق الديمقراطية والسياسية، وحق ممارسة الدين مهمة بالنسبة لأغلبية المبحوثين وبشكل خاص سكان المناطق الريفية. ويبين الجدول 4A-19 النتائج بالتفصيل.

الجدول A4- 19 تصنيف مجالات القضية " المهمة" بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني لتناولها

	الجنس**		الريف** والحضر		المجموع
	ذكور	اناث	حضر	ذكور	
حق المرأة في العمل	%67	%88**	%76	%78	%78
حق المرأة في تولي منصب عام	%40	%55**	%45	%48	%47
حق المرأة في الترشح للبرلمان	%41	%53**	%45	%48	%47
حق الفتيات في التعليم	%89	%96**	%91	%93.0	%92
حقوق الطفل	%93	%94	%93	%94	%94
حقوق الفئات المهمشة (الأخدام)	%75	%74	%66	%78**	%74
حقوق اللاجئين	%65	%61	%60	%64	%63
حقوق الأجانب	%66	%60	%62	%64	%63
حقوق المعاقين	%92	%94	%90	%94	%93
حقوق الصحفيين في الكتابة والنشر	%79	%78	%74	%80	%79
حق حرية التعبير	%89	%90	%86	%91**	% 90
الحقوق الديمقراطية والسياسية	%88**	%77	%80	%84**	%83
حق ممارسة الدين	%69	%74**	%62	%75**	%71
الحق في الحصول على الخدمات الأساسية	%97	%95	%95	%96	%96
	ع= من 971 الى 1000				

وفي حين يقيم المبحوثون أهمية قضايا حقوق الإنسان على أنها مفيدة، نجد في النهاية أن لمنظمات حقوق الإنسان – سواء كانت منظمات المجتمع المدني،الحكومة، أو المنظمات الدولية – موارد محدودة. وبذلك، ربما يكون من المفيد فهم أولويات المواطن. وقد طُلب من المبحوثين ترتيب أولوياتهم المتعلقة بحقوق الإنسان والتي يشعرون بأنها ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر من قبل منظمات المجتمع المدني. أعتبر الثلث تقريبا (31%) حق المرأة في العمل في صدارة الأولويات، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين إجابات الرجال والنساء. وفي حين ركزت النساء في المقام الاول على حقوق المرأة في العمل و التعليم، فقد تنوعت إجابات الرجال بشكل كبير. ويبين الجدول التالي A4-20 جميع النتائج للأولوية الأولى.

الجدول A4- 20 الأولوية الأولى لمنظمات المجتمع المدني

	الجنس**		توزيع الحضر والريف**		المجموع
	ذكور	اناث	الحضر	الريف	
حق المرأة في العمل	%14	%49	%28	%33	%31
حق المرأة في تولي منصب عام	%0	%0	%0	%0	%0
حق المرأة في الترشح للبرلمان	%0	%0	%0	%0	%0
حق الفتيات في التعليم	%8	%27	%14	%19	%18
حقوق الطفل	%13	%5	%13	%7	%9
حقوق الفئات المهمشة (الأخدام)	%19	%8	%10	15	%14
حقوق اللاجئين	%2	%1	%2	%1	%1
حقوق الاجانب	%5	%1	%3	%4	%3
حقوق المعاقين	%3	%1	%2	%2	%2
حقوق الصحفيين في الكتابة والنشر	%15	%3	%15	%7	%9
حق حرية التعبير	%2	%1	%2	%1	%2
الحقوق الديمقراطية والسياسية	%12	%1	%9	%5	%6
حق ممارسة الدين	%2	%0	%1	%1	%1
الحق في الوصول الى الخدمات الاساسية	%2	%0	%1	%1	%1
لا أعرف	%1	%2	%3	%1	%2
أخرى	%0	%0	%0	%0	%0
	ع=997		ع=1000		%100

بالنسبة للأولوية الثانية، اتجه المبحوثون إلى التركيز مرة اخرى على حق المرأة في التعليم (22%)، وتحظى حقوق الطفل بأولوية كبيرة (21%). ومرة اخرى، تتنوع إجابات الرجال أكثر من النساء في جانب تحديد الاولوية التي ينبغي أن تكون الأهم. يوضح الجدول 21-4A جميع الاجابات .

الجدول A4- 21 الأولوية الثانية بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني

	الجنس**		الريف** والحضر		الإجمالي
	ذكور	اناث	حضر	ريف	
الحق في العمل	%0	%0	%0	%0	%0
حق المرأة في تولي منصب عام	%0	%1	%0	%1	%1
حق المرأة في الترشح للبرلمان	%1	%1	%1	%1	%1
حق الفتيات في التعليم	%9	%35	%19	%23	%22
حقوق الطفل	%17	%26	%22	%21	%21
حقوق الفئات المهمشة (الأخدام)	%4	%4	%3	%5	%4
حقوق اللاجئين	%2	%1	%2	%1	%1
حقوق الأجانب	%4	%2	%3	%3	%3
حقوق المعاقين	%15	%13	%11	%15	%14
حقوق الصحفيين في الكتابة والنشر	%5	%4	%2	%5	%4
حق حرية التعبير	%18	%2	%17	%7	%10
الحقوق الديمقراطية والسياسية	%10	%3	%9	%6	%7
حق ممارسة الدين	%1	%1	%1	%2	%1
حق الحصول على الخدمات الاساسية	%11	%5	%7	%9	%8
لا أعرف	%1	%2	%3	%1	%2
اخرى	%2	%0	%3	%1	%2
	ع= 999		ع= 1000		%100

ومن ثم تم سؤال المبحوثين عن الكيفية التي ينبغي على منظمات المجتمع المدني أن تتعامل فيها مع القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان المختلفة. فضل معظم المبحوثين رفع مستوى الوعي من خلال الحملات التوعوية و التعليمية (59%)، ويليها الدورات والحلقات النقاشية (24%)، في حين فضل عشر المبحوثين تقريبا (9%) استخدام المظاهرات و/أو الاحتجاجات. وأجابت أكثر النساء والمبحوثين في المناطق الريفية بـ "لا أعرف" أنظر الجدول 22-4A.

الجدول A 4- 22 كيف ينبغي على منظمات المجتمع المدني تناول هذه القضايا

	الجنس**		الريف* والحضر		المجموع
	ذكور	اناث	حضر	ريف	
الدورات والحلقات النقاشية	%27	%22	%25	%24	%24
الحملات التوعوية والتعليمية	%61	%58	%63	%57	%59
المظاهرات/الاحتجاجات	%10	%8	%6	%10	%9
لا أعرف	%3	%13	%5	%9	%8
ع= 986	%100	%100	%100	%100	%100

الملحق رقم 5:

نسخة من الاستبيان

عزيزي المواطن/ المواطنة:

يهديكم المركز اليمني لقياس الرأي العام أطيب تحياته وتقديره، وهو مركز علمي مستقل غير حكومي ولا يتبع أي حزب أو جهة، متخصص في استطلاعات الرأي العام وبحوث السوق.

ويقوم المركز اليمني لقياس الرأي العام بتنفيذ دراسة بين المواطنين في اليمن حول حقوق الإنسان ومستوى معرفتها والتمتع بها، وسيقوم في هذه الدراسة بإجراء مقابلات مع 2500 شخص أعمارهم من 18سنة فما فوق يتم اختيارهم بشكل عشوائي من جميع المناطق في محافظات الجمهورية بحيث يمثلون جميع شرائح المجتمع والفئات الاجتماعية والاقتصادية.

ويرجو المركز اليمني لقياس الرأي العام منكم التعاون مع الباحث/ـة: ..... لاختيار شخص من العائلة سيكون ضمن هذه العينة لإجراء مقابلة معه لأغراض هذه الدراسة،

وسيتم الاختيار بشكل عشوائي لضمان دقة الدراسة ونجاحها، وستأخذ المقابلة من 30 إلى 45 دقيقة.

نؤكد لكم بأن جميع البيانات والمعلومات التي ستتضمنها المقابلة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما يؤكد بأن أي بيانات شخصية لن تستخدم إلا بغرض مراجعة البيانات ولأي معلومات تريدون معرفتها عن المركز اليمني لقياس الرأي العام يمكنكم سؤال الباحث الذي سيقدم لكم نبذة عنه أو يمكنكم الاتصال على أرقام المركز المبينة أدنى هذه الرسالة.

شاكرين تعاونكم معنا سلفا،،،،

رقم الاستمارة	
رقم المشروع	60
اسم المشروع	وضع حقوق الإنسان في اليمن
رقم الباحث	
اسم الباحث	

الجزء A: بيانات العينة – المعلومات الديمغرافية

باحث: سجل بيانات العينة بدقة كما هي في سجل العينة الموجود معك

المحافظة	
المديرية	
العزلة	
حي/قرية/حارة	
عنوان تفصيلي	

صنف المنطقة، هل هي؟
1- منطقة حضرية
2- منطقة شبه حضرية
3- منطقة ريفية

باحث: سجل أسماء أفراد الأسرة (الذكور/ أو الإناث) وعمر كل واحد منهم ممن عمره 18 سنة فما فوق في الجدول التالي، ورتبهم بدأ بالأكبر سنا،

باحث: اترك العمود الخاص بالشخص المختار في الوقت الحالي فارغا

جدول أسماء الأشخاص المقيمين في المنزل			
No	الاسم	العمر	الشخص المختار
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			

اختيار المبحوث

باحث: لاختيار الشخص الذي سيتم إجراء المقابلة معه يجب إتباع الآتي في الجدول أدناه.

ضع دائرة حول الرقم الذي يمثل مجمـوع أفراد المنزل في الجدول التالي (أفقياً) في المكان المخصص لذلك في أعلى الجدول وارسم خطا عموديا مبتدئا بهذا الرقم وحتى أسفل الجدول.

ضع دائرة حول الرقم الذي يمثل الرقم الأخير في تسلسل الاستمارة في الجدول التالي (عموديا) في المكان المخصص لذلك في يمين الجدول، وارسم خطا أفقياً مبتدئا بهذا الرقم وحتى أقصى يسار الجدول.

سوف يتقاطع الخطان المرسومان عند رقم معين .استعمل هـذا الرقم في اختيار الفرد المراد إجراء المقابلة مع وذلك بالرجوع إلى الجدول السابق لأفراد المنزل واختر الشخص الذي يقع اسمه بجوار رقم التقاطع لتجري المقابلة معه.

ضع علامة مقابل اسم الشخص الذي ستختاره في الجدول السابق في عمود (الشخص المختار) واطلب مقابلته.

جدول اختيار المبحوث												
رقم الاستمارة التسلسلي	الرقم الذي يمثل عدد أفراد الأسرة											
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
1	1	2	1	2	4	4	2	5	7	8	8	7
2	1	1	2	3	5	5	3	6	8	9	9	8
3	1	2	3	4	1	6	4	7	9	10	10	9
4	1	1	1	1	2	1	5	8	1	1	11	10
5	1	2	2	2	3	2	6	1	2	2	1	11
6	1	1	3	3	4	3	7	2	3	3	2	12
7	1	2	1	4	5	4	1	3	4	4	3	1
8	1	1	2	1	1	5	2	4	5	5	4	2
9	1	2	3	2	2	6	3	5	6	6	5	3
0	1	1	1	3	3	1	4	6	7	7	6	4

المنزل الأساسي هو: المنزل الذي وقع عليه الاختيار من أول عملية عد لتنفيذ هذه الاستمارة.

المنزل البديل (1) هو: أي منزل آخر غير انتقلت إليه لتنفيذ هذه الاستمارة لأنك لم تتمكن من إجراء المقابلة في المنزل الأساسي لأي سبب من أسباب الاستبدال في الجدول

المنزل البديل (2و 3): قد تضطر للانتقال إلى منزل ثالث لأن المنزل البديل 1 لم يقبل أو لأي سبب من أسباب الاستبدال

عدد الزيارات: هو عدد زيارتك للمنزل الذي أجريت فيه المقابلة، قد تكون أجريت المقابلة من أول زيارة، وقد تضطر للعودة في زيارة ثانية لأن المبحوث كان في العمل أو في السوق..

جدول قياس مستوى الاستجابة				
أجريت هذه المقابلة في:		المنزل الأساسي	المنزل البديل1	المنزل البديل 2
		1	2	3
حدد سبب الاستبدال إذا كانت المقابلة تمت في منزل غير المنزل الأساسي	1. قطع المقابلة (لم يكمل)	1	1	
	2. رفض المقابلة	2	2	
	3. لا يوجد أحد في المنزل بعد 3 محاولات	3	3	
	4. منع الوصول (الأمن، حراس،	4	4	
	5. المبحوث غير متوفر (بعد 3 محاولات)	5	5	
	6. أسرة غير يمنية	6	6	
	7. المبحوث (مريض، معاق، أصم....)..	7	7	
	8. غير آمن (حيوانات، عنف، أحداث....)	8	8	
	9.. المنزل فارغ (لا يوجد سكان)	9	9	
	10. لا يوجد أحد ضمن العينة	10	10	
	11. ليس منزل (مكتب، شركة، مخزن...)	11	11	
	97 - أخرى (حدد):	97	97	
المنزل الذي أجريت فيه المقابلة، كم مرة زرته؟	1 - مرة	1	1	1
	2 - مرتين	2	2	2
	3 - 3 مرات	3	3	3

باحث: استخدم بطاقة عرض الوقت، سجل الوقت بنظام 24 ساعة ، سجل تاريخ ووقت بدء المقابلة

	يوم	شهر	سنة
تاريخ المقابلة			

	دقيقة	ساعة
وقت بدء المقابلة		

حدد جنس المبحوث

1. ذكر
2. أنثى

ما هو عمرك؟

سجل العمر بالأرقام

الحالة الاجتماعية

1. أعزب
2. متزوج
3. أرمل
4. مطلق

انتقل إلى •

هل لديك أولاد؟

1. نعم
2. لا

انتقل إلى •

كم عددهم ؟

A. سجل عدد كل الأولاد (حتى غير الموجودين في المنزل حاليا)	
B. الإناث أقل من 18 سنة	
C. الذكور اقل من 18 سنة	
D. الإناث أكبر من 18 سنة	
E. الذكور أكبر من 18 سنة	

ما هي صلة القرابة بينك و بين رب الأسرة، (الشخص المسئول عن الأسرة وإعالتها)؟

X

1. رب الأسرة
2. زوج/زوجة
3. ابن/بنت
4. زوج البنت/زوجة الابن
5. حفيد/حفيدة
6. أم/أب
7. عم/عمة (حمو)
8. أخ/أخت
9. زوج الأخت/زوجة الاخ
10. الجدة/الجد

96. صلة قرابة أخرى (حددها في X)
99. رفض الإجابة

من فضلك أخبرني عن مؤهلك التعليمي؟

1. أمي (لا يقرأ ولا يكتب — انتقل إلى س ٠
2. يقرأ ويكتب (تعليم تقليدي) — انتقل إلى س ٠
3. لم يكمل الابتدائية (الأساسية)
4. أكمل الابتدائية (أكمل سادس ابتدائي)
5. لم يكمل المتوسط (الإعدادي)
6. أكمل المتوسط
7. دبلوم بعد الإعدادية (دبلوم متوسط – دبلوم مهنى وغيره)
8. لم يكمل الثانوية
9. أكمل الثانوية (أكمل 3 ثانوي)
10. دبلوم / معهد / لم يكمل الجامعة
11. أكمل الشهادة الجامعة
12. أكمل دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه)
99. رفض الإجابة

باحث: لا تشمل سنوات الدراسة سنوات التمهيدي، والحضانة، او التعليم غير الرسمي في الكتاب.

كم سنة قضيتها في التعليم/ الدراسة؟

سجل عدد السنوات [ ]

الجزء (B): الوعي

هل سبق وسمعت أو قرأت عن حقوق الإنسان ولو قليلا؟

1. نعم
2. لا — انتقل إلى س ٠

باحث: استخدم بطاقة العرض (2) – سلم مستوى المعرفة

كيف تقيم مستوى معرفتك بتلك الحقوق؟

1. عالية
2. متوسطة
3. متدنية
98. لا يعرف

باحث: سجل العبارات التي يقولها المبحوث في X كما قالها تماما

من فضلك ممكن تذكر أهم ثلاثة حقوق ترى أنها من حقوق الإنسان ؟

X1	
X2	
X3	

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

هل ترى أن حقوق الإنسان تتعارض مع الدين في شيء أم أنها تتفق مع الدين؟

1. حقوق الإنسان تتعارض مع الدين
2. تخالف الدين في بعض الأشياء وتتفق معه في البعض الأخر
3. تتفق مع الدين والشرع — انتقل إلى ٠
4. لا علاقة لحقوق الإنسان بالدين — انتقل إلى ٠
98. لا يعرف — انتقل إلى ٠
99. رفض الإجابة — انتقل إلى ٠

ممكن تذكر لي بعض الأمثلة عن حقوق الإنسان والتي ترى أنها تتعارض مع الدين؟

X1	
X2	
X3	

98. لا يعرف

وماذا بالنسبة للعادات والتقاليد، هل تتعارض مع حقوق الإنسان أو لا؟

1. نعم
2. لا — انتقل إلى س ٠
98. لا يعرف — انتقل إلى س ٠
99. رفض — انتقل إلى س ٠

اذكر لي من فضلك بعض الحقوق التي ترى أنها تتعارض مع عاداتنا وتقاليدنا؟

X1	
X2	
X3	

95. لا تتعارض مع العادات والتقاليد/ لا علاقة لها بالعادات والتقاليد
98. لا يعرف

الجزء C. الممارسات والاتجاهات

لو افترضنا أن حقوقك تعرضت للانتهاك، ما هي أول جهة ستلجأ إليها؟

X

1. المحاكم/ القضاء
2. وزارة حقوق الإنسان
3. الشرطة
4. شيوخ القبائل
5. المجلس المحلي
6. عاقل القرية/كبار أفراد الأسرة
7. صديق
8. النيابة العامة
9. النائب العام
10. عضو مجلس الشورى
11. عضو البرلمان
12. الرئيس
13. الأمم المتحدة
14. وسائل الإعلام/ الصحافة
15. منظمات المجتمع المدني
16. لا أحد

96. غيرها (سجله في X)
99. رفضت الإجابة

باحث: أسأل فقط من قالوا في السؤال السابق أنهم لن يلجئوا إلى أحد

لماذا لم تلجأ لأي جهة أو شخص عندما انتهكت حقوقك؟

X

1. لا أعرف لمن ألجأ
2. لا أثق بأي جهة أو شخص
3. العجز، الشعور بعدم قدرتي على المطالبة بحقوقي
4. لأني سوف أخذ حقي بنفسي/أخذ حقي بيدي

96. غيرها (سجله في X)
99. رفضت الإجابة

سوف أقرأ عليك عدد من العبارات ، قلي من فضلك، هل سبق وحدثت معك أو أحد أفراد أسرتك أم لا؟.	نعم	لا	لا يعرف/ غير متأكد	لا ينطبق
المعاملة بشكل مختلف في قسم شرطة أو محكمة غير ما يعامل به غيرك	1	2	3	97
السجن بسبب عدم القدرة على تنفيذ بنود عقد أو تسديد دين	1	2	3	97
معاملة وعقاب قاسيين، أو بشكل مهين	1	2	3	97
اعتقلت/أعتقل بدون مبرر قانوني	1	2	3	97
الاعتقال أو الاحتجاز لفترة من الزمن من دون محاكمة	1	2	3	97
النفي أو الطرد من اليمن لأحد أفراد أسرتك من دون سبب قانوني وبدون محاكمة	1	2	3	97
عدم الحصول على محاكمة عادلة ونزيهة في حالة تعرضت أنت أو أحد أفراد أسرتك للاتهام	1	2	3	97
اتهمت أنت أو أحد أفراد أسرتك بارتكاب جريمة ولم يسمح لكم بالدفاع عن أنفسكم أو تعيين محامي	1	2	3	97
الإجبار على الاعتراف في المحكمة (بالقوة أو تحت التهديد...الخ)	1	2	3	97
المنع من التنقل والسفر داخل البلد (حتى مع عدم وجود محاذير أمنية)	1	2	3	97
حرمان الأبناء من الحصول على الجنسية اليمنية لأن أحد الوالدين أجنبي	1	2	3	97
حرمان الزوجة الأجنبية أو الزوج الأجنبي من الحصول على الجنسية اليمنية	1	2	3	97
الحرمان من حرية التعبير أو الفكر بحرية	1	2	3	97
انتهكت خصوصيتك أو أحد أفارد أسرتك في المنزل أو المراسلات بدون سبب قانوني	1	2	3	97
الحرمان من التظاهر أو التجمع بشكل سلمي	1	2	3	97
الحرمان من المشاركة في شئون الحكومة	1	2	3	97
الحرمان من الانضمام إلى نقابة/ أو أحزب، أو منظمة مجتمع مدني	1	2	3	97
أرغمت أنت أو أحد أفراد أسرتك على الانضمام إلى منظمة معينة مثل نقابة أو منظمة مجتمع مدني أو حزب سياسي	1	2	3	97
الحرمان من الترشح في الانتخابات	1	2	3	97
الحرمان من التصويت في الانتخابات	1	2	3	97
الحرمان من حق الحصول على خدمة عامة مثل الماء والكهرباء والتعليم	1	2	3	97
تشعر أنت أو أحد أفراد أسرتك بأن الحكومة تستخدم الإعلام للتحريض على العنف	1	2	3	97
الحرمان من الحصول على أجر (راتب) عادل أو الإجبار على العمل في بيئة خطرة	1	2	3	97
الحرمان من حق التملك مثل أرض أو سيارة.، أو بيت...الخ	1	2	3	97
الحرمان من الضمان الاجتماعي	1	2	3	97
الحرمان من الراحة أو الحصول على إجازة	1	2	3	97
الحرمان من الحصول على حياة كريمة	1	2	3	97
الحرمان من حق الإضراب	1	2	3	97
الحرمان من الحصول على الطعام ومياه الشرب النظيفة	1	2	3	97
الإرغام (الإجبار) على الزواج بشخص لا تريده	1	2	3	97
الحرمان من الحق في الزواج وتكوين أسرة بسبب العرق أو الطبقة الاجتماعية أو القبيلة	1	2	3	97
الحرمان من الحصول على حق الطلاق	1	2	3	97
الحرمان من إكمال التعليم الأساسي	1	2	3	97
الحرمان من الحصول على خدمات الرعاية الصحية	1	2	3	97
الاحتجاز كعبد (خادم) والمعاملة من قبل الغير كالرقيق (العبيد)	1	2	3	97
الحرمان من حق تغيير ديانتك.	1	2	3	97
الحرمان من ممارستكم لثقافتكم بسبب الانتماء إلى أقليات لغوية أو دينية أو عرقية.	1	2	3	97
الإعدام لشخص في العائلة بسبب جريمة ليست عقوبتها الإعدام	1	2	3	97
الحكم بالإعدام على أحد أفراد الأسرة رغم أن عمره أقل من 18	1	2	3	97
الحكم بالإعدام على امرأة حامل	1	2	3	97
أجبار أبناءك أو أبناء أحد أفراد أسرتك على العمل بدل ذهابهم إلى المدرسة	1	2	3	97
تعرض أحد أطفال العائلة لانتهاكات جنسية أو جسدية	1	2	3	97
تعرض أحد الأطفال في الأسرة أو أحد أفرادها للتهريب عبر الحدود	1	2	3	97
إجبارك أو أحد أفراد أسرتك على العودة إلى اليمن رغم أنك كنت لاجئ	1	2	3	97

الجزء (D) المؤسسات

هل سمعت من قبل عن وزارة حقوق الإنسان؟

1. نعم
2. لا انتقل إلى التعليمات قبل س ٠

من أين سمعت بوزارة حقوق الإنسان/ما هو المصدر الذي عرفت من خلاله وزارة حقوق الإنسان؟

X

1. التلفزيون
2. الإنترنت
3. الراديو
4. الصحف والمجلات
5. في مقيل/ جلسة اجتماعية
6. جلسة جماعية/لقاء عام
7. من الأهل/ أقارب/ اصدقاء
8. مشاركة في فعالية أقامتها الوزارة

96. غيرها (حدد في X)
99. رفضت الإجابة

حسب معرفتك، كيف تقيم أو ترى عمل وزارة حقوق الإنسان؟

1. تقوم بعمل جيد
2. تقوم بعمل لا بأس به
3. أداءها غير جيد

98. لا يعرف
99. رفضت الإجابة

إيش الأعمال أو المهام التي تقوم بها وزارة حقوق الإنسان حسب معرفتك؟

X1
X2
X3

98 - لا يعرف
99 - رفض

الباحث: أقرأ:

ضمن الوزارات اليمنية توجد وزارة اسمها وزارة حقوق الإنسان ودورها الرئيسي هو حماية حقوق الناس والتحقيق في الانتهاكات التي تحصل وتولي جميع المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان

ما هو أهم شي تريد أن تقوم به وزارة حقوق الإنسان

X

1 - حماية حقوق الإنسان
2 - تستقبل وتحقق في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان
3 - تقديم النصح للحكومة في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان
4 - التأكد من احترام اليمن لالتزاماتها بالنسبة للمعاهدات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان
5 - توضيح موقف الحكومة حول انتهاكات حقوق الإنسان
6 - تعزيز وتعليم مفاهيم حقوق الإنسان
7 - الدفاع عن الحكومة ضد التهم المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان
98 - لا يعرف
99 - رفض الإجابة

باحث: اسأل عن كل جهة في قائمة الجهات، ثم اسأل عن كل جهة قال المبحوث أنه لا يثق بها أو يثق بها إلى حد ما

	إذا شعرت بأن حقوقك منتهكة أو تعرضت للاعتداء، إلى أي حد تثق بكلا من الجهات التالية يمكن أن تحل المشكلة؟						اسأل عن السبب عن كل جهة قال عنها المبحوث أنه «لا يثق بها» أو يثق بها إلى حد ما»					
	قائمة الجهات	واثق جدا	واثق إلى حدما	غير واثق	لا يعرف الجهة	لا يعرف	الفساد	تحابي الأغنياء	تحابي الحكومة	تميز بين المواطنين	تطول القضايا	96. سبب آخر (حدده)
A	المحاكم/ القضاء/ النيابات	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
B	الشرطة/ الأمن	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
C	وزارة حقوق الإنسان	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
D	منظمات المجتمع المدني	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
E	الإعلام/ الصحف	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
F	المنظمات الدولية (مثلا الأمم المتحدة)	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
G	عضو مجلس النواب	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
H	عضو المجلس المحلي	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	
I	الشيخ/ العاقل	1	2	3	4	99	1	2	3	4	5	

هل تؤيد إنشاء هيئة أو لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان؟

1 - نعم
2 - لا
98 - لا يعرف

باحث: اسأل المبحوث عن أهم ثلاث قضايا (يجب أن يختار ثلاث قضايا)

باحث: لا تقرأ الخيارات

	من فضلك حدد أهم ثلاث قضايا تواجه اليمن اليوم حسب رأيك	الأكثر أهمية	الثاني في الأهمية	الثالث في الأهمية
1	الأمن	1	2	3
2	الحفاظ على الوحدة اليمنية	1	2	3
3	مكافحة الإرهاب	1	2	3
4	التنمية الاقتصادية والحد من الفقر	1	2	3
5	حماية حقوق الإنسان	1	2	3

من فضلك حدد أهم ثلاث قضايا تواجه اليمن اليوم حسب رأيك		الأكثر أهمية	الثاني في الأهمية	الثالث في الأهمية
6	حماية حقوق النساء	1	2	3
7	الحصول على مياه الشرب النقية والكهرباء	1	2	3
8	تعزيز السلطة المحلية (اللامركزية)	1	2	3
96	غيرها (حدد)X1.	1	2	3
	غيرها (حدد)X2.	1	2	3
98	لا يعرف			
99	رفض الإجابة			

باحث : اسأل . عن كل حق في قائمة الحقوق، ثم اسأل 33 عن كل حق قال المبحوث أنه مهم قليلا أو غير مهم (لا تقرأ الخيارات)

سأقرأ عليك عدد من العبارات. من فضلك قل لي عن كل واحد منها هل هو مهم جدا بالنسبة لك أو مهم قليلا، أو غير مهم؟									لماذا ترى أن (....) غير مهم (لا تقرأ الخيارات)				
	قائمة الحقوق	مهمة جدا	مهمة قليلا	غير مهمة	لا يعرف	رفض الإجابة	لا ينطبق على اليمن	أسباب دينية	عادات وتقاليد	تخلق مشاكل	96. سبب آخر (حدده)
1	الحق في حياة كريمة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
2	حق العمل	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
3	حرية الرأي والتعبير	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
4	الحصول على التعليم	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
5	الحصول على الخدمات الصحية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
6	حق الحماية ضد الاعتقال التعسفي	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
7	الحق في انتخاب القيادة السياسية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
8	الحق في تشكيل الجمعيات والنقابات المهنية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
9	الحق في تشكيل الأحزاب السياسية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
10	الحماية ضد التعذيب والمعاملة غير الإنسانية والعقاب القاسي/المهين	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
11	الحق في الحصول على أجر عادل ومتساوي مع الغير ممن يقوم بنفس العمل	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
12	المساواة أمام القانون	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
13	الحق في الحياة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
14	مساواة المرأة مع الرجل في جميع الحقوق	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
15	الحق في الحصول على محاكمة علنية وعادلة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
16	الحق في التملك	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
17	حق المتهم في البراءة حتى تثبت إدانته	1	2	3	98	99	1	2	3	4	

18	حق منح الجنسية اليمنية للأبناء إذا كان أحد الوالدين يمني والآخر أجنبي	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
19	حق منح الجنسية اليمنية للأجنبي المتزوج بيمنية أو الأجنبية المتزوجة بيمني	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
20	حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
21	احترام خصوصية المنزل والعائلة والمراسلات	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
22	الحق في الزواج وتكوين أسرة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
23	حرية التنقل والإقامة داخل اليمن	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
24	الحق في اختيار الزوج/الزوجة المناسبة (رضى وموافقة الطرفين على الزواج)	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
25	حرية المشاركة في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية السلمية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
26	المساواة في الحقوق بالنسبة للرجال والنساء في الطلاق	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
27	حرية الصحافة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
28	الحق في يكون للجميع فرصة متساوية في التعيين أو تولي مناصب عليا في الحكومة	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
29	حق الحصول على الخدمات الحكومية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
30	حق اللجوء في حال كنت ملاحقا	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
31	الحق في عدم السجن بسبب عدم القدرة على تنفيذ بنود عقد أو سداد دين	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
32	المساواة بين كل أفراد المجتمع في الحقوق دون تمييز بصرف النظر عن الجنس واللون واللغة ومكان الميلاد و المنشأ الاجتماعي والجنسية و غيرها	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
33	الحق في عدم احتجازك كعبد	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
34	حرية المعتقد بما في ذلك الحرية في تغيير دياناتك أو مذهبك	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
35	حق أي شخص في ممارسة طقوس وشعائر دياناتك بحرية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
35	حق الطفل في عدم التعرض للإيذاء الجسدي وإيلاءه الرعاية الكافية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
36	عدم تهريب البشر عبر الحدود الدولية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
37	حق اللاجئين في عدم إرغامهم على العودة إلى بلادهم	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
X1											
X2											
X3											

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

باحث: اقرأ:

العنف ضد النساء والبنات أو العنف المبني على الجنس كما يسمى يعني استخدام العنف ضد النساء والبنات ومن الأمثلة على ذلك الضرب الجسدي، الاغتصاب وختان الإناث، والتحرش الجنسي والملامسة غير المرغوبة في أماكن العمل أو الأماكن العامة.

الجزء (ق) الاتجاهات بالنسبة لحقوق النساء

هل شاهدت أو سمعت أو قرأت ولو قليلا حول العنف ضد النساء في الفترة الأخيرة؟

1. نعم
2. لا
99. رفض الإجابة

انتقل إلى س ٠
انتقل إلى س ٠
انتقل إلى التعليمات قبل س ٠
انتقل إلى التعليمات قبل س ٠

باحث: اقرأ للمبحوث:

من فضلك ممكن تحدد ثلاثة أنواع تعرفها بالنسبة للعنف ضد النساء؟

1. كثيرا
2. قليلا
3. غير مفيدة
98. لا يعرف

إلى أي درجة بالنسبة لك كانت المعلومات اللي سمعتها أو قرأتها سواء في (الراديو، التلفزيون، الصحف أو الرسائل القصيرة) حول العنف ضد النساء مفيدة أو مهمة؟

حسب علمك، هل قام أحد أو جهة في منطقتك بعمل أنشطة أو فعاليات بهدف مكافحة العنف ضد النساء؟

1. نعم
2. لا
3. لا يعرف
99. رفض الإجابة

هل أنت مطلع على نوع الأنشطة والخدمات التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة للسكان في مخيمات النازحين في اليمن لمكافحة العنف ضد النساء؟

1 - نعم
2 - لا انتقل إلى س ٠

باحث: اقبل أكثر من إجابة

ما هي هذه الخدمات ؟

X

1. ورشة (ندوة أو رشة عمل يحضرها عدد من الناس)
2. حملات إيصاليه (زيارة توعية مباشرة للأشخاص بشكل فردي)
3. خدمات صحية
4. المواد الإعلامية والتثقيفية والاتصالية (مطبوعات برشورات)

96. أخرى (حددها في X)
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

قل لي لو سمحت، هل شاركت في أي أنشطة أو فعاليات مرتبطة بمكافحة العنف ضد النساء خلال الأشهر الثلاثة الفائتة؟

1. نعم
2. لا

99. رفض الإجابة

هل سمعت عن الحقوق الإنجابية؟ اقصد تلك الحقوق المتعلقة بالإنجاب وتنظيم الأسرة. ؟

1. نعم
2. لا

99. رفض الإجابة

حسب معرفتك، هل تعتقد بأن المرأة متساوية مع الرجل بالنسبة للحق في استخدام وسائل تنظيم الأسرة إذا أرادت، أم أن هذا الأمر يكون فقط حسب رغبة الرجل أو موافقته؟

1. نعم متساوية مع الرجل
2. لا، هذا من حق الرجل فقط

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

هل تعتقد بأن للمرأة في اليمن الحق في تحديد متى تذهب إلى طبيب النساء والولادة؟

1. نعم
2. لا

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

حسب معرفتك، هل تعتقد/ تعتقدي بأن للمرأة الحق في تحديد متى تحمل؟

1. نعم
2. لا

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

هل للمرأة في اليمن حسب معرفتك الحق في تحديد إن كانت تريد الولادة في البيت أو المستشفى/العيادة؟

1. نعم
2. لا

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

هل للنساء الحق في استشارة الطبيب أو متابعه حالة حملهن؟

1. نعم
2. لا

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

إذا حصلت مضاعفات أثناء الحمل/ أو الولادة هل باستطاعة المرأة الذهاب إلى المستشفى من دون إذن الزوج أو الأهل؟

1. نعم
2. لا

98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

باحث: اسأل . عن كل عبارة في قائمة الحقوق، وإذا أجاب بالإجابة 2، أو 3، أو98، أو 99) أسأله . لمعرفة السبب

سأقرأ عليك عدد من المواضيع. قل لي من فضلك، هل توافق أو لا توافق على أن يكون للنساء حقوق متساوية مع الرجال أو أن يكون للرجال حقوق أكثر أو النساء أكثر في (.....)								ممكن تقول لي إيش السبب اللي يخليك ترفض المساواة بين الرجل والمرأة بالنسبة لـ (.....)				
قائمة الحقوق	الرجال أكثر	النساء أكثر	المساواة بينهما	لا يعرف	رفض الإجابة	الحفاظ على التقاليد	النساء لسن مؤهلات	النساء لسن قادرات على ذلك	أسباب دينية	96. سبب آخر (حدده)
مناقشة قضايا العائلة واتخاذ قرار فيها	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
في المحاكم (عدم التمييز بين رجل وامرأة)	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الميراث	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
حضانة الأطفال	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الطلاق	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
العمل	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الوصول إلى مناصب في الحكومة مثل وزيرة ورئيسة وزراء	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الترشح لمجلس النواب	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الترشح للمجالس المحلية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
الترشح في الانتخابات الرئاسية	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
حق التملك (تملك أشياء مثل بيت/ ارض/ سيارة/....)	1	2	3	98	99	1	2	3	4	
اختيار الوقت المناسب للحمل في حال رغب الزوجين تنظيم النسل (الحمل).	1	2	3	98	99	1	2	3	4	

الجزء (F). المواقف تجاه قضايا الأسرة

باحث: اسأل عن العمر مهما كانت إجابة المبحوث، أطلب منه عمر معين

ما العمر الذي ترى أنه مناسب لزواج البنات حسب رأيك كحد ادني؟

X _____

1. قبل 12
2. 13 – 15 سنة
3. 16 – 17سنة
4. 18 سنة فأكبر

96. أخرى (سجلها في X)
98 - لا يعرف
99 - رفض

باحث: أسأل كل من اختاروا إجابة غير 4 و 98، و99 في السؤال السابق .

باحث: سجل إجابة المبحوث X في كل الأحول ثم حدد الخيار المناسب لإجابته إن وجد

ممكن تقول لي السبب ؟

X _____

1. أسباب دينية
2. الحفاظ على عفة الفتاة
3. من مصلحة عائلة الفتاة
4. الأفضل للفتاة أن يكون لديها زوج في عمر مبكر كي يرعاها ويهتم بها
5. عادات وتقاليد

96. غيرها (سجلها في X)
98 - لا يعرف
99 - رفض

قل لي من فضلك، لو رفضت الفتاة الزواج من شخص ما، هل من حق ولي أمرها إجبارها على الزواج به؟

1. نعم
2. لا انتقل إلى س ٠
98. لا يعرف انتقل إلى س ٠
99. رفض الإجابة انتقل إلى س ٠

ممكن تقول لي حسب رأيك ما السبب الذي يخليك تؤيد أجبار الفتاة على الزواج من شخص لا تريده؟

X

1. أسباب دينية
2. الحفاظ على عفة الفتاة
3. الأسرة/ ولي الأمر يعرف مصلحة البنت أكثر منها
4. إذا رأى ولي أمر الفتاة أن الزوج مناسب
5. العادات والتقاليد
96. أخرى (حدد في X)
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

الجزء (G): الموقف تجاه عمالة الأطفال

قل لي هل تؤيد عمل الأطفال اللي عمرهم أصغر من 14 سنة؟

1. نعم
2. لا
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

في رأيك ما هو الأهم لطفل عمره أقل من 14 سنة، أن يعمل أم يدرس؟

1. يدرس
2. يعمل
3. الاثنين معا
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

باحث: لا تقرأ الخيارات

ما هي برأيك الأسباب اللي تجعل الأطفال اللي عمرهم أصغر من 14 سنة يتركوا المدرسة ويشتغلوا؟

X

1. الأسرة تعتمد على عمل الطفل للحصول على لقمة العيش (الفقر)
2. النظام التعليمي ضعيف
3. من المهم أن يتعلم الطفل حرفة أفضل من الذهاب إلى المدرسة
4. لا توجد مدرسة قريبة من موقع سكن الطفل
5. لا تستطيع العائلة تحمل تكاليف الدراسة
6. الجهل
7. إهمال الأسرة
8. تعليم البنات غير ضروري/مش مهم كثير
96. أخرى (حدد في X)
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

الجزء (H): الحق في الحصول على خدمات متساوية

	سأقرأ عليك عدد من الخدمات بالنسبة لمنطقتك، قل لي عن كل واحده هل أنت راض عنها، راض إلى حد ما أو غير راض ،	راض تماما	راض إلى حد ما	غير راض	لا يوجد	لا يعرف
A	المدارس والنظام التعليمي	1	2	3	4	98
B	الخدمات الصحية والمستشفيات	1	2	3	4	98
C	فرص العمل والتوظيف	1	2	3	4	98
D	الوصول إلى الأسواق بغرض بيع المنتجات	1	2	3	4	98
E	الطرق وإشارات المرور ووسائل النقل بين المناطق	1	2	3	4	98
F	البنوك والخدمات المالية	1	2	3	4	98
G	الصحف والتلفزيون والإذاعة	1	2	3	4	98
H	توفر الكهرباء	1	2	3	4	98
I	توفر مياه الشرب النقية	1	2	3	4	98
J	الحصول على مياه الري	1	2	3	4	98
K	عمل المجالس المحلية	1	2	3	4	98
L	نظام المحاكم بما في ذلك القضاة	1	2	3	4	98
M	الشرطة و الأمن	1	2	3	4	98
N	المعرفة بكل ما تقوم به الحكومة	1	2	3	4	98
O	خدمات البريد والتوصيل	1	2	3	4	98

ما رأيك بإضافة دروس أو مواد حول حقوق الإنسان إلى مناهج التعليم في اليمن؟ هل تؤيد هذه الفكرة أو لا تؤيدها؟

2. لا أؤيدها
1. أؤيدها انتقل إلى •
98. لا يعرف انتقل إلى •
99. رفض الإجابة انتقل إلى •

ممكن تقل لي السبب؟/ قلي ما هو أهم سبب يجعلك لا تؤيد ؟

X

1. ستكون على حساب بعض المواد الأكثر أهمية
2. حقوق الإنسان ليست ذات أهمية
3. حقوق الإنسان تتعارض مع الدين
96. أخرى (حدد في X)
98. لا يعرف
99. رفض الإجابة

باحث: اسأل السؤال . عن كل عبارة من العبارات

	ماذا ستفعل لو أنك عرفت بأن أناس جدد سيسكنون بجوارك وعرفت بأن هؤلاء السكان هم من (.....) ؟	عادي/ أتعامل معهم	أتعامل معهم في حدود معينة	أتعامل معهم بحذر	أمنع أسرتي من الاختلاط بهم	أتجنبهم	أحاول منعهم من السكن هنا	لا يعرف	رفض	أخرى (حددها)
1	الفئات المهمشة	1	2	3	5	6	7	98	99	
2	اللاجئون (صوماليون/أثيوبيون/ عراقيون وغيرهم)	1	2	3	5	6	7	98	99	
3	جزارون/ حلاقون/ مزاينة....الخ	1	2	3	5	6	7	98	99	
4	أجانب من دولة غير عربية	1	2	3	5	6	7	98	99	
5	أشخاص من ديانات أخرى	1	2	3	5	6	7	98	99	

هل لديك الآن عمل تكسب منه أجرا؟
1 - نعم
2 - لا انتقل إلى س •

باحث: سجل إجابة المبحوث كما هي في X ثم حدد رقم الخيار المناسب من القائمة

رجاء اذكر ، ما هي وظيفتك أو عملك الرئيسي؟

X

1 - متخصص - كالمحامي /طبيب /عالم/مدرس/مهندس/ممرض.....
2 - مدير أو مسؤول- في شركة أو مؤسسة حكومية أو مؤسسات أخرى.
3 -. صاحب عمل حر - / شركة/متجر / مصنع / مقاول/ بائع جوال.... الخ.
4 - وظائف مكتبية- في مؤسسة ما/شركة / أو مكاتب عامة (سكرتير الخ --)
5 - موظف مبيعات - موظف في متجر ،ممثل مبيعات.
6 - موظف خدمات - شرطي رجل إطفاء ، عامل في مطعم ،خادمة ، ممرضة إسعاف ، عاملة صالون تجميل ، بستاني ، حاجب / بواب،
7 - عامل تشيد/ مناجم / مقاولات البناء - مقاول بناء ، سمكري ، نجار ، كهربائي ، عمال بناء أخريين ، عامل منجم ، غيرهم من العمالة
8 - عامل تصميم وإنتاج - يشغل آلة في مصنع ، عامل تجميع / تركيب، عامل في مخبز ، عامل مطبعة ، عامل أثاث، غيرهم من العمال .
9 - عامل في المواصلات - سائق (شاحنة ، تاكسي ، حافلة / باص الخ ....يعمل علي طائرة (يشمل الطيار ، المرافقون في الطائرة) القاطرات ، المراكب ، مفرغ المراكب أو محملها ، عامل توصيل أو سائق ، عامل نقل.
10 - فني تصليح وتركيب أدوات / أجهزة- ميكانيكي في كراج غيرها من التجهيزات / التركيب ، عامل تصليح / تركيب.
11 - عمال مزارع / صيد / غابات- مزارع ، عامل مزرعة ، عامل تفقيس، عامل صيد سمك، عامل في مركب سمك، قاطع أشجار، عامل في مصلحة غابات
96 - غيرها (حدده في X)

باحث: استخدم بطاقة العرض (3) الخاصة فئات الدخل

إذا احتسبت جميع مصادر الدخل لك من أجور، تعويضات، أو معاشات، أو حوالات من الخارج؟، قول لي من فضلك كم إجمالي هذه المبالغ؟

1	أقل من 20.000 ريال
2	من 20.000 إلى 39.000
3	من 40.000 إلى 59.000
4	من 60.000 إلى 79.000
5	من 80.000 إلى 99.000
6	من 100.000 إلى 119.000
7	من 120.000 إلى 139.000
8	من 140.000 إلى 159.000
9	من 160.000 إلى 179.000
10	من 180.000 إلى 200.000
11	أكثر من 200.000
99	رفض الإجابة

باحث: اسأل الجميع

باحث: استخدم بطاقة العرض (3) الخاصة فئات الدخل

وبالنسبة لجميع مصادر الدخل في الأسرة لكل الأفراد العاملين، وغيرها من مصادر دخل، قول لي من فضلك كم إجمالي هذه المبالغ في المتوسط؟

1	أقل من 20.000 ريال
2	من 20.000 إلى 39.000
3	من 40.000 إلى 59.000
4	من 60.000 إلى 79.000
5	من 80.000 إلى 99.000
6	من 100.000 إلى 119.000
7	من 120.000 إلى 139.000
8	من 140.000 إلى 159.000
9	من 160.000 إلى 179.000
10	من 180.000 إلى 200.000
11	أكثر من 200.000
99	رفض الإجابة

باحث: وجه هذا السؤال فقط لمن لا يعملون

إذا كنت لا تعمل بأجر الآن ، أخبرني لماذا؟

1 - عائق صحي،، إعاقة، إصابة بجروح أو حمل ...
2 - ربة منزل أو مسؤوليات أسرية
3 - . طالب
4 - متقاعد – على المعاش
5 - عاطل عن العمل
6 - عدم وجود وظيفة/ عمل مناسب
7 - الأهل يرفضون أن أعمل
8 - كبير في السن

باحث: استخدم بطاقة (4) قياس مستوى الرضا عن الدخل

تتضمن البطاقة التي معك بعض العبارات عن دخل الأسرة، قل لي من فضلك أي وصف منها هو الأقرب لوصف دخل أسرتك حسب رأيك؟

1. نعيش بارتياح على الدخل الحالي
2. نتدبر الأمور على الدخل الحالي
3. نجد الأمور صعبة بالدخل الحالي

98 - لا يعرف

باحث: سجل المهنة بالضبط في X ثم حدد تصنيفها بالضبط

ما هي المهنة الأساسية لرب هذه الأسرة؟

X

عاطل (لا يعمل).
يعمل في الصيد
موظف حكومي
شيخ
يعمل في الزراعة
يعمل باليومية
يعمل في السياحة
لديه عمل خاص يديره من المنزل
عمل
جزار
حلاق

96. أخرى
99. رفض الإجابة

باحث: سجل بيانات هذا السؤال في آخر المقابلة

A	اسم المبحوث كاملا:
B	رقم هاتفه الشخصي:
C	رقم هاتف المنزل(في حال عدم وجود سيار):
D	المديرية:
E	العزلة:
F	الحي/ القرية أو المدينة/ الحي:
G	قرب...(حدد معلما واضحا):

باحث سجل وقت انتهاء المقابلة، وحدد إجابات الأسئلة التالية بدقة حتى بعد مغادرة المنزل

أجريت المقابلة مع المبحوث في:

1. المنزل
2. جوار المنزل
3. في المزرعة/ مكان العمل (دكان قريب...الخ)
4. في مكان آخر (حدده):

هل أجريت المقابلة مع الأسرة

1. الأساسية
2. البديلة

حدد عدد مرات محاولة الاتصال مع الأسرة التي أجريت فيها المقابلة (كم مرة زرت الأسرة لإجراء المقابلة؟

1. من الزيارة الأولى
2. من الزيارة الثانية
3. من الزيارة الثالثة

اليوم الذي أجريت فيه المقابلة

7. السبت
6. الجمعة
5. الخميس
4. الأربعاء
3. الثلاثاء
2. الاثنين
1. الأحد

	دقيقة	ساعة
وقت انتهاء المقابلة		
سجل الوقت الذي استغرقته المابلة بالدقائق		

للاستخدام المكتبي

مرحلة العمل	الاسم	رقمه	تاريخ اعتماد الاستمارة			التوقيع
			اليوم	الشهر	السنة	
التدقيق والمراجعة (EDITING)						
إدخال البيانات (Data Entry)						

النهاية

الغلاف الخلفي «الداخلي»

الغلاف الخلفي